التشكيلة الرأسمالية العالمية و الشرعية السياسية للدولة الوطنية

د. لطفي حاتم

2012

د. لطفي حاتم

التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية

2012

إســـــــم الكتاب: **التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية**

إســـــم المؤلـف: **د. لطفي حاتم**

الغلاف والتصميم: **ملاك مظلوم**

الطـــــبعـــة: **الأولى 2012**

الناشـــــــــــر: **الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك**

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الفهرس

تقديم	**6**
المقدمة	**7**
الفصل الأول: الدولة ومصادر شرعيتها السياسية	
المبحث الأول: نماذج الدول وشرعيتها السياسية.	**11**
المطلب الأول: نموذج الدولة البرجوازية وشرعيتها الديمقراطية	13
المطلب الثاني: الجذور الفكرية والاجتماعية للشرعية الاشتراكية	23
المطلب الثالث: الشرعية السياسية للدولة الوطنية	34
المطلب الرابع: التوسع الرأسمالي والشرعية الدولية	42
المبحث الثاني: التوسع الرأسمالي والتغيرات الدولية / الوطنية	**55**
المطلب الأول: العولمة وتغيرات التشكيلة الرأسمالية العالمية	57
المطلب الثاني: السياسة الدولية واتجاهات تطور التناقضات الوطنية	77
المطلب الثالث: السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية	92
المطلب الرابع: العولمة الرأسمالية وفعالية التناقضات الوطنية	101
الفصل الثاني: العولمة وتناقض مسار حركتها العالمية	
المبحث الأول: العولمة ومآل الدولة الوطنية	**109**
المطلب الأول: الاقتصاد السياسي لقانون التهميش والإلحاق	111
المطلب الثاني: الفكر القومي وسماته التاريخية	123
المطلب الثالث: النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية	132
المطلب الرابع: الاحتجاجات الشعبية وسياسة دول الخليج العربية	143
المبحث الثاني: التوسع الرأسمالي والدولة العراقية	**151**
المطلب الأول: السلطة والتغيرات الاجتماعية في العراق	153
المطلب الثاني: الدولة العراقية واستبداد بنيتها السياسية	167
المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية وازدواجية السلطة في العراق	177
المطلب الرابع: الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية	190
بدلاً من الخاتمة: العولمة الرأسمالية وفكر اليسار الديمقراطي	**201**

دأب الباحث العراقي الدكتور لطفي حاتم منذ سنوات بالاهتمام والعناية البحثية للظواهرالسيا- اقتصادية المعولمة الأكثر حداثة وتأثيرا على الحراك السياسي القومي – الوطني . مع بيان انعكاساتها على التحولات الميدانية الوطنية الفاعلة والمؤثرة في إعادة هيكلة الدولة الوطنية، وهو بهذا يعتبر أحد الباحثين القلائل المحدثين أصالة في الفكر السياسي العربي من خلال الربط الجدلي بين العوامل الدولية وبيان مسارها وبين تجلياتها على المستوى الوطني. وقد قدم الباحث في مجمل أعماله التي صدرت في السنين الأخيرة إضافة جديدة للمسيرة والسجال الفكري التي كرس الباحث حياته من اجلها ، وبهذا يعتبر عن حق أحد المساهمين في تطوير مفاهيم الفكر السياسي المعاصر لما أضافه من تحليل معمق برؤى وطنية ثاقبة و متطلعة الى إزالة ركام الغبار الفكري الذي غطى الفكر الوطني لفترة طويلة .هذا ما دفع بالكثير من المتابعين لكتاباته الى الاهتمام بما يقدمه من تحليلات ورؤى سياسية تهدف الى إعادة بناء الفكر الوطني المصاب بالخدر تارة والضياع تارة أخرى بسبب ضبابية وتدخل العوامل الخارجية المؤثرة في إعادة هيكلة الدولة الوطنية.

أن القراءة المتأنية في ما قدمه الدكتور لطفي حاتم بعامة وكتابة الاخير (التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية) بخاصة سيجد ان الباحث سجل بدقة وحرفية في المضمون القديم والحديث للدولة واثر التوسع الراسمالي على الشرعية الدولية والوطنية وبيان تناقض العولمة في إطار مسارها العلمي وانعكاساتها على المحلي. كما سيجد القارئ كيف ينتقل الباحث من الدولي الى الوطني بشكل علمي مترابط بين العام والخاص من عوامل هيكلة التحولات السياسية الدولية وفعل السياسة الرأسمالية المتوحشة على بناء الدولة الوطنية . وقد اختار الباحث الدولة العراقية نموذجا لبقية الدول التي تعرضت للتدخل الدولي المباشر في تهديم وبناء الدولة.

العمل الحالي جدير بالدراسة والاهتمام لما يقدمه من اغناء للفكر السياسي وإعادة بناءه على أسس الوطنية الحقيقية.

أ.د. وليد ناجي الحيالي
رئيس الاكاديمية العربية في الدنمارك

تميزت العلاقات الدولية بعد انهيار النموذج الإشتراكي بكثرة من التبدلات والتغيرات ونقلت العالم الى مرحلة جديدة سادها الإنفلات الرأسمالي المترابط وهيمنة القطب الدولي الواحد وما نتج عن ذلك من أزمات اقتصادية وحروب إقليمية وإهدار للثروات الوطنية الناتجة عن سيادة أيديولوجية الرأسمال المعولم الليبرالية الجديدة، فضلا عن التدخلات العسكرية وإسقاط الأنظمة السياسية وتفكيك التشكيلات الوطنية ناهيك عن الحروب الطائفية في أطراف المنظومة الرأسمالية العالمية.

ان التغيرات الهائلة التي حملها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي الهادف الى توحيد العالم انطلاقا من وحدانية خيار التطور الرأسمالي جعلت الكثيرين من المفكرين ، والباحثين والكتاب يمعنون الفكر في رصد الجديد وتأطيره وفقاً لضوابط فكرية / نظرية تساهم في إدراك وفهم قوانين عالمنا الجديد وتناقضاته السياسية وأزماته الاقتصادية وبهذا المسار حاولت أسوة بالباحثين الآخرين ان أبحث عن السمات الجديدة الناظمة لتطور العلاقات الدولية وإبراز عناصرها الاجتماعية الاقتصادية فضلا عن كيفية التعايش معها وسبل تحجيم الأضرار الناتجة عنها بعد توصيفها وتحديد مفاعيلها السياسية / الاجتماعية.

واستمرارا للرؤى المتحكمة في مضامين الكتابين السابقين ـ أراء وأفكار في التوسع الرأسمالي ـ وموضوعات في الفكر السياسي الجديد ـ أسعى من خلال كتابي الجديد الموسوم ـ التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية ـ الى مواصلة البحث عبر منطلقات فكرية سياسية تعالج جديد عالمنا المعاصر وفي السياق ذاته لابد من التأكيد على ان الأفكار والآراء والاستنتاجات المثارة ما هي إلا دالات فكرية / سياسية تحكمها قراءة الباحث لواقع التوسع الرأسمالي في طوره المعلوم مشيراً الى إنها ليست قوالب نظرية جامدة بل قابلة للحوار والاختلاف والإغناء استنادا الى تغيرات حركة التشابكات الاقتصادية الدولية / الإقليمية / الوطنية وتطور قاعدة القوى الاجتماعية المناهضة للإنفلات الرأسمالي المطالبة بعالم يسوده الأمن الاجتماعي والكرامة الإنسانية .

لقد وضعت هذا الكتاب في فصلين، حمل كل منهما مبحثين، وإحتوى كل مبحث على أربعة مطالب، فضلا عن تقسيم كل مطلب الى عناوين فرعية متوخيا في ذلك تسهيل قراءته من قبل الباحثين والقراء المهتمين بالمتابعة الفكرية / السياسية، ومحاولاً أن يشكل كل مطلب بحثا منفصلا يمكن قراءته بشكل مستقل رغم الترابط بين موضوعات الكتاب النظرية ونتائجها السياسية.

وفي هذا السياق تناولت في المبحث الأول من الفصل الأول الشرعية السياسية للدولة عبر تطورها التاريخي حيث جرى التعرض الى شرعية الدولة

البرجوازية المرتكزة على الديمقراطية السياسية الناتجة بفعل النزاعات الاجتماعية التي اشترطها النظام الرأسمالي عبر تطور النظم السياسية للدول الأوربية. وتطرقت بعد ذلك الى الجذور الفكرية السياسية للشرعية الإشتراكية. وفي هذا المطلب حاولت ان أسلط الضوء على المنطلقات النظرية ونظمها الاجتماعية / السياسية التي ساهمت في بناء وترسيخ الشرعية السياسية لنموذج الدولة الإشتراكية .

انطلاقا من انقسام العالم الى خيارين مختلفين للتطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي، تتبعت مضامين الشرعية السياسية للدولة الوطنية المرتكزة على الشرعيتين الانقلابية والوراثية التي أنتجتها المرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي بعد اقتسام العالم بين المراكز الرأسمالية . وأخيرا جرى اختتام هذا المبحث بتطور الشرعية الدولية محاولا رصد ملامحها تبعاً لتغير العلاقات الدولية فضلا عن ترابط الشرعيتين الدولية والوطنية

تعرض المبحث الثاني من الفصل الأول الى إشكالات فكرية وسياسية عديدة حيث تناول المطلب الأول تطور التشكيلة العالمية للرأسمالية انطلاقا من فرضية وحدانية تطور الإنتاج الرأسمالي بعد انهيار الخيار الإشتراكي حيث تعرض المطلب الى مواقع الطبقات الاجتماعية في البنية الاجتماعية للرأسمالية المعولمة مفترضا ان الطبقة الرأسمالية أصبحت ذات سمات كسموبوليتية بفعل ترابطاتها الاقتصادية ـ المالية ، الإنتاجية ، الخدمية والإعلامية ـ خلافاً لسمات الطبقة العاملة التي انكفأت الى مواقع وطنية بعد سيادة الليبرالية الجديدة بهدف الدفاع عن مكتسباتها الاقتصادية . في المطلب الثاني جرت الاشارة الى القوانين الناظمة للطور المعاصر من الرأسمالية المعولمة وأثرها على السياسة الدولية ونتائجها على النزاعات الاجتماعية الوطنية مواصلا التحليل لتلك القوانين وتأثيراتها من خلال التركيز في المطلب الثالث على السياسة الدولية لمراكز الهيمنة. في المطلب الرابع تطرقت الى موضوعة سياسية هامة تتلخص في أن القوانين الجديدة للرأسمالية المعولمة تحد من فعالية التناقضات الوطنية بسبب وحدة وتشابك المصالح الاقتصادية الوطنية الدولية .

حاولت في الفصل الثاني متابعة الموضوعات الفكرية والسياسية المتعلقة بالدولة الوطنية بالتحديد منها المنطقة العربية ففي المبحث الأول تعرضت الى مفاعيل قانون الاستقطاب الناظم لتطور التشكيلة الرأسمالية المعولمة معالجاً تأثيراته السلبية في قانون أسميته قانون التهميش والإقصاء وتجليات مفاعيله على الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية ورغم ترابط هذه الموضوعات مع موضوعات مقاربة جرى التطرق إليها في الفصل الأول إلا إنني أردت نقل التحليل من إطاره النظري العام الى مستوياته الملموسة . أما في المطلب الثاني من المبحث الأول فقد تناولت الفكر القومي متتبعا بشكل مكثف تطوره التـاريخـي ومسـاهمته في بناء دولـة التحـرر الوطـنية مبينـا غياب رؤيتـه

الديمقراطية للحكم وما نتج عن ذلك من تزايد مبررات التدخل الخارجي مشيرا الى ضرورة أن يعيد التيار القومي بناء عدته الفكرية والسياسية على قاعدة ديمقراطية .

ترابطا مع منتجات الفكر القومي السياسية تعرضت في المطلب الثالث الى انهيار شرعية الأنظمة العربية لكثرة من الأسباب منها اقتصادية / سياسية وطنية ومنها تأثيرات خارجية اشترطها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي وشعاراته المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان . أما المطلب الاخير فتعرضت فيه الى الاحتجاجات الشعبية وما يمكن ان تسفر عنها من تغيرات سياسية اقتصادية وبهذا السياق أشرت الى ان تلك الاحتجاجات لا تحمل تغييرات حقيقية بسبب تعدد قواها الاجتماعية وتنوع مطالبها السياسية والطبقية الأمر الذي أفقدها القيادة السياسية الموحدة والوضوح الفكري لمضامين وحدود مطالبها السياسية / الاجتماعية .

انتقالاً من المجرد النظري الى الواقع الملموس واصلت في المبحث الثاني من الفصل الثاني متابعة السمات التاريخية ـ احتكار السلطة ، العنف السياسي ، البناء الطائفي ـ التي لازمت بناء الدولة العراقية الحديثة وفي هذا المنحى بودي التأكيد على بعض الموضوعات الفكرية / السياسية الناظمة لهذا المبحث وهي (أ) سعي الباحث الى متابعة التطور التاريخي لبناء الدولة العراقية وسمات أنظمتها السياسية. (ب) التزام الباحث بكثرة من الأفكار والآراء السياسية التي شكلت رؤيته الفكرية للاحتلال كما رآها عند بداية الغزو الأمريكي للعراق لذلك لم يضف شيئاً إليها بعد أن أثبتت النتائج السياسية / الاجتماعية التي أفرزها الاحتلال الإطار الفكري العام لتلك الموضوعات ، لذلك فقد أشار المطلب الأول الى السمات الأساسية التي رافقت المراحل التاريخية لبناء الدولة العراقية والمتمثلة في شكلها المركزي الرافض للحقوق القومية من جهة وطبيعة سلطتها السياسية المتسمة بانعدام الديمقراطية والعنف المرفوع الى سياسة رسمية ضد الخصوم السياسيين من جهة ثانية . أما المطلب الثاني فقد ركز الباحث فيه على تلازم السلطة مع الثروة وما أنتجه ذلك من ظهور واختفاء فئات اجتماعية اعتماداً على طبيعة القوى السياسية الماسكة بالسلطة لهذا توصل الباحث الى استنتاج هام يتلخص بغياب استقرار وتطور المكونات الطبقية لتشكيلة العراق الاجتماعية .

في المطلب الثالث سعى الباحث الى تحديد ركائز استراتيجية المحتل الامريكي المتمثلة في بناء ازدواجية الهيمنة الوطنية / الخارجية وما يعنيه ذلك من مشاركة العامل الخارجي في سيادة سلطة الدولة الوطنية ، وبهذا المنحى أشار الباحث الى أن اقتسام السلطة طائفيا بين القوى السياسية المتنفذة يشترط الاستعانة بالعامل الخارجي وطلب مساعدته لضمان الامن الوطني المرتكز على الاقتسام الطائفي لأجهزة السلطة السياسية . أما المطلب الرابع فقد ركز الباحث

فيه على البناء الطائفي للدولة العراقية منذ نشوئها عام 1921 مشيرا الى تعزز ذلك البناء بصياغات رسمية اتخذت أشكالا من التقاسم الطائفي للسلطات الثلاث بعد الاحتلال الامريكي للعراق وما نتج عنه من سيادة تقاليد دستورية طائفية لبناء الدولة . بكلام آخر ساهمت إجراءات المحتل الامريكي بنمو وتطور هذه التقاليد الدستورية بعد تصفية مؤسسات الدولة الوطنية التي أنتجها الاحتلال البريطاني للعراق.

بديلا عن الخاتمة حاولت التعرض الى الفكر الإشتراكي المتلازم وتطور علاقات الإنتاج الرأسمالي متتبعا نشأته وفترات ازدهاره فضلا عن تراجعه بعد انهيار التجربة الإشتراكية ساعيا الى تحديد آليات بنائه على أسس يسارية ديمقراطية تساهم مع الحركات الاجتماعية المتضررة من نهج التهميش والإفقار التي تشترطها العولمة وقوانينها الاقتصادية .

أخيرا يحدوني الأمل بان تشكل موضوعات الكتاب بفصوله ومباحثه حافزا فكريا للكثير من الباحثين والكتاب ودافعا أكاديميا للبحث والتطوير ناهيك عن مساعدة القارئ في تفسير متغيرات عالمنا المعاصر .

لطفي حاتم

الفصل الأول
الدولة ومصادر شرعيتها السياسية

المبحث الأول
نماذج الدول وشرعيتها السياسية

نموذج الدولة البرجوازية وشرعيتها الديمقراطية

حفل القرن المنصرم بتعدد وتنوع النظم السياسية المرتكزة على رؤى وأيدلوجيات سياسية / اقتصادية أثرت على مسار التطور اللاحق لكثرة من بلدان العالم. وبسبب تنوع النظم السياسية في الدول المختلفة واختلاف منابعها الفكرية/السياسية نسعى الى قراءة مفهوم الشرعية السياسية لتلك الأنظمة ارتباطاً بجذورها السياسية / الاجتماعية ومتابعة تطورها وصولا الى تحديد خصائصها التاريخية المعاصرة .

على أساس ذلك المسار المنهجي نحاصر بحزمة من الأسئلة منها: ماذا نعني بشرعية سلطة الدولة السياسية؟ وعلام ترتكز تلك الشرعية؟ وما هي طبيعة القوى التاريخية الساندة لها؟

إن الأسئلة المثارة تتلازم وأسئلة أساسية أخرى منها ما هي مضامين الشرعية الديمقراطية؟ وكيف تشكلت؟ وماهي ركائزها الاجتماعية ومبرراتها الفكرية ؟.

في خضم التساؤلات المثارة نحاول وبروح نقدية مناقشة الإشكالات الفكرية/السياسية/الاجتماعية استناداً الى مصادرها التاريخية آملين التقرب منها وفق منهجية نتناولها في الفروع التالية: ـ

الفرع الأول: ـ الجذور الاجتماعية والسياسية للشرعية البرجوازية. (1)

الفرع الثاني : ـ الركائز الأساسية للشرعية الديمقراطية .

الفرع الثالث : ـ الشرعية البرجوازية وتطور الدولة الاحتكارية.

الفرع الأول

الجذور الاجتماعية والسياسية للشرعية البرجوازية.

قبل التقرب من ملامسة الإشكالات الفكرية، الاجتماعية والسياسية للشرعية البرجوازية نتوقف قليلاً عند بعض الملاحظات العامة الناظمة لمسار البحث بهدف المساعدة في معالجة وتحليل مضامينه الأساسية: ـ

الملاحظة الأولى: عند تناولنا لمحاور البحث ومضامينها لابد لنا من اعتماد منهجية تاريخية تحيط بنمو ظاهرة البحث وتطورها فضلا عن التغيرات الحاصلة عليها .

الملاحظة الثانية: مضامين الفكر السياسي وتجلياته التنظيمية المعبرة عن حركة القوى الاجتماعية السائدة في التشكيلات الاجتماعية المحددة تاريخياً.

الملاحظة الثالثة: أشكال ومضامين الشرعية السياسية تبعا لطبيعة القوى الاجتماعية الحاكمة ووسيلة استلام السلطة السياسية .

الحديث عن الشرعية السياسية للدولة بشكلها العام ينطلق من السيادة السياسية لقوى اجتماعية مهيمنة اقتصادياً متجاوبة والمصالح المشتركة لمكونات التشكيلة الاجتماعية وتوازن قواها الطبقية في المرحلة التاريخية الملموسة.

انطلاقاً من ذلك التحديد من المفيد التأكيد على أن الطبقة البرجوازية التي اشترطها تطور الإنتاج الرأسمالي هي طبقة تاريخية أحدثت تغيرا كبيراً في مجرى التطور البشري وشكلت رافعة سياسية للتطور اللاحق وبهذا المعنى فان الطبقة البرجوازية هي طبقة ديناميكية تتكيف وتتطور مع المنعطفات السياسية والمصاعب الاقتصادية التي تنتصب أمامها في مجرى فعاليتها الاقتصادية .

واستناداً الى تلك الديناميكية تشكلت الرؤية البرجوازية للحكم عبر سلسلة من المعارك السياسية السلمية منها والدموية ضد الطبقات الإقطاعية والمؤسسات الدينية السائدة لها مستندة ـ البرجوازية ـ بذلك الى كثرة من النظريات والأفكار التي صاغها الفلاسفة والمفكرون في حقب تاريخية متعاقبة. وبهذا السياق لابد من التأكيد على أن الطبقة البرجوازية قد وضعت هدف استلام سلطة الدولة عبر أساليب كفاحية مختلفة منها أساليب ثورية دموية كما في فرنسا عام 1789 ومنها أساليب المساومة الطبقية بين النبلاء والطبقة الصناعية كما في ألمانيا وأخرها التكيف الطوعي مع مجرى التطور الاقتصادي كما حصل في إنكلترا عندما تحول نبلاؤها الى برجوازيين محولين بذلك الفئات الفلاحية الى قوى بروليتارية رثة. (2)

أن الشرعية البرجوازية للحكم التي أنتجها تطور حركة الرأسمال في إطاراته الوطنية استندت الى جملة من المعايير الاقتصادية الاجتماعية نحاول تأشيرها بمقاربات عامة: ـ

1. بعد سيطرتها الاقتصادية سعت الطبقة البرجوازية الى بسط هيمنتها السياسية باعتبارها قوة تاريخية معبرة عن مصالح الأمة بأسرها.
2. بسبب ديناميكيتها التاريخية وتراجع المواقع الاقتصادية والسياسية للطبقة الإقطاعية لم تر البرجوازية بديلا تاريخياً لسيطرتها الطبقية.

3. لكثرة تعدد شرائح الطبقة البرجوازية ـ صناعية، مالية، تجارية، عقارية، زراعية ـــ وبهدف بسط هيمنتها السياسية عملت البرجوازية على خلق التوازن بين شرائحها الطبقية عبر الشرعية الانتخابية.

4. تطورت الشرعية البرجوازية واتخذت أشكالا جديدة استناداً الى مؤشرين أولهما حدة النزاعات الاجتماعية بينها وبين الطبقة البروليتارية الصاعدة في الداخل الوطني. وثانيهما حركة التوسع الرأسمالي وامتداده خارج حدوده الوطنية .

على أساس تلك الموضوعات نواجه بالإشكالات التالية: ماذا نعني بمفهوم الشرعية البرجوازية للحكم؟ ما هي مضامين تلك الشرعية ؟ وقبل هذا وذاك هل تشكل هذه الشرعية إطارا تاريخيا شاملا للدولة وسلطتها السياسية ؟ .

بهدف الاحاطة بمضامين الإشكالات الفكرية المثارة يتحتم علينا التعرض الى قواعد الفكر السياسي الناظم لسيطرة البرجوازية على جهاز الدولة ولكن قبل هذا وذاك لابد لنا من تحديد معنى الشرعية والتي أراها تتمثل في مجموع الآليات والقواعد القانونية / السياسية والأيديولوجية الضامنة لهيمنة طبقة اجتماعية على سلطة الدولة مستندة بذلك على قاعدة شعبية تتوافق مصالحها السياسية ـ الاجتماعية مع الطبقة المهيمنة في اللحظة التاريخية الملموسة. وبهذا المعنى فان الشرعية الديمقراطية للحكم هي : ـ

أولاً- آلية سياسية تتشارك فيها السلطة ومنظمات المجتمع المدني بفصائلها المختلفة الساندة للسلطة والمناهضة لها .

وثانياً- لا يمكن تناولها ـ الشرعية الديمقراطية ـ إلا باعتبارها علاقة سياسية بين الدولة وتشكيلتها الاجتماعية .

وثالثاً- تتخذ الشرعية الديمقراطية أشكالاً تاريخية متعددة تبعا لتطور حركة التوسع الرأسمالي التاريخية. (3)

على اساس تلك الموضوعات دعونا نتعرض الى القواعد الأساسية المتحكمة في آلية عمل الشرعية الديمقراطية.

الفرع الثاني

الركائز الأساسية للشرعية الديمقراطية

اشترطت التطورات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية الملازمة لسيطرة البرجوازية على سلطة الدولة بناء ركائز الشـرعية الديمقراطية تمشيا مع أهمية

بناء السلام الاجتماعي الضامن لحرية تطور البرجوازية وتحولها الى طبقة اجتماعية مهيمنة تعمل باسم الأمة. وبهذا المسار التاريخي فقد اكتسب مفهوم الشرعية الديمقراطية وركائزه الأساسية محتوىً اجتماعياً / سياسياً تمثل باعتماد صيغة توافقية بين مكونات اجتماعية وشرائح طبقية مختلفة تضمن استمرار سيطرة البرجوازية السياسية المرتكزة على هيمنتها الاقتصادية المتلازمة ودورها التقدمي المشايع للتطور التاريخي.

استناداً الى تلك المؤشرات يتحتم علينا تعيين القواعد الأساسية وبشكل مكثف لمنظومة الشرعية الديمقراطية عبر المحددات التالية:ـ

1 ـ فصل السلطات

تكمن أهمية هذا المبدأ في بناء الشرعية البرجوازية في ضرورة مراقبة فاعلية السلطة التنفيذية فضلا عن تقاسم السلطة السياسية بين شرائح الطبقة البرجوازية وطبقات التشكيلية الاجتماعية الرأسمالية على أساس التقيد بالقوانين الفاعلة في إدامة السلم الاجتماعي وضمان الهيمنة السياسية الاقتصادية للطبقة البرجوازية الصاعدة.

2 ـ التداول السلمي للسلطة السياسية

تكمن الأهمية السياسية / الاجتماعية للتداول السلمي لسلطة الدولة السياسية في وقائع عدة أهمها:ـ

1. تعدد شرائح الطبقة البرجوازية الحاكمة ـ صناعية ، تجارية ، مالية ، زراعية ـ وما ينتجه ذلك من ضرورة إقامة توازن سياسي بين فئاتها المختلفة. بكلام آخر ان الأساس الاقتصادي السياسي للشرعية البرجوازية يكمن في تعدد شرائح الطبقة البرجوازية الحاكمة الامر الذي يشترط التنافس السياسي بين الشرائح المختلفة .
2. بناء السلام الاجتماعي المرتكز على تعدد الطبقات الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية يفترض الصيغة التداولية للحكم الضامنة لعدم انتقال النزاعات الاجتماعية الى نزاعات عنفية .
3. يضمن التداول السلمي لسلطة الدولة السياسية الهيمنة السياسية للطبقة البرجوازية بكل شرائحها الاجتماعية . وبهذا المعنى نشير الى أن الشرعية الديمقراطية لا تقود في حال استلام القوى الاشتراكية لسلطة الدولة الى إلغاء التمايزات الطبقية وذلك بسبب اعتماد تلك الشرعية على أسلوب الإنتاج الراسمالي.

3 - فصل الدين عن الدولة.

عبر هذا التوجه عن علمانية الطبقة البرجوازية وتقدميتها المستندة الى العلوم التطبيقية والوضعية الهادفة الى تطوير فعاليتها الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من تحجيم سلطة المؤسسة الدينية وتأثيراتها على الحياة السياسية، وبهذا التوجه العلماني قدمت البرجوازية مثلا تاريخيا لفصل الإيمان عن مسار الحياة السياسية واعتباره جزءً خاصاً من حياة الإنسان الشخصية.

4 - بناء منظمات المجتمع المدني .

ان منظمات المجتمع المدني باعتبارها جزء من الشرعية الديمقراطية تشكل احدى الضمانات الأساسية لمراقبة نشاط المجتمع السياسي وعدم تجاوزه على الحريات الأساسية / الاقتصادية / السياسية للمجتمع المدني فضلا عن تأكيده على الحريات الأساسية للإنسان المواطن.

إن المبادئ المشار إليها تطورت وترسخت تاريخيا بعد تثبيتها في البنية البيروقراطية لسلطة الدولة السياسية خاصة في الطور الأول للتوسع الرأسمالي حيث شهد البناء الجديد للدولة الرأسمالية تغيرات هامة عكست الروح الإبداعية للبرجوازية ودورها التاريخي المتنامي .

لقد اتخذت ركائز الشرعية البرجوازية المار ذكرها سمات تاريخية وطنية ملموسة تبعاً لحدة النزاعات الاجتماعية والصراعات الطبقية وبهذا المجرى يمكننا رصد شكلين اساسيين هما : -

1- الشرعية البرجوازية المستندة على السوق الليبرالي الرافض لتدخل الدولة في الموازنات الاجتماعية وقد عبرت الديمقراطية الأمريكية المتمثلة بسيادة الحزبين في الحياة السياسية عن هذا الشكل من الشرعية السياسية .

2- الشرعية البرجوازية المرتكزة على مضامين السوق الاجتماعي المعني بالضمانات الاجتماعية والذي ابتدعته - ألمانيا أثناء تطورها الاقتصادي - السياسي واعتمدته الدول الاسكندنافية .

على اساس تلك المحددات السياسية / الفكرية يواجهنا السؤال التالي : -

هل تتلازم ركائز الشرعية البرجوازية مع الديمقراطية السياسية؟ وهل تتطابق الشرعية البرجوازية السياسية مع التوازنات الطبقية في التشكيلة الرأسمالية ؟.

لغرض الاحاطة بالتساؤلات المذكورة نتعرض الى المرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي وتطور دولته الاحتكارية.

الفرع الثالث

الشرعية البرجوازية وتطور الدولة الاحتكارية

اتسمت المرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي بتكامل هيمنة الرأسمال الطبقية على سلطة الدولة السياسية الامر الذي أوجد ظروفا سياسية / اقتصادية مناسبة للبحث عن أسواق جديدة خارج الحدود الوطنية وما رافق ذلك من نزاعات عسكرية بين الدول الرأسمالية. ونتيجة التنافس الضاري بين دولها اكتسبت التشكيلة الرأسمالية ملامح جديدة اتسمت بشدة التلاحم بين الطبقة البرجوازية والدولة والتي وجدت تعبيراتها في السمات الأساسية التالية : ـ

أولاً: الترابط بين إدارة الشركات الاحتكارية والطواقم القيادية في أجهزة الدولة الرأسمالية. لقد استند هذا التشابك على جملة من المعطيات تمثلت في اندماج الرأسمال الصناعي مع الرأسمال المصرفي الأمر الذي أنتج هيمنة اقتصادية / سياسية لبعض الشرائح الأساسية من الطبقة البرجوازية خاصة العسكرية منها على الشرائح الأخرى وما حمله ذلك من فقدان التوازن بين شرائحها المختلفة.

ثانياً: تزامن الترابط الجديد باندماجات بين الشركات الكبرى وما نتج عنه من تمركز القوى الاقتصادية بيد طغم اجتماعية مخلفة وراءها شرائح برجوازية مخربة من جهة، واندفاعة شرهة نحو السيطرة على ثروات العالم من جهة أخرى.

ثالثا: لغرض نجاح مهمة التوسع الرأسمالي خارج الحدود الوطنية جرى توظيف الدولة وقدراتها العسكرية في إنجاز هذه المهمة التاريخية .

لقد أحدث إخضاع الوظائف الدفاعية والأجهزة البوليسية لمصالح الشركات الاحتكارية الى كثرة من التغيرات على مضامين الشرعية الديمقراطية نحاول الاشارة الى بعض منها: ـ

1. استناد الديمقراطية البرجوازية في الداخل على النزعة القمعية المناهضة لمطالبات الطبقة العاملة بعد أن أصبحت الأخيرة قوة سياسية/ اجتماعية تدعو الى خيار العدالة الاجتماعية.
2. تزامن اختلال التوازنات الطبقية في الداخل الوطني مع نزعة عسكرية هادفة للهيمنة الخارجية وما أفرزه ذلك من ظهور أيديولوجيات عنصرية وفاشية هادفة الى تطعيم الشرعية الديمقراطية بروح عسكرية ساعية الى إعادة اقتسام العالم على أساس ضم وإلحاق الدول الضعيفة.

3. تزايد الوجه الإرهابي للشرعية الديمقراطية البرجوازية عبر القمع الموجه ضد البلدان والشعوب الأخرى بمعنى آخر انبثاق وتعزز التناقض بين الديمقراطية الداخلية المستندة على الشرعية الديمقراطية وبين ممارسة الإرهاب والسيطرة خارج الحدود الوطنية .

رابعاً: الاحتكارات الدولية و تأثيراتها على الشرعية الديمقراطية.

إستناداً الى منتجات حركة رأس المال التوسعية في طوره الاحتكاري تواجهنا حزمة من الإشكالات الفكرية والسياسية منها: ما هي طبيعة الشرعية الديمقراطية في الدولة الرأسمالية في الطور المعولم من التوسع الراسمالي. ومنها ما هي طبيعة الترابطات بين الشركات الدولية وسلطة الدولة السياسية. ومنها هل هناك إمكانية لبناء شرعية ديمقراطية دولية/وطنية ترتكز على حقوق الإنسان السياسية/الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية المعولمة ؟

لمحاولة التقرب من القضايا الفكرية وإشكالاتها السياسية لابد لنا من التوقف عند بعض النتائج السياسية / الاقتصادية التي افرزها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي عبر الملاحظات التالية : ـ

1. أفرز الطور المعولم من التوسع الرأسمالي تشابكاً عالمياً يرتكز على وحدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وترابط مستوياته الاقتصادية المتقدمة منها والنامية . وبهذا المنحى شكلت الشركات الدولية أساسا اقتصاديا دوليا لهذه الوحدة بسبب امتداداتها الدولية وتأثيراتها المتشعبة على الحياة الاقتصادية ـ السياسية لدول العالم .
2. أفضت وحدانية أسلوب الإنتاج الرأسمالي وترابط اقتصادات دول العالم الى إنتاج تكتلات دولية تدفع بتأسيس اقتصادات قارية وأخرى إقليمية مثل الوحدة الأوربية والنافتا.
3. افرز الترابط الاقتصادي الدولي تحولات على الدول الكبرى تجسد بانتقال أنشطتها الوطنية الاقتصادية / السياسية / العسكرية الى فضاءات دولية وما أنتجه ذلك من وحدة أممية بين الطبقات الاجتماعية المتحكمة في سياسيات الدول الرأسمالية الكبرى .
4. ان التقاربات المشار إليها تشترط ظهور تشكيلة اجتماعية رأسمالية عالمية متعددة الطوابق والمستويات تعزز وحدة الكفاح الديمقراطي الاممي بمسانده السياسية والاجتماعية .

استناداً الى ما أنتجه الطور المعولم من حركة راس المال التوسعية نمر على تأثير الشركات متعددة الجنسية على الدولة الرأسمالية وشرعيتها الديمقراطية وذلك عبر الحقول التالية : ـ

أولا ـ الحقل الاقتصادي / السياسي:

1- أصبحت الشركات الاحتكارية الدولية المحدد الاقتصادي الاول في تطور الاقتصاد العالمي وتداخلاته الدولية وما نتج عن ذلك من زيادة تأثير تلك الشركات على الحياة السياسية الدولية / الوطنية.

2- أفضى الترابط الدولي بين الشركات الاحتكارية الى تحجيم الوظائف الاقتصادية / الخدمية للدولة الرأسمالية، وما يعنيه ذلك من تحول الدولة الإمبريالية من دولة المدافع عن مصالح برجوازيتها الوطنية الى دولة مدافعة عن مصالح الشركات الاحتكارية الدولية.

3- تزايد تدخل الدولة ومؤسساتها المالية الداعمة لحركة راس المال بهدف انتشاله من الأزمات الدورية وهجرة الكثير من المؤسسات الإنتاجية وتقليص الوظائف الخدمية والرعاية الاجتماعية أدى الى اختلال في التوازنات الطبقية تمثل في تعرض الفئات الفقيرة والمتوسطة الى اختناقات معيشية وبطالة دورية .

4- أدى اختلال التوازن بين طبقات التشكيلة الرأسمالية لصالح حركة رأسمال وشركاته الدولية الى تحجيم الشرعية الديمقراطية وما نتج عن ذلك من تأثيرات سلبية على الإنسان وحقوقه الاجتماعية / السياسية .

5- ان اختلال منظومة السلم الاجتماعي وتزايد نشاط الحركات الشعبية المناوئ لسياسة الدولة الاقتصادية أدى الى تصعيد الممارسة القمعية للدولة الرأسمالية .

ثانياً ـ الحقل العسكري:

ان الاختلالات والتغيرات الحاصلة على وظائف الدولة الرأسمالية تزامنت وازدياد وظيفتها العسكرية واستخدامها في العلاقات الدولية وبهذا المسار فقد تمثلت تلك التغيرات في المعطيات التالية : ـ

1- بهدف تحطيم الحواجز الاقتصادية والسياسية الكابحة لحركة الطور المعولم من التوسع الراسمالي تزايدت التدخلات الحربية في الشؤون الداخلية للدول الوطنية تحت لافتات أيديولوجية .

2- ارتكز تزايد التدخلات العسكرية في شؤون الدول الأخرى على تلاحم القطاعات العسكرية للدولة مع الشركات الاحتكارية الامر الذي جعلها أداة عسكرية ضامنة لهيمنة الشركات الدولية على الدول الوطنية.

3- رغم تلازم استخدام القوة العسكرية والتوسع الراسمالي في طوري المنافسة والدولة الاحتكارية إلا ان الجديد في توظيف القوة العســكرية

في الطور المعولم يكمن في استخدام القوة العسكرية لغرض هيمنة الدولية. (4)

ثالثاً: الحقل القانوني:

- أدت الاندماجات المتواصلة بين الشركات الدولية الى ظهور بنية قانونية فوق وطنية تتحكم بمسار عمل الشركات الكبرى تتضمن تحديد مناطق الاستثمار، طبيعة الإنتاج، شروط القروض للدول النامية، طبيعة الخدمات، تحديد الأسعار، التحكم بالأرباح وكيفية توظيفها، توظيف الأيدي العاملة والتشغيل والتسريح.
- اشترط ظهور البنية القانونية فوق الوطنية للشركات الدولية ضرورة التدخل في مضامين القوانين الوطنية بهدف تكييفها ومسار الفعاليات الاقتصادية /السياسية للشركات الدولية .
- تلازم ظهور البنية القانونية فوق الوطنية للشركات الدولية وتشكل أجهزة عسكرية / مخابراتية مترابطة مع الشركات الأمنية الخاصة .

تكثيفاً لما جرى استعراضه من أفكار وأراء لابد لنا من إيراد الاستنتاجات التالية:-

أولاً - حمل الطور الجديد من التوسع الرأسمالي تغيرات جدية على الدولة وشرعيتها الديمقراطية تمثلت بتسريب الكثير من الوظائف الاقتصادية / القانونية الى الشركات الاحتكارية الدولية وما نتج عن ذلك من فقدان الرقابة الوطنية على الأنشطة السياسية / الاقتصادية للشركات الدولية .

ثانياً - بسبب هيمنة الشركات الدولية على الاقتصادات الوطنية وتنامي بناء منظومتها القانونية تتسارع الميول لوضع الدولة الرأسمالية في خدمة الحركة العامة للشركات الاحتكارية وفي هذا الاطار تتطور ملامح تحويل الدول الى (شركات) لإدارة النزاعات الاجتماعية الوطنية والسياسة الدولية تتلاءم ومصالح الشركات الاحتكارية .

ثالثاً - بسبب انحسار الوظائف الاقتصادية الخدمية للدولة يجري تطوير وظائفها القمعية سواء على الصعيد الوطني الموجه ضد الحركات الشعبية أو على صعيد العلاقات الدولية ضد الدول الضعيفة المناهضة لسياسة الشركات الدولية .

رابعاً - تتنامى نزعات تحويل الشرعية الدولية الى جهاز قانوني – عسكري لإدارة السياسة الدولية مدافعة عن مصالح حركة رأس المال التوسعية .

خامساً - لقد أشر تضاءل دور الدولة أمام الشركات الاحتكارية الى مسألة بالغة الأهمية تمثلت في مؤشرين الاول منهما هو سيادة الشركات الاقتصادية الكبرى باعتبارها فصيلا من فصائل المجتمع المدني على المجتمع السياسي (الدولة)،

وثانيهما هو أن تؤدي سيطرة الشركات الاقتصادية الكبرى على السياسة الدولية الى إمكانية استبدال الدولة بمؤسسات دولية (5) .

هوامش

1. استخدم مفهوم الشرعيتين البرجوازية والديمقراطية كمفهومين مترادفين بسبب تماثل مضامينهما الفكرية والسياسية انطلاقا من ان الشرعية الديمقراطية للحكم هي النتاج التاريخي لمسار تطور الطبقة البرجوازية .
2. نستثني الطريق الخاص الذي أفرزته شروط الكفاح الوطني في أمريكا وتعدد مصادر سكانها الذي أفضى الى بناء عقد اجتماعي تتقاسم فيه السلطة ومنظمات المجتمع المدني إدارة الحياة السياسية والاقتصادية .
3. لقد دشنت الثورة الفرنسية البرجوازية الكبرى الخطوات الأولى لتثبيت الديمقراطية كألية لإدارة السلطة السياسية بالترابط مع إعلان حقوق الإنسان بعد ان أقرته الجمعية الوطنية شهر أب 1798 .
4. على الرغم من إن إعلاء الوظيفة العسكرية للدولة الرأسمالية ليس حدثا مرتبطا بالمرحلة المعولمة من حركة التوسع الرأسمالي بل جرى اعتمادها من قبل البرجوازية الفرنسية وحروبها النابليونية المناهضة لأوربا الإقطاعية أو استعمارها لبلدان أخرى ولكن بصيغة وطنية فرنسية تعبر عن طموح الرأسمال الفرنسي للهيمنة الدولية وبذات النهج سعي هتلر الى توحيد أوربا والعالم تحت سيطرة الرأسمال الالماني .
5. ان هذا الواقع الجديد بمعنى هيمنة بعض منظمات المجتمع المدني يجب بحثه من زاوية تأثير منظمات المجتمع المدني على الدولة وكيف تتصرف المنظمات الأخرى إزاء هذه التغيرات .

الجذور الفكرية والاجتماعية للشرعية الاشتراكية

الفرع الاول

الأسس الفكرية للدولة الاشتراكية

قبل الخوض في موضوع الشرعية الاشتراكية لابد لنا من التوقف عند بعض الأفكار الساندة لطبيعة التحليل المستمدة من ملاحظة عامة شاملة تتركز في أن طراز الدولة الاشتراكية هو عبارة عن موديل نظري اشترطته كثرة من الظروف التي أراها في المحددات التالية: ـ

- تبلور الموديل النظري الماركسي انطلاقاً من البنية الاجتماعية الاقتصادية للمرحلة الأولى من التطور الرأسمالي المتسم بحالة انتقالية ارتكزت على سيادة الروح العسكرية للدولة البرجوازية الموروثة من الدولة الإقطاعية.
- تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي أدى الى بروز الطبقة العاملة وتبلور مطالبها السياسية / الاجتماعية كطبقة أساسية في التشكيلة الاجتماعية للدولة الرأسمالية .
- لم يكن الفكر الماركسي بمعزل عن الفكر الاشتراكي السابق حيث تأثر ماركس بالمفكرين الاشتراكيين الفرنسيين وبالتحديد منهم سان سيمون ورؤيته السياسية لبناء دولة العدالة الاجتماعية (1).
- أغنت التغيرات الاجتماعية / السياسية العاصفة التي أنتجتها الثورات البرجوازية الأوربية 1948 وكذلك كومونة باريس عام 1871 تحليل ماركس لاتجاهات ومضامين الصراع الطبقي في عصر رأسمالية المنافسة .
- أعاد ماركس بناء منظومته الفكرية / السياسية على أساس موضوعة الصراع الطبقي ملخصا إياها بالأفكار التالية: ـ

- لا يقترن وجود الطبقات الاجتماعية إلا بمراحل تاريخية محددة من تطور الإنتاج.
- يفضي النضال الطبقي في المجتمع الرأسمالي إلى ديكتاتورية البروليتاريا.
- إن هذه الديكتاتورية ليست غير الانتقال من المجتمع الطبقي إلى مرحلة القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالي من الطبقات (2).

نستنتج من ذلك النص النظري أن النضال الطبقي يقود الى هيمنة الطبقة العاملة متمثلة بسيطرتها على سلطة الدولة السياسية التي تتسم بسمات انتقالية ينتقل المجتمع بعدها الى القضاء على الدولة.

أن هذا التعميم النظري استمد مبرراته التاريخية من الوقائع الاجتماعية السياسية التالية: ـ

- انقسام التشكيلة الرأسمالية الى طبقتين أساسيتين تتمثل أحداهما بطبقة المنتجين والتي بدونها لا يمكن للإنتاج الرأسمالي أن يتطور .
- إيلاء أهمية قصوى للعمل السياسي المرتكز على بناء الحزب الثوري وجعله (هيئة أركان) بهدف قيادة الثورات الاجتماعية باعتبارها (قاطرات التاريخ).
- تجسد التعويل على العامل السياسي في حصر الكفاح الثوري بمهمة استلام سلطة الدولة واستخدامها كرافعة أساسية لإحداث تغيرات اجتماعية تاريخية نحو بناء المجتمع الجديد الخالي من الاستغلال الطبقي والتناحرات الاجتماعية.

إن تفكيك الموضوعات الفكرية / السياسية في المنظومة الماركسية تقودنا الى بعض الاستنتاجات الضرورية لإسناد الروح النقدية للبحث:ـ

1. نهاية التاريخ يمكن تحقيقها عبر تحول المجتمع الطبقي المستند الى التناحرات الاجتماعية الى المجتمع الخالي من الطبقات.
2. خلو المجتمع من الطبقات يفضي الى اضمحلال الدولة بوصفها أداة طبقية بيد الطبقة المهيمنة سياسياً / اقتصاديا في المجتمعات الطبقية.
3. انطلقت المنظومة الفكرية / السياسية من وقائع الهيمنة الرأسمالية المتبلورة في إطار الدولة القومية حيث أصبحت الرأسمالية كتشكيلة اقتصادية / اجتماعية قوة زاخرة بطاقاتها الإبداعية وكانت القاطرة الحقيقية للتطور الاجتماعي.

على أساس تلك النتائج النظرية التي صاغها ماركس واستناداً الى تجربة الثورتين البرجوازيتين في روسيا 1917 أعاد فلاديمير اوليانوف لينين تطوير الرؤى الماركسية متسلحاً بنتائج فكرية جديدة حول طبيعة مرحلة الدولة الرأسمالية الاحتكارية وتناقضاتها الرئيسية وفق منهجية ماركسية تلخلصت مضامينها بالموضوعات التالية:ـ

- يتحدد الحامل الاجتماعي للثورة الاشتراكية المقبلة بالطبقة العاملة كقوة تاريخية متحالفة مع فقراء الريف.
- بهدف بناء الهيمنة السياسية للطبقة العاملة لابد من الاستيلاء على السلطة السياسية وكسر جهاز الدولة الرأسمالية .
- لغرض القيام بتلك المهام الانقلابية لابد من بناء جهاز السيطرة الطبقية المتمثل بالحزب البروليتاري الثوري.
- يقود استيلاء المنتجين على السلطة السياسية إلى نشوء طراز الدولة الاشتراكية وخيارها الهادف الى إنهاء الطبقات الاجتماعية وإشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية (3).
- تلازم المنظومة الفكرية المشار إليها وأساليب كفاحية أخرى منها بناء الحزب على الروح الانقلابية وما يعنيه ذلك من اعتماد العنف الثوري لكسر آلة الدولة البرجوازية بهدف الاحتفاظ بالسلطة السياسية.
- على الرغم من المناداة السياسية بالوحدة العالمية للطبقة العاملة في مرحلتي تطور حركة رأس المال المتمثلة بطوري المنافسة والاحتكار إلا أن السعي الى استلام السلطة كان في حدود الدولة القومية كما رآها لينين .

خلاصة القول إن البناء الفكري الماركسي اللينيني لموضوعة الصراع الطبقي وتطوره اللاحقً أملته وحشية الدولة الرأسمالية بسماتها الإرهابية ضد قوى العمل في المحيط الوطني أو ضد برجوازية الدول الأخرى لغرض الهيمنة الكونية، وما نتج عن ذلك من اشتداد حدة الصراعات الاجتماعية والطبقية.

الفرع الثاني

السمات الجديدة للدولة السوفيتية

إن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وما نتج عنها من بناء طراز الدولة السـوفيتية يطـرح علينا كثرة من التســـاؤلات منها ـ علام تسـتند الشــرعيــة

الاشتراكية؟ وما علاقة تلك الشرعية بمنظمات المجتمع المدني؟ وماعلاقة الشرعية الاشتراكية بالديمقراطية السياسية ؟

قبل الخوض في مضامين الأسئلة المثارة دعونا نتوقف عند مضامين الدولة الاشتراكية استناداً الى معايير محددة أهمها: ـ

1. إنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية وبناء طراز الدولة السوفيتية اشترطته وقائع تاريخية محددة تمثلت في:ـ

- تعايش عدة أنماط إنتاجية في التشكيلة الروسية رغم ولوج الإمبراطورية الروسية مرحلة التطور الرأسمالي بعد إلغائها مرحلة القنانة عام 1861، وما نتج عن ذلك من تغيرات في الاقتصاد الروسي إلا أن الإمبراطورية الروسية أبقت على خصائصها الأساسية كدولة إقطاعية / بوليسية (4).

- أن غياب الطبقة البرجوازية القادرة على إحداث التراكم الرأسمالي جعل الدولة في المنظور اللينيني القوة الوحيدة المولدة لذلك التراكم .

- سيادة النزعة الأيديولوجية لدى حزب البلاشفة عند تصديه لبناء الدولة السوفيتية الناتجة عن الجهد النظري الذي قام به لينين عند توصيفه المرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي وتدقيقه في البنية الجديدة للرأسمالية في طورها الاحتكاري.

- شروع لينين بدراسة مضامين الدولة الرأسمالية الاحتكارية، وسماتها الاقتصادية المتمثلة بالاندماجات الكبرى بين الشركات في المحيط الوطني وتشكل المؤسسات الاحتكارية وتكوين الطغم المالية، ونزعتها العسكرية الأمر الذي أوصله الى استنتاج سياسي يتمثل بان الإمبريالية هي عشية الثورة الاشتراكية (5).

2. بهذا التحديد وبعد انتصار الثورة السوفيتية واجهت الدولة الجديدة مهمة تطوير التراكم الرأسمالي المرتكز على ملكية الدولة العامة لوسائل الإنتاج رغم تعدد تلك الملكية واتخاذها أشكالا تعاونية في الريف وبهذا المعنى فان مهمة رفع الدولة السوفيتية الى مستوى الدولة الاحتكارية الرأسمالية أصبح من المهام الأساسية التي يجب على الدولة القيام بها.

3. استمد الجهاز البيروقراطي لبناء الدولة السوفيتية تزكيته من الموديل النظري المرتكز على الممارسة السياسية لطبقة المنتجين وشرعيتهم الثورية وفق آلية جديدة تستند الى: ـ

أ. وحدة السلطات التشريعية / التنفيذية / القضائية المنبثقة من وحدة الطبقة العاملة الفكرية والسياسية.

ب. احتكار الدولة وسلطتها السياسية من خلال وحدانية القيادة البلشفية.

ت. اعتماد المبادئ الحزبية في بناء أجهزة الدولة الإدارية / العسكرية على أساس مبدأ المركزية الديمقراطية.

ث. هيمنة الحزب البلشفي على منظمات المجتمع المدني وتداخل أنشطتها السياسية الاجتماعية مع السياسة الرسمية للدولة.

ج. بناء شكل الدولة الفدرالي للدولة السوفيتية على أساس الشرعية الأممية المنبثقة من وحدة مصالح الطبقة العاملة العالمية المتضمنة قيادة وسيادة الحزب على الجمهوريات الاتحادية وتماثل بناءها الاقتصادي وقاعدته الأساسية ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

على أساس المضامين السياسية/الاقتصادية للشرعية الاشتراكية نتساءل عن طبيعة النموذج الديمقراطي السائد لطراز الدولة الاشتراكية .

التقرب من إشكالية النموذج الديمقراطي السائد في الدولة السوفيتية يشترط ملاحقة الفكر الناظم لذلك النموذج المنبثق من الفكر السياسي والنظري فضلا عن الإجراءات الاقتصادية المرافقة لتك المخططات النظرية والتي نحاول حصرها بالموضوعات التالية:-

- انطلق الفكر الثوري لحزب البلاشفة من المنجزات السياسية الاجتماعية التي أنتجتها كومونة باريس حيث ركزت الثورة البلشفية على تلك المنتجات وربطتها بخيار استلام السلطة والاحتفاظ بها بمضامين طبقية.
- بهدف ترسيخ الحقوق الطبقية للمنتجين أصدرت ثورة أكتوبر مرسومي الأرض والسلام اللذين شكلا أساسا قانونيا لمرسوم حقوق الشعب العامل .
- حمل مرسوم حقوق الشعب العامل صبغة قانونية طبقية شاملة جرى اعتمادها في دستور جمهوريات الاتحاد السوفيتي (6).

لقد تكون مرسوم حقوق الشعب العامل من مواد أساسية أهمها: -

1. إعلان روسيا جمهورية لنواب العمال والجنود والفلاحين.
2. قيام جمهورية روسيا على أساس طوعي للأمم الحرة بوصفه اتحاداً فدرالياً .
3. إنشاء الجيش الأحمر السوفيتي.
4. إلغاء المعاهدات السرية.

5. إجراءات اجتماعية / اقتصادية منها، إلغاء الملكية الخاصة للأرض/تأميم المصارف .إلغاء القروض الأجنبية.

بعد انتصار الثورة وإجراءاتها الاقتصادية / السياسية وبناء دولتها السوفيتية انقسم العالم الى خيارين للتطور الاجتماعي رأسمالي/ اشتراكي .

- قاد هذا الانقسام الى توازن دولي اقترن بظهور الأمم المتحدة التي أصبحت ميداناً للصراع الإيديولوجي / السياسي .
- أدى الصراع الدولي ذو السمة الأيديولوجية الى أن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان عام 1948 .حيث تمت المزاوجة بين الحقوق السياسية / الاجتماعية للإنسان من خلال مقدمة الإعلان المتمثلة بضرورة خلق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر فيه من الفزع والفاقة.
- بعد انهيار النظام الاشتراكي جرت العودة الى مفاهيم حقوق الإنسان بشكلها المجرد بمعنى التأكيد على الحقوق السياسية / حق الرأي / التظاهر / حرية التعبير / تشكيل الأحزاب، بموازاة ذلك تخفيف الحقوق والضمانات الاجتماعية للإنسان .

الفرع الثالث

التحول من الشرعية الاشتراكية الى الشرعية الليبرالية

بعد هذا العرض السريع لنتائج الثورة الاشتراكية الروسية وطبيعة الدولة السوفيتية نحاول التعرض الى كيفية تحول بنائها السياسي/الاقتصادي نحو الشرعية الرأسمالية .

قبل الحديث عن هذه الموضوعات ذات الصبغة الفكرية لابد لنا من تناول الأوضاع التاريخية وتطوراتها وكيفية انعكاسها على الدولة السوفيتية.

- بالرغم من اعتماد الماركسية اللينينية الفهم المادي للتاريخ إلا إن نهجها السياسي المعتمد على الثورات الاجتماعية ودور السلطة السياسية في بناء العالم الجديد نقلها الى مواقع مثالية تجسدت في تغليب إرادتها السياسية والأيدلوجية على التطور الواقعي الملموس.
- شكلت الاشتراكية وبناءها محاولة لتطويع التطور التاريخي نحو أهداف لم يحن وقت الشروع بحلها.

على اساس تلك الموضوعات الفكرية نتعرض لدراسة نموذجي التحول الروسي والصيني من الاقتصاد الاشتراكي الى السوق الرأسمالي متناولين سمات الشرعيات السياسية الجديدة للدولة .

1 - **النموذج الروسي للتحول: -**

- أدت الاجراءات الاقتصادية السياسية لثورة اكتوبر الاشتراكية وبهدف تسريع التراكم الراسمالي واللحاق بالدول الرأسمالية المتطورة الى هيمنة الدولة على الفعاليات الاقتصادية / الإنتاجية / الخدمية بعد تحويلها الى ملكية عامة. وبهذا المعنى فان هيمنة الدولة على الاقتصاد حولها من جهاز سياسي لحماية التوازن الاجتماعي في التشكيلة الاشتراكية الى مالك قانوني / سياسي / أيديولوجي يمثل السيطرة الفعلية على القوى الأساسية للمجتمع المتمثل بالطبقات المنتجة بعد إلغاء الطبقة الرأسمالية .
- أفضت الهيمنة الاقتصادية السياسية للدولة الى خلق قوى بيروقراطية تحولت في مجرى التطورالى قوى طبقية متحكمة بالقرارين الاقتصادي/ السياسي .
- أن التحول المشار إليه أوصل المنظومة السياسية للدولة الاشتراكية السوفيتية الى طريق مسدود يتطلب الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية السياسية .

ان انهيار الدولة الاتحادية السوفيتية والانتقال الى الشرعية (الديمقراطية) اتسم بحزمة من السمات الخاصة نتوقف عند بعضها: -

- أفضى تفكك الدولة السوفيتية بشكل سريع الى تقاسم البيروقراطية الحاكمة قطاع الدولة الاقتصادي عبر الشراء والبيع للأنصار والمقربين وفي هذا السياق نلاحظ أن المرحلة الأولى من التحول نحو اقتصاد السوق تميزت بـ

أ. تفكك الدولة الفدرالية السوفيتية المرتكزة على الأممية وتحولها الى دول جديدة تشد وحدتها الوطنية النزعة القومية.

ب. هيمنة بيروقراطية الحزب الحاكم على الدول الجديدة بعد استحواذها على ملكية الدولة.

ت. تحول بيروقراطية الحزب الى قوى برجوازية قومية متخلية عن أغطيتها الأممية الأيديولوجية .

لقد اعتمدت روسيا الفدرالية بعد التفكك السريع للاتحاد السوفيتي واقتصاده المركزي وصفات المؤسسات المالية الدولية وسياسة الصدمة والترويع الأمر الذي أنتج قوتين اجتماعيتين فاعلتين أولهما بيروقراطية الدولة الروسية الناهضة وثانيهما المافيا الروسية المترابطة مع الشركات الاحتكارية الدولية الساعية الى شراء القطاع العام وتقاسم ثروته بين القوى المتنافسة. وبهذا المنحى نشير الى أن رئاسة يلسن للدولة الروسية شهدت تحالفا خفيا بين المافيا الدولية والبيروقراطية المتمسكة بالسلطة السياسية والتي شكلت الحاضنة القانونية / السياسية لهذا التحالف الطبقي الناهض .

- لقد اكتسب التحول الروسي نحو اقتصاد السوق والشرعية الملازمة له سمات جديدة يمكن ملاحظتها بالعناوين التالية: ـ

أ. أفضى انهيار سلطة يلسن الى بدء مرحلة جديدة تميزت بتفكك التحالف بين المافيا الروسية/الدولية وبين شرائح البرجوازية الوطنية الناشئة و ذلك عبر أشكال مختلفة منها إصدار التشريعات القانونية الهادفة الى إعادة الملكية العامة التي جرى الاستحواذ عليها بطرق غير شرعية الى الدولة ومنها تفكيك روابط المافيا الروسية مع الاحتكارات الدولية من خلال وضع أنشطتها اللا قانونية تحت المساءلة القانونية . أما الشكل الأخر فتجسد في بناء أجهزة الدولة بما يتلاءم وحماية المصالح الحقيقية للبرجوازية الروسية الناشئة من التخريب الخارجي والداخلي.

ب. إن انتقال السلطة عبر الشرعية الانتخابية الى الرئيس بوتين مهد الطريق للقيام بكثرة من الإجراءات الاقتصادية/ السياسية لتطوير الشرعية البرجوازية الجديدة نحاول تتبعها من خلال المعطيات التالية : ـ

- إعادة تأميم بعض المرافق العامة وإرجاعها الى الدولة بهدف حماية القوة الاجتماعية السياسية الناهضة في التشكيلة الاجتماعية الروسية الجديدة .
- الاهتمام بالقطاع العسكري وإعادة الهيبة الى الجيش الروسي لغرض الدفاع عن الدولة الروسية وحماية البرجوازية الوطنية من المنافسة الخارجية .
- بروز مظاهر الدولة الاحتكارية المستندة الى تحالف الدولة مع المجمع الصناعي العسكري والكارتيل النفطي على قاعدة رأسمالية، ناهيك عن إقامة تحالفات جديدة مع الشركات

الاحتكارية على أساس الاستقلالية والتكافؤ بين الأطراف المتشاركة .

- الملاحقة القانونية لإفراد المافيا المتمتعين بحماية دولية والمترابطة مصالحهم مع الشركات الدولية.
- تغطية الإجراءات الحكومية الهادفة الى تطوير البرجوازية الروسية بنزعات قومية لغرض حمايتها من المنافسة الخارجية ونقلها الى مواقع المنافسة الدولية .

إن التطور الجديد التي تشهده روسيا الفدرالية اليوم يمهد الطريق لإعادة بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية واستعادة مواقعها الدولية عبر الجمهوريات السوفيتية السابقة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية (7).

2- النموذج الصيني للتحول من الشرعية الاشتراكية الى شرعية الاقتصاد الرأسمالي:-

- على الرغم من تشابه المنظومة السياسية لجمهورية الصين الشعبية الديمقراطية مع المنظومة السوفيتية المتمثلة بالاقتصاد المركزي وقيادة الحزب الشيوعي للدولة والمجتمع إلا أن الدولة الصينية اختلفت عن الاتحاد السوفيتي السابق بجملة من القضايا الفكرية والاقتصادية منها : -
- اختلاف بناء شكل الدولة في الجمهوريتين السوفيتية والصينية حيث كانت ولازالت الدولة الصينية جمهورية موحدة مركزية رغم وجود قوميات وأقليات متعددة في تشكيلتها الاجتماعية بعكس الاتحاد السوفيتي المبني على الاتحاد الاختياري الفدرالي.
- على الرغم من تحكم النزعة الأيديولوجية بمسار التطورات الاقتصادية / السياسية للدولة الصينية إلا أنها اعتمدت مناهج الإصلاح الاقتصادي ومارست الروح النفعية في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى بعكس الدولة السوفيتية التي اعتمدت على روح أيديولوجية أممية في مساعدتها للدول الأخرى.
- حاولت قيادة الزعيم الراحل ماو تسي تونغ إعادة بناء الجهاز البيروقراطي وتشديد ولاءه للدولة وليس لمصالحه الفردية الأمر الذي أنتج قوة اقتصادية برجوازية خارج إدارة الجهاز البيروقراطي .
- جرى التحول نحو اقتصاد السوق بوتيرة هادئة وذلك باستخدام الجهاز الحزبي في إدامة السيطرة على الدولة ومنع تفككها حيث بقيت البيروقراطية الراعي الأساسي للتحول المنضبط نحو الشرعية البرجوازية.

- الضم التدريجي للبرجوازية الصينية لصفوف الحزب الشيوعي وتحولها الى جزء أساسي من ممثلي الأمة الصينية الأمر الذي وسع الشرعية السياسية للحكم .
- أصبحت الدولة الصينية وبصورة تدريجية القوة الأساسية للتحول نحو السوق الاشتراكي المتمثل برعاية الضمانات الاجتماعية للقوى المنتجة مع رعاية الملكية الخاصة المتعايشة مع أشكال أخرى متمثلة في: -

أ. ملكية الدولة الرأسمالية.

ب. الملكية الرأسمالية الخاصة

ت. تعدد أشكال الملكية في الريف الصيني .

إن التحول الهادئ نحو الاقتصاد الرأسمالي وتحول الدولة الى راع للبرجوازية الوطنية تجسد بأشكال سياسية جديدة منها : -

- الإبقاء على سمات الدولة الموحدة حيث انتهجت الدولة الصينية أسلوب الحكم الذاتي للمقاطعات مانعة بذلك تفكك الأمة الصينية.
- بقاء زعامة الحزب الشيوعي الصيني قوة قائدة للدولة والمجتمع مع انتقاله من صيغة أيديولوجية الى صيغة قومية وما نتج عن ذلك من توسع شرعية النظام السياسي .
- الانتقال نحو التحول الديمقراطي المقنن عبر مشاركة الشرائح الجديدة في قيادة السلطة السياسية.

خلاصة القول أن التجربة التاريخية للثورات الاشتراكية لا يمكن النظر إليها إلا في سياقها التاريخي المتمثل في بناء نموذج اقتصادي يستند على قاعدة الاستقلال الوطني والتنمية المتمحورة على الذات ورغم انهيار ذلك النموذج وتحول ملكية الدولة (الاشتراكية) الى ملكية رأسمالية إلا أن ذلك النموذج أبعد الدول الاشتراكية السابقة عن التبعية للمراكز الرأسمالية ووضعها في إطار المنافسة الرأسمالية الدولية .

هوامش

1. أنظر كتاب بيير انسار، ماركس والفوضوية، الجزء الاول سان سيمون دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1975

2. انظر رسالة ماركس إلى ويد مار 5 آذار 1852، مختارات لينين الجزء الثاني الصفحة 171 ، دار التقدم.

3. إن موضوعة نهاية التاريخ عبر عنها هيغل حينما رآها في اكتشاف الفكرة المطلقة التي وجدت تعبيرها في الدولة البروسية. أما ماركس فوجدها في الشيوعية بعد انتهاء الطبقات وصراعها على أساس نهاية الدولة وسيادة العدالة الاجتماعية. وبالمقابل عثر فوكوياما على نهاية التاريخ في سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي من خلال ترابط السوق الحرة مع الديمقراطية.

4. ألغت الإمبراطورية الروسية القنانة بقانون صدر في عام 1861 حيث تعايشت في الاقتصاد الروسي أنماط مختلفة من الإنتاج.

5. انظر كتاب الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمال الذي ألفه لينين عام 1916 وتوصل فيه الى استنتاجات سياسية أهمها ان هذه المرحلة هي عشية الثورة الاشتراكية.

6. جرت المصادقة عليه في 12 كانون الثاني من سنة 1918 اقر الإعلان بعد مصادقة من قبل مؤتمر السوفيتات الثالث.

7. وقعت تسعة من البلدان السوفيتية السابقة على إنشاء قوة التدخل السريع الأمر الذي الى أنشاء قوة عسكرية موحدة لدول التعاون الأمني الارواسيوي .

الشرعية السياسية للدولة الوطنية

امتداداً لبحثنا حول الدولة وشرعيتها السياسية لابد لنا من تناول الدولة الوطنية من خلال نشؤها وتطورها وكذلك التغيرات التي طرأت عليها محاولاً تناولها بثلاث مراحل تاريخية :-

أولا - نشوء الدولة الوطنية.

ثانيا - دولة التحرر الوطني وشرعيتها الوطنية .

ثالثاً - العولمة ومصير الدولة الوطنية .

إن التمرحل المشار إليه يساعدنا على تناول الظاهرة من جوانبها التاريخية المختلفة وينفعنا في رصد التغيرات الحاصلة عليها .

الفرع الاول

نشوء الدول الوطنية

اتسمت المرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي بنزعة التمدد والتوسع خارج الحدود الوطنية وما نتج عن ذلك من حروب أوربية دامية لاقتسام العالم وتوزيع ثرواته بين الدول الرأسمالية الكبرى ونتيجة لهذا التقاسم ولغرض تحديد مناطق النفوذ حاولت الدول الإمبريالية حماية مناطق نفوذها بدول جديدة ذات سيادة شكلية وبهذا المسار فقد أنشأت فرنسا وبريطانيا دولاً جديدة في المناطق الملحقة بها .

إن الموضوعة الأساسية التي تتحدد بدور الرأسمالية في الدول الكبرى في إنشاء الدول الوطنية يدعونا الى ملاحقة سمات الدول الناهضة : -

- لم يكن البناء السياسي للدول الناهضة نتيجة لتفاعل القوى الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان بل جاء بفعل احتياجات طبقات اجتماعية خارجية ولهذا فان البناء السياسي للدولة الوطنية على الرغم من تقدميته إلا أنه اتسم منذ البدء بطابع استبدادي بهدف إعادة بناء وتطويع التشكيلات الاجتماعية في هذه المناطق.

- بسبب سمة تصدير البضائع والاستحواذ على المواد الأولية الملازمة للمرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي جرى إعاقة تطور الطبقة البرجوازية الوطنية الناهضة وجرى استبدالها بتطوير شريحتها التجارية.

- إن غياب الطبقات الاجتماعية في التشكيلات الوطنية وضعف منظمات المجتمع المدني بل انعدامها أفضى الى سيادة السلطات السياسية في هذه البلدان وبهذا المعنى نشير الى أن الدول الرأسمالية ولغرض بناء التشكيلة الاجتماعية التابعة على قاعدة اجتماعية مساندة لإجراءاتها الاقتصادية ومباركة لتوجهاتها السياسية عمدت الى صناعة قوى وشرائح اجتماعية جديدة تبعا لتطور سيادتها الاقتصادية والاجتماعية .

- بهذا المعنى فقد جرى خلق طبقات جديدة مثل الطبقة الإقطاعية بعد توزيع الأراضي المشاعة والبكر عليها خاصة في المشرق العربي وكذلك الطبقة العاملة التي نمت وتوسعت في المناطق الحيوية للوافد الخارجي المتمثلة بحقول النفط والموانئ والسكك الحديدية .

ان الإجراءات المشار إليها أنتجت تناقضات في المسيرة التطورية لهذه البلدان منها : -

- إن الوافد الأجنبي سعى الى تطوير قوى اجتماعية راكدة غير ملائمة لتطور هذه البلدان، الطبقة الإقطاعية، الشرائح التجارية والعقارية .

- غياب النقيض الاجتماعي للطبقة العاملة التي شكلها الوافد الأجنبي أي الطبقة البرجوازية الامر الذي أفضى الى ازدواجية النضال الطبقي للمنتجين المتسم بتزاوج المهام الوطنية والديمقراطية.

- قاد التوسع في أجهزة الدولة والمهن الحرة مثل الطب والمحاماة الى تبؤء الطبقة الوسطى المهام الكفاحية ضد الهيمنة الخارجية وبهذا المعنى استمدت الطبقة الوسطى لغتها الإيديولوجية من الفكر الليبرالي الوافد بصيغته الماركسية والقومية متخلية بذلك عن صياغة رؤى وطنية لمتناقضات بنيتها الاجتماعية.

- شكلت الطبقات الخاملة اقتصاديا ـ شريحة التجار والطبقة الإقطاعية ـ القاعدة الاجتماعية للوافد الأجنبي .

- أن بناء الدولة الوطنية الناهضة لم يترافق والبناء الديمقراطي رغم وجود كثرة من المؤشرات ولذلك فقد اتسمت سلطة الدولة الوطنية الجديدة ومنذ بناءها باستخدام العنف وشدة القمع وهنا تأتي المفارقة التي سبق وان اشرنا إليها وهي أن الشرعية البرجوازية للحكم في

الدول الأوربية كانت شرعية تحمل تناقضا في مساراتها الوطنية والخارجية حيث تميزت سياستها الخارجية بالعنف والإرهاب .

على أساس تلك الملاحظات المكثفة نتساءل ما هي طبيعة الشرعية السياسية للدولة الوطنية ؟ وما هي مضامين تلك الشرعية ؟

لغرض الاجتهاد في دراسة مضامين الأسئلة المثارة نحاول مقاربتها بملاحظات عامة :-

1. تستمد الشرعية السياسية لسلطة الدولة الوطنية في المراحل الأولى من تشكلها من شرعية العامل الخارجي وقوانينه المتجسدة في الاتفاقات الدولية الاستعمارية المبرمة لتقسم العالم بكلام آخر أن مصدر الشرعية هي الاتفاقات الدولية التي أملاها الوافد الاجنبي على البلدان المحتلة وليس القوى الاجتماعية في الدول الناهضة. وبهذا السياق نشير الى ان الاتفاقات الدولية شكلت المصدر الاول للشرعية . (*)
2. أفضى غياب القوة الاجتماعية المهيمنة على السلطة السياسية وسيطرة العامل الخارجي الى غياب السيادة الوطنية .
3. تزامن ظهور الدولة الوطنية مع بناء شرعية وطنية مزدوجة بين الدولة الراعية وبين التحالف الاجتماعي الجديد المتمثل بالشرائح التجارية وكذلك الطبقة الإقطاعية المساندة من المؤسسة العسكرية .
4. استمدت ازدواجية الهيمنة الداخلية / الخارجية شرعيتها من ضرورة استكمال بناء الدولة ومؤسساتها ومنظماتها السياسية وفق المعايير التالية: -

أ. الفصل الشكلي للسلطات مع التركيز على سيادة وهيمنة السلطة التنفيذية وأجهزتها السيادية المؤسسة العسكرية / الأجهزة الأمنية.

ب. الشرعية الانتخابية بديلا عن التداول السلمي للسلطة السياسية بسبب عدم تكامل البناء الطبقي للتشكيلة الاجتماعية ولوجود قوى اجتماعية موالية للوافد الأجنبي .

ت. بناء المجتمع المدني بموازاة المجتمع الأهلي نتيجة لنهوض قوى اجتماعية جديدة وقد جرى تبعا لذلك تأسيس النقابات والجمعيات الأهلية وكذلك الأحزاب السياسية.

أن التشوه المرافق لبناء التشكيلية الاجتماعية لم يسمح بتطور النزاعات الاجتماعية المنبثقة من الحاجات الفعلية بل أفضى الى هيمنة العامل الأيدلوجي على الحياة السياسية .

خلاصة القول أن التطور الحاصل في بناء الدولة الوطنية وسلطتها السياسية بمساعدة وتأثير المصالح الحقيقية للوافد الخارجي أضفى على الكفاح الداخلي سمة أيدلوجية تركزت بضرورة إعادة بناء الدولة على أساس الشرعية الوطنية المناهضة للديمقراطية.

الفرع الثاني

دولة التحرر الوطني وشرعيتها الوطنية

افرز استمرار ازدواجية السلطة بين التحالفين الخارجي والداخلي وكذلك التطورات السياسية الاجتماعية / الاقتصادية كثرة من التغيرات لكننا نشير الى سمتين أساسيتين تميزت بهما التشكيلات الاجتماعية في الدول التابعة وهما: ـ

أولا. بروز المؤسسة العسكرية كفصيل منظم ومسلح قادر على إحداث التغيرات السياسية الوطنية وذلك بسبب ضعف القوى السياسية الاجتماعية المنظمة وسيادة المؤسسات الأهلية التشكيلة الوطنية وبهذا المعنى فقد برزت المؤسسة العسكرية كقوة ضامنة للوحدة الوطنية رغم سماتها الاوامرية والانضباطية.

إن تقدير دور المؤسسة العسكرية في التشكيلة الوطنية جاء انطلاقا من مواقعها في السلطة التنفيذية الذي وفرتها القوى الخارجية لغرض حماية مصالحها الاستراتيجية في السياق التاريخي لبناء الدولة الوطنية.

ثانيا. تنامي دور الطبقة الوسطى الذي جاء بفضل تطور بناء الجهاز البيروقراطي للدولة وكذلك انتشار التعليم والمهن الحرة والذي تزامن مع توسع المهام الإدارية والعسكرية والأمنية في الدولة الوطنية.

إن تنامي دور الطبقة الوسطى وقيادتها لعمليات التنوير الفكري والحركة الاستقلالية ارتكز على غياب الطبقة البرجوازية وتحجيم فعاليتها السياسية وبهذا المعنى فقد عملت الطبقة الوسطى على تحريك وضم القوى العاملة في المدينة والريف الى جانب شعاراتها السياسية والفكرية.

إن المواقع المتميزة للمؤسسة العسكرية والطبقة الوسطى ارتبط بسيادة الحقل الأيديولوجي في الممارسة السياسية عبر شعارات الاستقلال والوحدة الوطنية فضلا عن العدالة الاجتماعية والوحدة القومية.

لقد أنتجت الفعالية السياسية للطبقة الوسطى وعبر أحزابها السياسية وتأثيراتها المباشرة على كثرة من كوادر المؤسسة العسكرية حراكا اجتماعيا عاماً أفضى

الى استلام السلطة السياسية لتنتقل الدولة الى الحكم الوطني المستقل بعد إنهاء ازدواجية الهيمنة السياسية وهنا يواجهنا السؤال التالي ما هي خصائص وسمات السلطة الجديدة وشرعيتها الوطنية ؟

إن الاحاطة بمضمون السؤال ينطلق من الموضوعات التالية:ـ

1. غياب الفروقات بين سلطة الشرعية الانقلابية والسلطات المنحازة للحليف الخارجي المتمثلة بعدم وضوح الحدود العامة بين الدولة والسلطة.
2. أصبحت الشرعية الوطنية للحكم تنبع من السمة الوطنية المناهضة للقوى الخارجية بعد انهيار ازدواجية الهيمنة.
3. عملت الروح العسكرية التي اتسمت بها القوى الجديدة المهيمنة على السلطة السياسية على تأطير الحياة السياسية بأحكام الطوارئ والدساتير الموقتة.
4. أدت الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها الشرعية الانقلابية الى إعاقة نمو وتطور البرجوازية الوطنية بسبب هيمنة الدولة على وسائل الإنتاج والتجارة الخارجية الامر الذي أفضى الى نمو وتطور الشرائح البيروقراطية في أجهزة للسلطة الجديدة .
5. إن قوانين الطوارئ وانعدام الحريات السياسية وتحول الدولة الى مؤسسة بوليسية وضع منظمات المجتمع المدني تحت حماية السلطة الامر الذي منع تطورها اللاحق.

بعد هذه الملاحظات العامة حول الطور الثاني من تطور الدولة الوطنية لابد لنا من فحص التغيرات الحاصلة على المرحلة الثالثة من الدول الوطنية.

الفرع الثالث

التغيرات الاجتماعية وشرعية سلطة الدولة الوطنية

أ ـ التغيرات الاجتماعية وتآكل الشرعيتين الوراثية والانقلابية

تتعرض التشكيلات الوطنية في دول الشرعيتين الانقلابية والوراثية الى اهتزازات عميقة متمثلة في تفكك البنية الطبقية وتبدل مواقع القوى الاجتماعية

الفاعلة فيها وبهذا الاتجاه يمكننا حصر تلك التغيرات الاجتماعية بالموضوعات التالية:ـ

- أدى انحسار الوظائف الاقتصادية الخدمية لدولة الشرعية الانقلابية الى تهميش العديد من القوى الاجتماعية خاصة تلك التي سيطر على فعاليتها الإنتاجية قطاع الدولة الاقتصادي وعلى الرغم من أهمية تحرير قوة العمل من الهيمنة الحكومية إلا أن عمليات التسريح والإقصاء التي اشترطتها عمليات الخصخصة وتوصيات المراكز المالية ساهمت في تفكيك الوحدة الاجتماعية للقوى المنتجة وما يعنيه ذلك من دفع العديد من شرائحها الناشطة اقتصاديا الى حوافي التشرد والفاقة .
- تحول الطواقم البيروقراطية المدنية والعسكرية المتنفذة في أجهزة الدولة الى فئات طبقيه مساهمة في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني انطلاقا" من سياسة الأبواب المفتوحة.
- اتساع أنشطة برجوازية قطاع الخدمات والعقارات من خلال مساهمة راس المال الدولي في تطوير المرافق السياحية الخدمية . ومن الملاحظ أن هذه القوى الاجتماعية تتشابك مصالحها مع شريحة طبقية أخرى تتمثل بوكلاء الشركات التجارية الأجنبية ومؤسسات الإعلان الأمر الذي جعلها تتصدر المشهد الاقتصادي وأضواءه الزائفة.
- أن الإشارة الى هذه الشرائح والفئات الاجتماعية تشترط تأشير مواقع البرجوازية الزراعية التي اتسعت فعاليتها الإنتاجية ومواقعها السياسية نتيجة لصدور القوانين الجديدة التي تسمح للشركات الأجنبية بشراء وامتلاك الأراضي الأمر الذي أفضى الى تطور العلاقات الزراعية في الريف العربي على قاعدة تحالف مالكي الأرض مع الرأسمال الوافد .
- أن تطور التشابك الوظيفي بين الرأسمال العربي المهاجر والرأسمال الاحتكاري من خلال الأنشطة التجارية والمالية المختلفة وبالأخص منها المتمثلة بتوظيفات الأموال العربية في البنوك والمؤسسات المالية , شراء الأسهم في الشركات الاحتكارية ,المضاربة بالأسهم والسندات والعقار جعل البرجوازية الريعية في الكثير من البلدان العربية قاطرة لسياسة التنازلات الوطنية والتحالفات مع الشركات الدولية .
- إن التغيرات الاجتماعية المشار إليها ترافقت مع تحولات في أقسام القاعدة الاجتماعية للطبقات الوسطى خاصة الأقسام المدينية منها وذلك بسبب تلاحم فئاتها العليا مع الشــرائح الطبقية السائدة اقتصاديا" والتي

تعمل بدورها على توفير فرص التشغيل لامتصاص الخبرات التعليمية التكنيكية للشرائح المتعلمة من الطبقة الوسطى

- أن التغيرات الاجتماعية الجديدة في دول الشرعيتين الانقلابية والوراثية أفضت الى تآكل شرعية الأنظمة السياسية العربية بسبب حزمة من الوقائع أهمها: ـ

  - غياب التلازم بين التطورات الاقتصادية الجارية على تشكيلة دول الشرعيتين الانقلابية والوراثية مع تغيرات سياسية في بنية الأنظمة السياسية حيث بقى احتكار السلطة هو السمة المميزة لتلك الدول رغم بعض التغيرات الجزئية.

  - على الرغم من عدم نهوض طبقة مهيمنة سياسياً واقتصادياً تشكل مرجعية وطنية إلا إن القوى الاجتماعية الماسكة بزمام السلطة السياسية سعت الى تشكيل أحزاب سياسية أو واصلت الاعتماد على أحزاب مهيمنة بهدف الاحتفاظ بالسلطة السياسية و الاستمرار في توريثها وفي هذا السياق تتناسل عملية اغتراب الدولة عن مكوناتها الاجتماعية بعد اختزالها الى سلطة سياسية.

  - إن عملية احتكار السلطة والاستبداد السياسي المتواصل تطرأ عليها تغيرات جديدة حيث يعاد بناء ازدواجية وظائفها السياسية المتمثلة بالدفاع عن المصالح الضرورية للشريك الخارجي.

ب ـ العولمة وشرعية الدولة الوطنية

على الرغم من الزخم الكبير لموجة الاستقلال والنزعة الوطنية التي واكبت الفكر السياسي بتياراته الليبرالية والماركسية والإسلامية بشأن بناء الدولة الوطنية واستقلالها إلا إن تلك الموجة انحسرت بسبب التطورات الموضوعية التي أفقدت الدول الوطنية استقلالها الوطني وسبل تنميتها المستقلة وبهذا المعنى فقد جلب الطور الجديد من التوسع الرأسمالي مبررات الانتقال الى ازدواجية الشرعية في البلدان التابعة والتي تستمد ركائزها من كثرة من الوقائع نحاول الإشارة إليها بتكثيف بالغ.

- **الليبرالية الجديدة والتشابك الاقتصادي**

عمد الطور الجديد من العولمة الرأسمالية الى تجريد الدولة الوطنية من وظائفها الإنتاجية / الخدمية وبهذا المسار جرى فتح الأبواب للشـــركات الأجنبية لغرض

الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية الامر الذي أفضى الى تزاوج المصالح الوطنية والخارجية.

إن التداخل الاقتصادي الإنتاجي والخدمي افرز أشكالا جديدة من التضامن بين الشركاء الوطنيين والخارجيين بكلام أخر إن القوى الاجتماعية المهيمنة على المشهد الاقتصادي الداخلي والمتحالفة مع الوافد الخارجي شكلا أرضية لتعاون سياسي ليس على صعيد تنظيم القرارات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية بل تعداه الى القضايا السياسية بمعنى نشوء علاقات ترابط وتضامن بين القوى الاقتصادية الدولية المسيطرة وبين القوى السياسية الحاكمة وما يشترطه ذلك من ظهور وتطور شكل جديد من الشرعية يتمثل بازدواجية السيطرة بين التحالفين الخارجي / الداخلي على مسارات السياسية الوطنية العامة فضلا عن السياسية الاقتصادية .

إن ازدواجية الشرعية الوطنية في الدول النامية التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي تتسم بكثرة من السمات تتباين حدتها في التشكيلات الوطنية نحاول التعرض الى بعضها:-

- تستند ازدواجية الشرعية الوطنية / الخارجية الى احتكار السلطة وغياب الديمقراطية وبهذا المعنى فان الشراكة الخارجية في بناء الشرعيات الوطنية لا تفضي الى بناء أنظمة حكم ديمقراطية.
- ترتكز ازدواجية الشرعية على عمليات التهميش المتزايدة للقوى الاجتماعية، وما ينتجه ذلك من لجوء القوى المهمشة الى ألهويات الفرعية، الدين الطائفة، العرق.
- إن تحول التشكيلات الوطنية من تشكيلات اجتماعية طبقية الى تشكيلات مهمشة يفضي الى غياب الاستقرار وتنامي أشكال العنف المختلفة.
- إن تطور ازدواجية الشرعية يقود الى اندماج الدول الوطنية بالتكتلات الدولية لا على قاعدة المساواة بل على أساس الإلحاق.

الهوامش

(*) : ـ نشير هنا إن البحث لا يتناول مرحلة الانتداب التي تشكل القوانين الدولية ، شرعية الاحتلال والانتداب كشكل لإدخال (التمدن الحضاري) للشعوب الضعيفة التطور .

التوسع الرأسمالي والشرعية الدولية

إن الحديث عن الشرعية الدولية يترابط وحركة التوسع الرأسمالي وما نتج عن ذلك من تطور المعاهدات والقوانين الدولية. ولغرض متابعة تنامي وتطور الشرعية الدولية لابد من ملاحقتها تاريخياً تبعا لنزاعات الدول الرأسمالية ومجالاتها الحيوية . لهذا واستناداً الى المنهج التاريخي التحليلي سنعمد الى دراسة أطوار تطور الشرعية الدولية من خلال مراحل أساسية استنادا الى تطور حركة راس المال التوسعية .

الفرع الاول

الدول القومية وتطور العلاقات الدولية

أدى نشوء الدول القومية في المرحلة الأولى من تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية الى تطور العلاقات الدولية الامر الذي أدى الى عقد مؤتمر وستفاليا الشهير westphalia في عام 1648م، الذي أنتج ولادة النظام الدولي المرتكز على وجود دول قومية متساوية في السيادة، والمستقلة عن أية سلطة عليا روحية كانت أم زمنية .

لقد نمت وتطورت فكرة التنظيم الدولي من خلال المؤتمرات التي عقدت في السنين اللاحقة وقد مثل مؤتمر فيينا لعام 1815م، الذي عقد بعد انتهاء الحروب النابليونية نقلة جديدة في تطور العلاقات الدولية حيث ساد السلام في القارة الأوربية لعقود من الزمن. (19) قد تلى مؤتمر فيينا مؤتمر أكس لاشبيل عام 1818م، والذي نظم أسس العلاقات الدبلوماسية الدائمة ووضع أهم أصول وقواعد العمل الدبلوماسي .

إن المؤتمرات المشار إليها تتلازم وتطورات سياسية / اقتصادية في القارة الأوربية الأمر الذي يشترط متابعتها لغرض وضع العلاقات الدولية في إطارها التاريخي عبر إدراجها بالموضوعات التالية : ـ

الموضوعة الأولى:ـ أدى نهوض وتطور البرجوازية الفرنسية ذات النزعة الراديكالية والشعارات الإنسانية الى تغيرات خطيرة على مجمل العلاقات الدولية

حيث تبلورت تلك التغيرات بنتيجتين أساسيتين الأولى منهما هي ظهور الشرعية الثورية التي حملت لواءها الثورة الفرنسية من خلال استخدام القوة العسكرية لقلب الأنظمة السياسية الإقطاعية واستبدالها بأنظمة برجوازية وما نتج عن تلك الشرعية من حروب داخلية كانت ذروتها الثورات الأوربية في عام 1848 . والثانية إضفاء شرعية على استخدام القوة العسكرية بهدف التدخل في شؤون الداخلية للدول الأخرى عبر تصدير أفكار الثورة الفرنسية الى الخارج لغرض تغيير أنظمة الدول والإمبراطوريات الإقطاعية. وبهذا المعنى نشير الى أن سيادة راس المال الفرنسي الوطنية اشترطت توسعه بهدف بسط هيمنته على الدول الأوربية .(2). خلاصة القول أن المسعى الفرنسي المتجسد بحروب نابليون هو التجسيد الأولي لنزعة راس المال في السيادة الدولية بأردية وطنية .

الموضوعة الثانية:- أدت شرعية إعلان الحرب على الدول الأخرى ومساعي الهيمنة الفرنسية الى نشوء تحالفات عسكرية دولية مستندة الى شرعية الدفاع عن النفس وكذلك الحد من الحركة التوسعية لرأس المال الفرنسي ولذلك فان نشوء الحلف المقدس بين الإمبراطوريات الأوربية استند الى نهجين متوازيين الاول منهما هو منع التدخل في الشئون الداخلية من قبل الدولة الفرنسية خاصة وان الكثير من هذه الدول لا زالت أبنيتها الداخلية وأنظمتها السياسية تتلازم والنظام الإقطاعي / العسكري، وثانيهما أن تلك الأحلاف العسكرية ورغم إنها اتسمت بصيغة دفاعية إلا أنها ارتكزت على شرعية إعلان الحرب بهدف التصدي للغزوات النابليونية والحد من تأثيرات الثورة الفرنسية بمعنى آخر محاولة أولية من جانب تلك الدول للحد من تطور الشرعية البرجوازية الديمقراطية وسماتها الثورية .

الموضوعة الثالثة:- أن انهيار الأنظمة الإقطاعية في أوربا إثر الثورات البرجوازية وترسخ علاقات الإنتاج الرأسمالية بعد استلام البرجوازية للسلطة السياسية أفضى الى تعزز مبدأ السيادة الوطنية وهيمنة الرساميل الوطنية على أسواقها المحلية الامر الذي أجج روح المنافسة الاقتصادية / العسكرية بين الدول الرأسمالية بهدف اقتسام العالم عبر مبادئ الشرعية الحربية المرتكزة على التفوق الاقتصادي / العسكري .

الموضوعة الرابعة:ـ استنادا لمضامين المنافسة الاقتصادية السياسية شهدت الدول الأوربية تحالفات عسكرية وتكتلات سياسية أفضت الى الحرب العالمية الأولى التي أفرزت نتائجها شرعية دولية شكلت محاولة سياسية وقانونية لصياغة العلاقات الدولية على قاعدة التوازنات الاستراتيجية بين المراكز الرأسمالية المنتصرة. وبهذا المسار فإن ظهور عصبة الأمم المتحدة على أساس شرعية القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى تلازم وتغيرات دولية هامة لابد من التعرض لبعضها:-

- أنتجت الحرب العالمية الأولى سياسة دولية ارتكزت على قاعدة التوازن العسكري وما نتج عن ذلك من صياغة معاهدات دولية عكست الخلل الناتج بين الدول المنتصرة والدول المهزومة .
- ظهور الموجة القومية الثانية وما نتج عنها من ظهور دول جديدة في أوربا واسيا وذلك بعد انهيار الإمبراطوريات الإقطاعية النمسا ـ المجر والإمبراطورية العثمانية فضلا عن تحول الإمبراطورية الروسية الى دولة فدرالية اشتراكية .
- إن ظهور الدول الجديدة في أوربا وأسيا أعطى دفعة جديدة لتطور العلاقات الدولية بسبب تخلي الدول الرأسمالية عن قانون الضم والإلحاق الذي ميز حقبة ما قبل الحرب الأولى، حيث أذعنت الدول الرأسمالية الى احترام الاتفاقات الدولية المبرمة بين الدول الكولونيالية والدول المستعمرة، الامر الذي وجد انعكاسا في تبني قانون الانتداب والوصاية الدولية، والذي عنى في الجوهر، توزيع العالم جغرافيا واقتصاديا بين الدول المنتصرة .
- شكل إعلان الرئيس الأمريكي ولسن المتضمن حق تقرير المصير إيذانا برغبة الرأسمال الأمريكي الوصول الى مستعمرات الدول الأوربية بعد أن استكمل هيمنته على كثرة من بلدان أمريكا اللاتينية استناداً الى مبدأ موترو عام 1823 . (3)
- ترابط حق تقرير المصير الولسني وظهور رؤية لينينية اشتراكية استناداً الى حدثين تاريخيين هامين الاول منهما بروز الدولة السوفيتية ذات الطراز الاشتراكي، ودعوتها الدول الجديدة الى فك الارتباط مع العالم الرأسمالي وبناء التنمية الوطنية المستقل، وثانيهما انقسام العالم أيدلوجيا بين خياري التطور الاجتماعي الرأسمالي والاشتراكي، الأمر الذي أشر الى تحكم المستوى الأيديولوجي في تطور العلاقات الدولية وما نتج عنه من ابتعاد السياسية الدولية عن الحلول الواقعية المشتركة.
- تواصل استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية دفع ألمانيا المنكوبة الى بناء قوتها العسكرية خاصة بعد وصول الحزب الاشتراكي الوطني الى الرايخشتاغ ومطالبته بإلغاء نتائج الحرب الأمر الذي أجج النزاع من جديد بين القوى الرأسمالية المتنازعة .

إن مطالبات ألمانيا النازية بإلغاء نتائج الحرب وإعادة تقسيم العالم ترابط ومنظومة سياسية برجوازية للحكم تستند الى :-

أ. تحجيم الشرعية الديمقراطية للحكم من خلال تشديد القمع ضد التيارات السياسية اليسارية والليبرالية فضلا عن تنمية الروح العنصرية الساندة لطموحات راس المال الألماني المنفلت.

ب. تطوير التحالفات العسكرية مع الخارج خاصة مع ايطاليا الفاشية واليابان بهدف الهيمنة على العالم .

إن طموح الرأسمال الوطني الالماني ونزعته التوسعية المترابطة واستخدام الحرب والاحتلال شكل محاولة لطموح الهيمنة الدولية للرأسمال الوطني الألماني ولكن بأردية عنصرية وما يعنيه ذلك من إلغاء حق الدول الرأسمالية في التوسع والهيمنة .

إن التغيرات التي طالب بها الرأسمال الوطني الألماني استندت الى قانون التطور المتفاوت المتحكم بتطور التشكيلات الرأسمالية وبهذا فان روح الهيمنة والتوسع المتلازمة والروح الألمانية اشترطتها القوة الناهضة للرساميل الوطنية في ألمانيا وايطاليا واليابان .

خلاصة القول إن اندلاع الحرب العالمية الثانية كان بسبب اندماج الرأسمال الألماني بالدولة الفاشية وسعيه بالسيطرة الدولية عبر استخدام القوة العسكرية لغرض التعويض عن هزيمته في الحرب العالمية الأولى.

الفرع الثاني

الأمم المتحدة وظهور مبادئ الشرعية الدولية

لقد ارتكزت الشرعية الدولية في حقبة المعسكرين على نتائج الحرب العالمية الثانية التي انتصرت فيها دول التحالف ضد ألمانيا وحلفها العسكري ونتيجة لذلك الانتصار. فقد شهدت العلاقات الدولية تطوراً متسارعاً بسبب كثرة الاتفاقات الدولية التي جسدتها منظمة الأمم المتحدة باعتبارها حدثا تاريخيا مفصليا أثر لاحقا على تطور بلدان العالم، وبهذا نستطيع القول إن الشرعية الدولية التي ارتكزت على توازن القوى بين المعسكرين اتسمت بالسمات التالية: ـ

1. ساهمت مبادئ عدم استخدام القوة وعدم التدخل بالشئون الداخلية، فضلا عن حق الشعوب في إختيار أنظمتها الاجتماعية ساهمت الى حد كبير في تعزيز الشرعية الدولية المبنية على احترام مبدأ السيادة الوطنية واحترام مبدأ المساواة بين الدول .(4)

2. أفضت المبادئ العامة لمنظمة الأمم المتحدة وكثير من المعاهدات الدولية الى تعزيز مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وبذلك نشأت وتطورت الموجة الثانية من المسألة القومية التي اتسمت بظهور عشرات الدول المستقلة المبنية على مبدأ الاستقلال والسيادة الوطنية .

3. تعزز مبدأ الشرعية الدولية المبني على حق الشعوب في مكافحة الأنظمة الاستعمارية، العنصرية والديكتاتورية أعطى شرعية دولية لمساندة كثرة من الحركات المسلحة الهادفة الى التحرر من الاستعمار والاستبداد السياسي .

4. إستناداً الى تلك المبادئ جرى تطوير مساندة الشعوب في اختيار تطورها الاجتماعي بعد ظهور وتعزز المكانة الاقتصادية / السياسية للدول الاشتراكية .

5. رغم الإنجازات المشار إليها إلا إن سياسة المراكز الدولية في مرحلة المعسكرين اتسمت بطابع اللجوء الى القوة العسكرية بأشكال مختلفة للتدخل في شؤون الدول الوطنية حيث شهدت هذه المرحلة أشكالا" عديدة من استخدام العنف بدءاً من التدخلات العسكرية المباشرة وتدبير الانقلابات الدموية ضد الحكومات الشرعية وتفجير التشكيلات الوطنية من خلال تغذية الحروب الأهلية وانتهاء" باحتضان الأنظمة الاستبدادية والدفاع عنها في المحافل الدولية .

إن توازن القوى العسكرية الاستراتيجية المبنية على عقيدة الردع النووي بين المعسكرين المتعارضين رغم فعاليته في الحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا أن ذلك التوازن لم يمنع الدول الكبرى من شن الحروب وتطوير التدخلات العسكرية والضغوطات السياسية ضد العديد من البلدان الوطنية انطلاقا من رؤى أيديولوجية ومصالح استراتيجية .

الفرع الثالث

الشرعية الدولية والعولمة الرأسمالية .

إن تعرضنا للشرعية الدولية بعد انهيار ازدواجية الخيار الاجتماعي يترابط وجملة تغيرات هامة اقتصادية / سياسية انعكست على بنية الشرعية الدولية ولأهمية المرحلة المعاصرة نتناولها بمرحلتين : -

أولاً ـ انهيار الكتلة الاشتراكية وسيادة القطب الواحد

أدى انهيار الكتلة الاشتراكية الى كثرة من المتغيرات منها تفكك خيار التطور (الاشتراكي)، الامر الذي أرسى التطور الدولي على أساس خيار التطور الرأسمالي، ومنها انهيار حلف وارسو العسكري وما نتج عنه من سيادة حلف الأطلسي وتحوله الى أداة عسكرية بيد الدول الرأسمالية الكبرى. ومنها تطور الموجة القومية الثالثة التي نتجت عن انهيار الدول الفدرالية الاشتراكية وظهور الدول الوطنية المستقلة.

لكثرة المتغيرات التي أنتجها انهيار الكتلة الاشتراكية وبقدر تعلق الامر بالشرعية الدولية نتوقف عند العقيدة العسكرية لحلف الأطلسي باعتبارها الضامن العسكري (للشرعية الدولية) في الطور الرأسمالي المعولم .

مثلت العقيدة الهجومية ـ التدخلية لحلف الأطلسي شكلا من أشكال تدويل الوظيفة القمعية لجيوش المراكز الرأسمالية بعد تعديل وظائفها الوطنية وبقدر ما تشكل هذه الانتقاله عودة الى مبدأ حق استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا أنها تتجاوب والمرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي وما أفرزته من تشابكات دولية. وبهذا السياق تطرح الاستراتيجية الأطلسية تساؤلات شائكة منها : هل تدفع وحدانية التكتل الأطلسي الى ظهور تحالفات عسكرية دولية جديدة ؟ وهل يعاد بناء الشرعية الدولية بما يتلاءم والمصالح الأساسية للدول الكبرى ؟

إن محاولة الإجابة على تلك التساؤلات تتطلب التوقف عند مرتكزات الاستراتيجية الأطلسية التي لخصتها وثيقة الحلف المسماة (المفهوم الاستراتيجي للتحالف) (5) التي تتضمن المبادئ التالية : ـ

- الانتقال من فكرة الدفاع المشترك عن أراضي دول الأعضاء في الحلف الى الدفاع عن المصالح المشتركة.
- حق استخدام القوه خارج أراضي الحلف والسعي الى تطوير قوة ردع نووية . ويتزامن الإعلان عن هذا الحق مع مساع تبذلها الدبلوماسية الأمريكية لتفكيك ومحاصرة المراكز النووية في البلدان الخارجة عن إطار التحالف الأطلسي .
- المشاركة في إدارة ألازمات الإقليمية/الوطنية.

إن المضامين الأساسية (لمفهوم التحالف الاستراتيجي) التي جرى استعراضها تؤكد على إن وظيفة التحالف الأطلسي تستند الى الدور الدولي ألتدخلي الذي تمارسه المراكز الرأسمالية خارج حدودها الوطنية ، بمعنى أخر تقنين الوظيفة التدخلية للدول الكبرى وجعلها مبدأ" من مبادئ القانون الدولي .

لغرض تزكية هذا الاستنتاج لابد من التوقف عند الآثار التي عكستها العقيدة الهجومية للتحالف الأطلسي على القانون والعلاقات الدوليين والتي نجدها بـــ: ـ

1. استناداً إلى تدويل الصراعات الوطنية يجري إضعاف مبدأ السيادة الوطنية ، وإخضاعه لجملة من التعديلات ترقى الى مستوى إفراغه من مضامينه السيادية والعمل على ملاءمته بما يتناسب ومصالح المراكز الدولية .
2. يعد تحول الأطلسي الى قوة دولية ــ تدخليه هجوما أخيرا على التوازنات التي أفرزتها حقبة المعسكرين ومحاولة لإعادة صياغة الشرعية الدولية بما يتلاءم وحصرها بيد المراكز الدولية وقوتها الأطلسية . إن المفاهيم السياسية ـ الحقوقية التي تحاول وثيقة (المفهوم الاستراتيجي للتحالف) تثبيتها في العلاقات الدولية يمكن حصرها بالمواقع التالية :

أ. ترسيخ ازدواجية القوانين الأطلسية/ الدولية وما يفرزه ذلك من تحجيم عمل مجلس الأمن وتعطيل آليته التي شكلت القاعدة السياسية لتوازن القوى بين التكتلين العسكريين إبان سنوات الحرب الباردة .

ب. صياغة الحالات التي تشكل انتهاكا للقوانين الدولية متمثلة بحالات ذات سمات سياسية / وطنية (اضطهاد / تصفيات عرقيه / مضايقات دينيه....الخ)، وحالات ذات تأثيرات دولية (قضايا الإرهاب / المخدرات) .

3. طبيعة وقيادة القوى العسكرية الدولية المخولة شرعيا" للتدخل في البلدان الأخرى، وحدود ذلك التدخل، فضلا عن طبيعة الإجراءات العسكرية / الاقتصادية المعتمدة التي من شأنها إجبار البلد المعاقب على تلبية المطالب الدولية.

إن سيادة التكتل الأطلسي وتطور فعاليته الدولية أدى الى تنامي وتائر العنف في السياسة الدولية باعتباره ـ العنف ـ احد التجليات الموضوعية لحركة قانون الاستقطاب الرأسمالي المعولم المتسم بتناقض حركته الاندماجية التخريبية والتي يمكن رصد أثارها السياسية الاقتصادية بالموضوعات التالية: ـ

- تآكل مبدأ السيادة الوطنية الذي تعمل على تفكيكه ثلاثة عوامل أساسية اولها: انهيار التنمية الوطنية المستقلة ــ الخصخصة وتوصيات المؤسسات المالية الدولية , التجارة الحرة ـ عند هيكلة اقتصاديات الدول الوطنية الامر الذي أفضى الى تحول العديد من الدول الوطنية الى دول هامشـــية خاصة بعد تخلي تلك الدول عن الكثير من وظائفها

الاقتصادية الخدمية. وثانيها : تفتيت التشكيلات الوطنية عبر إعادة صياغة التوازنات الطبقية لصالح قوى طفيلية بعد تهميش القوى الطبقية المنتجة. وثالثها : أفضي انحسار دور الدولة الاقتصادي الخدمي الى انهيار فعاليتها كضامن أساسي لشبكة الضمانات الاجتماعية .

- أن تهميش مواقع الدول الوطنية حد من مساهمتها في تحديد اتجاهات السياسة الدولية وأفضى الى سيادة المعايير المزدوجة على صعيد العلاقات الدولية.
- إن عمليات تفكيك الدول الوطنية وتفتيت مكوناتها الطبقية أدى الى تنامي الصراعات الاجتماعية العرقية وما اشترطه ذلك من تنامي وتائر العنف الذي تستخدمه الأنظمة السياسية الحاكمة بهدف ضبط النزاعات الوطنية . بكلام آخر إن التجليات التخريبية لحركة قانون الاستقطاب الرأسمالي المعولم تشترط إنتاج وإعادة إنتاج الأنظمة الاستبدادية وخلق البيئة الاجتماعية السياسية للإرهاب الدولي .
- أفضت شمولية وترابط القوانين الوطنية / الدولية الناظمة لحركة تطور التشكيلة الرأسمالية المعولمة الى تبدل مواقع التناقضات حيث باتت التناقضات الاجتماعية الداخلية غير حاسمة في تطور التشكيلات الوطنية خاصة بعد تدويل الصراعات الداخلية الامر الذي نقل مواقع التناقضات المقررة لسير النزاعات الاجتماعية من حقلها الداخلي الى محيطها الدولي.
- وضع احتكار القوة العسكرية واستخدامها في السياسة الدولية الأسس القانونية لتعديل مفهوم الشرعية الدولية الضامنة لتوازن المصالح الدولية / الوطنية واستبدالها بشرعية أطلسية انطلاقا" من تدويل الوظيفة التدخلية للتحالف الأطلسي الهادفة الى صيانة المصالح الاستراتيجية لأعضاء التحالف.

بعد هذا العرض بالغ الكثافة نحاول التعرض الى أشكال العنف المعتمد في العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة من التطور الرأسمالي باعتباره ـ العنف ـ شكلا" من أشكال إرهاب الدول الكبرى على صعيد السياسة الدولية والتي يمكن حصرها بـــ:

أ. التدخل العسكري في النزاعات الوطنية وعدم اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية في حل ألازمات الدولية خلق بؤرا"، ساخنة حملت في ثناياها عوامل تفجر النزاعات العرقية الدينية .

ب. الحصارات الاقتصادية باعتبارها شكلا" من أشكال العقوبة الجماعية بسبب تخريبها لوظائف الدولة الاقتصادية الخدمية وما يعنيه ذلك من تفكك الدورة الإنتاجية السلمية وما يفرزه من تغيرات على المواقع الإنتاجية لمكونات التشكيلة الوطنية فضلا" عن تشديد النهوج الإرهابية لدى الأنظمة الاستبدادية. ومن هنا يمكن القول أن هناك علاقة جدلية بين الحصار الاقتصادي وبين استمرار الأنظمة الإرهابية في الحكم وتواصل غياب الشرعية الوطنية .

ج. مكافحة الإرهاب: أفرزت العمليات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية جملة من التداعيات السياسية العسكرية على صعيد العلاقات الدولية أهمها: شرعنة استخدام القوة العسكرية بذريعة مكافحة الإرهاب الدولي استنادا" الى غياب التعريف القانوني الدولي الواضح لمفهوم الإرهاب كذلك تعميم مفهوم تدمير(الملاذات الآمنة) وما يفرزه ذلك من حرمان القوى المكافحة ضد الاحتلال الأجنبي أو تلك القوى المقاومة الوطنية المشروعة للأنظمة الإرهابية من مساندة إقليمية دولية

إيجازا" يمكن القول إن الاستخدام العائم لمفهوم مكافحة الإرهاب باعتباره احد الركائز الأساسية في الاستراتيجية الحربية للتحالف الأطلسي يرمي الى تحقيق غرضين الأول منهما تخريب الدول الوطنية المستهدفة بهدف إعادة صياغة أنظمتها السياسية . والثاني تدمير الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة الرأسمالية وعسكرة السياسة الدولية.

انطلاقا" من بنية التحليل ونتائجه الفكرية / السياسية يمكن التركيز على الموضوعات التالية : ـ

أولا":ـ تشترط المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي نمو وتطور النزعات البوليسية في السياسة الداخلية للدول وتحجيم الشرعية الديمقراطية بعد تقليص الحقوق الاجتماعية السياسية للعديد من الكتل السكانية.

ثانيا":ـ استبدال قوانين الشرعية الدولية بوثيقة (المفهوم الاستراتيجي للتحالف الأطلسي) المتضمنة حق استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ثالثا":ـ العمل على تدويل النزاعات الوطنية بهدف تهميش مبدأ السيادة الوطنية.

خلاصة القول إن توازن مصالح الدول الرأسمالية الكبرى المرتكز على وثيقة التحالف الأطلسي يشير الى أن الشرعية الديمقراطية التي حكمت التشكيلات الرأسمالية يجري نقلها من الإطار الوطني الداخلي للدول الرأسمالية الى مستوى العلاقات الدولية حيث يشكل هذا الانتقال تطورا إيجابا يحد من استخدام القوة بين الدول الرأسمالية المتنازعة. وبهذا المعنى فان الشرعية الدولية يمكن

اعتبارها التعبير المكثف عن المصالح الاستراتيجية للمراكز الرأسمالية مرفوعة الى مستوى القرارات الدولية.

ثانياً. الشرعية الدولية وبناء عالم متعدد الأقطاب.

كما اشرنا سابقاً الى أن الطور الجديد من التوسع الرأسمالي أنتج حزمة من الإشكالات السياسية / القانونية والإيديولوجية منها : ـ استبدال مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية بمبدأ التداخلات العسكرية لحسم النزاعات والحروب الداخلية، استخدام القوة بهدف استبدال أنظمة سياسية استبدادية بأخرى (ديمقراطية) ومنها استخدام وصفات المؤسسات الدولية المالية وشروطها الهادفة الى تخلي الدول الوطنية عن التزاماتها الاقتصادية / الاجتماعية الضامنة لإدامة نسيجها الاجتماعي فضلا عن اعتبار السوق الحرة محركاً أساسياً للتطور الاقتصادي .

أن التغيرات السياسية / الاقتصادية/ المشار إليها وسيادتها طلية العقدين المنصرمين أنتجت أثاراً أخرى يمكن وصفها بالنتائج الموضوعية للطور الجديد من التوسع الرأسمالي أهمها: ـ

- أدى تفكك الكتلة الاشتراكية الى نمو وتطور الموجة القومية الثالثة وما نتج عن ذلك من ظهور دول وطنية جديدة بروح قومية .
- نتيجة لفعل قانون التطور المتفاوت الناظم لحركة الرساميل الوطنية ظهرت مراكز رأسمالية إقليمية جديدة مثل الصين ، روسيا الاتحادية، الهند، والبرازيل وما نتج عن ذلك من تنامي تأثيرها في السياسة الدولية.(6)
- إن النزوع المتواصل نحو تكتلات اقتصادية إقليمية قارية نتيجة لقانون الاستقطاب الرأسمالي باعتباره القانون الناظم لحركة راس المال المعولم يقود الى إشراك كتل جديدة من الدول الوطنية في مواجهة الملفات الدولية الساخنة .
- إن تحول دول العالم نحو بناء اقتصاديات إقليمية وتكتلات قارية يشترط تطور المنافسة الرأسمالية المبنية على الكفاءة الاقتصادية وبهذا المعنى فان مضامين المنافسة الحالية تتطلب نبذ السياسة الحربية واللجوء الى الدبلوماسية والقدرة الاقتصادية في حل الإشكالات الدولية / الإقليمية .
- ـ نزوع العقل الاستراتيجي الأمريكي نحو صياغة سياسة دولية جديدة تتسم بالمرونة والدبلوماسية التي تشترطها وحدة التطور الرأسمالي وما

تفرضه تلك الوحدة من مواجهة الإشكالات والمصاعب الدولية بصورة جماعية.

- إن التطورات المشار إليها أحدثت تغيرات كبيرة في طبيعة السياسة الدولية وبهذا المنحى فإن موضوعة (السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية) لم تعد فاعلة بسبب أن مصالح الشركات الدولية وتوسعها الرأسمالي تشترط جعل السياسة الخارجية أساساً لتوجهات السياسة الداخلية للدول الكبرى .

على أساس تلك الوقائع نستطيع القول أن هيمنة القطب الواحد التي وسمت العقدين الماضيين تخلي سبيلها الى عالم متعدد الأقطاب وما ينتج عنه من سياسة دولية جديدة ترتكز على : –

1. تعزيز الشرعية الدولية من خلال المعالجة الدولية المشتركة لقضايا الإرهاب والطاقة النووية والهجرة غير شرعية إضافة لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية.
2. التعاون الأطلسي مع الدول القومية الناهضة، روسيا، الهند، الصين، البرازيل بعد فشل سياسة الإنفراد في تقرير مسار السياسة الدولية.
3. التخلي عن سياسة الإنفراد الأمريكي من خلال إشراك الحلفاء الأوربيين في حل النزاعات الدولية وعدم الدخول في مواجهات دولية كبرى .
4. نبذ سياسة الإملاءات الدولية واللجوء الى لغة الحوار في حل القضايا الدولية الساخنة .

الهوامش

1. عقد المؤتمر عام 1815 بين بريطانيا، هولندا وإمبراطورية النمسا - هنجاريا، أسبانيا، روسيا وبروسيا بعد هزيمة نابليون في معركة ووترلو waterloo
2. تشكل حروب نابليون من حيث مضمونها محاولة للرأسمال الوطني الفرنسي للسيطرة على أوربا من خلال توحيدها بالقوة العسكرية ووضعها تحت الهيمنة الفرنسية وتشكل هذه المحاولة بذور سياسة الهيمنة الدولية .

3. لقد تراجع مبدأ توازن القوى نتيجة ظهور مبدأ الأمن الجماعي الذي تبنته الأمم المتحدة حيث أعتبر أي تهديد للدولة هو تهديد لمجموع الأعضاء .

4. أشار إعلان الأمم المتحدة الى كثرة من القضايا الهامة منها: -

- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
- حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

5. طه المجذوب / استراتيجية حلف الأطلسي الأهرام 8 أب 1999 .

6. هناك ميول متزايدة تؤشر الى الأخذ بقاعدة توسيع عدد الدول دائمة العضوية من خلال ضم اليابان وألمانيا وربما الهند الامر الذي يتطلب تعديل آلية تصويت مجلس الأمن على المشاريع المقترحة .

المبحث الثاني

التوسع الرأسمالي والتغيرات الدولية ـ الوطنية

المطلب الأول

ملامح ظهور التشكيلة العالمية الرأسمالية

تثير التغيرات الدولية الاجتماعية / الاقتصادية والسياسية التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي كثرة من البحوث والدراسات فضلا عن السجالات السياسية بين مختلف المدارس الفكرية ويجري تناول تلك التغيرات بجوانبها الاقتصادية / السياسية / الفكرية وبهذا المعنى فان التفكير بمنتجات الطور المعولم من الرأسمالية وتأثيراتها على مسار تطور العلاقات الدولية والاقتصادية / الاجتماعية ما زالت محل اهتمام متزايد.

واستناداً الى تلك التغيرات تبرز وحدة العالم المرتكزة على وحدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي قضايا جديدة لازالت في طور التكوين متمثلة بظهور ملامح التشكيلة الرأسمالية العالمية والتي أحاول التوقف عندها وإبراز طبيعة الطبقات الاجتماعية الفاعلة في هذه التشكيلة وأدوارها في التغيرات الاجتماعية اللاحقة. ولهذا فان أهمية البحث تكمن في محاولة رصد تنامي ملامح نمو وتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية كما اسميها وكذلك تحديد القوى الاجتماعية المنظوية في إطارها ورصد التغيرات الحاصلة على طبقاتها الاجتماعية فضلا عن التوقف عند متناقضات هذه التشكيلة الاجتماعية ومآل تطورها اللاحق.

وفي هذا المطلب يحاول الباحث التوقف عند الظروف التاريخية الجديدة الكابحة لكفاح الحركات الاجتماعية الراغبة في بناء العلاقات الوطنية / الدولية على قاعدة التوازن والمساواة الدولية ويكمن هذا الإشكال كما يرى الباحث في التغيرات الدولية التي أفرزتها العولمة وما نتج عنها من نزوع نحو تحرير السيادة الوطنية من ركائزها السياسية والاقتصادية وذلك بعد تحجيم مسؤولية الدولة إزاء مواطنيها كضامن أساسي لشبكة الضمانات الاجتماعية والخدمية.

إن أهداف البحث تتركز على وحدانية العالم وترابطاته الاقتصادية ويحاول الباحث الوصول الى نتائج تتلخص في أن الدول الوطنية فضلاً عن حركاتها الاجتماعية المطالبة بالتغيير لم يعد بامكانها التعويل على تنمية وطنية مستقلة كما كان في حقبة المعسكرين بل ضرورة البحث عن تكتلات دولية اقتصادية عبر الشروع في بناء شراكة اقتصادية إقليمية بهدف مواجهة الاختلالات المتزايدة لصالح الشركات الدولية الكبرى .

لقد عمد الباحث وبهدف دراسة التغيرات الحاصلة على العلاقات الدولية الى منهجية تاريخية تحليلية عبر ثلاث فروع أساسية متوخياً التقرب من مضامينها العامة عاملا على تفكيك عناوينها والخوض في تفاصيلها في دراسات مستقبلية.

الفرع الأول

التغيرات الطبقية في التشكيلة الرأسمالية المعولمة

أفضى انهيار طراز التطور الاشتراكي وأساليب التنمية المستقلة الى توحد العالم على قاعدة رأسمالية وقد أدى ذلك التوحد الى حزمة من التغيرات على صعيد البناء الطبقي لقوى التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية بمستوياتها العالمية ومن هنا تواجهنا كثرة من التساؤلات التي تتطلب التحليل والتعليل منها : ـ هل لازالت المفاهيم والمقولات الماركسية عن انقسام المجتمع الرأسمالي الى طبقتين اجتماعيتين متناحرتين فاعلة في الظروف التاريخية المعاصرة؟ وهل لازالت أممية الطبقة العاملة تتمتع براهنية تاريخية؟ ما هي مواقع الطبقة الوسطى في الطور الجديد من العولمة الرأسمالية؟ وقبل هذا وذك هل تحولت الطبقة البرجوازية الى طبقة أممية عاملة على بسط هيمنتها العالمية ؟ .

كثرة من الأسئلة التي تعني بطبيعة التغيرات الاجتماعية التي حملها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي تحتاج الى دراسات تفصيلية تساهم في إيضاح معالم التحولات الدولية الجديدة لغرض تجديد أساليب الكفاح الإنساني المناهضة للنزعات التخريبية التي يحملها الرأسمال المعولم .

على أساس تلك الإشكالات السياسية الاجتماعية أتناول الموضوع من خلال التوقف عند التغيرات الحاصلة على الطبقات الاجتماعية الأساسية في التشكيلة الرأسمالية العالمية والمتمثلة بالطبقة البرجوازية، الطبقة العاملة وأخيرا الطبقة الوسطى .

قبل محاولة التقرب من طبقات التشكيلة الرأسمالية العالمية نتوقف عند مفهوم التشكيلة الرأسمالية العالمية والذي أراه في المحددات التالية : ـ

- رغم أن الحديث عن التشكيلة الرأسمالية العالمية لا زال غير متبلور في الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية إلا أن ملامحه الأساسية آخذة في النمو والتبلور وذلك بسبب وحدة العالم المرتكزة على تشابك مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية.

- أنتجت وحدة العالم المستندة الى وحدة الإنتاج الرأسمالي وقائع جديدة منها أن العالم أصبح مترابطا في علاقاته الاقتصادية الأمر الذي جعل النزاعات الاجتماعية /الطبقية الوطنية تأخذ امتدادات دولية تتجسد في السياسية الدولية.
- سيادة القوانين الدولية وعلويتها على القوانين الداخلية وما نتج عن ذلك من انحسار مبدأ السيادة الوطنية.
- خفوت النزاعات الأيديولوجية بعد هيمنة الليبرالية في العلاقات السياسية الوطنية / الدولية.

أن تنامي ملامح التشكيلة الرأسمالية العالمية ورغم عدم اكتمالها بصياغات قانونية وأجهزة سيادية إلا أن ترابطات مكوناتها الاقتصادية والطبقية والسياسية المرتكزة على وحدة إسلوب الإنتاج الرأسمالي آخذة في التبلور والتشكل، وبهذا السياق فان وحدة دول العالم تترابط وتناقضات قوانين التطور الرأسمالي لهذا فان التشكيلة الرأسمالية المعولمة تتميز بالعناوين التالية: ـ

- تتميز التشكيلة الرأسمالية العالمية بتناقضها الحاد المتمثل بين العمل ورأس المال على الصعيد الوطني وبين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على الصعيد العالمي.
- أن التناقض بين مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية لا ينفي النزاعات بين دولها بل يشترط الصراعات والعقوبات فضلا عن التداخلات الحربية.
- استناداً الى حركة راس المال المعولم وتناقض مسار قانوني الاستقطاب والتطور المتفاوت الناظمة للتطور الرأسمالي تتبلور في دول التشكيلة الرأسمالية العالمية ميول متسارعة نحو التهميش والإقصاء للقوى المنتجة وما يفرزه ذلك من نزاعات اجتماعية حادة في جميع دول التشكيلة الرأسمالية العالمية. إن التجربة التاريخية المنصرمة أكدت على أن عمليات التهميش والإقصاء أفرزت نتيجتين بالغتي الخطورة أحداهما تتمثل بتقليص الديمقراطية الاجتماعية في الدول المهيمنة من التشكيلة الرأسمالية العالمية. وثانيهما تتجسد في بقاء الأنظمة الاستبدادية في بلدان الطوابق الدنيا من التشكيلة العالمية بهدف إدامة (الأمن الاجتماعي). باختصار يمكننا القول أن صيانة وحدة العالم الرأسمالي وتشكيلته الاجتماعية تشترط القمع المنظم ضد القوى الاجتماعية المطالبة بسيادة التوازنات الدولية والاجتماعية.

- يأخذ عدم التوازن في مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية مديات أوسع بسبب الاحتكار المتواصل لمكامن القوة العسكرية / التكنولوجية / الإعلامية بين دول التشكيلة العالمية.

إن تعليل وترصين الموضوعات المشار اليها تشترط الانتقال الى ملموسية فكرية نتناولها عبر الدالات التالية: ـ

1. الطبقة البرجوازية ومواقعها في التشكيلة الرأسمالية.

منذ ظهور وتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي كانت ولازالت الطبقة البرجوازية تحتل أدواراً فاعلة في التغيرات التاريخية الكبرى وعند تعرضنا الى الدور التاريخي للطبقة البرجوازية في دول الموجة القومية الأولى نراها قد ساهمت في إحداث حزمة من التغيرات التاريخية منها بناء الدول القومية بعد توحيد أسواقها ومنها بناء المنظومة السياسية المرتكزة على الشرعية البرجوازية ومنها صياغة القوانين الدولية بعد تنامي روحها التنافسية .

إن الدور التاريخي للطبقة البرجوازية يتسم بالديناميكية والحركة ويتحول من طور الى آخر متسم بالمرونة والتكيف تبعا لحركة توسع رأسمال بدءاً من حركته في الداخل الوطني وانتهاء بنزاعاته الدولية وصولا الى طوره المعولم.

على أساس حركة راس المال وتوسعه حدثت تحولات في طبيعة الطبقة البرجوازية حيث انتقلت من مواقع وطنية متنازعة مع برجوازية الدول الأخرى الى مواقع أممية اشترطها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي .

لتقدير شرعية الموضوعة المشار إليها لابد لنا من ترصينها على قاعدة علمية معللة.

- أفضى الطور الجديد من التوسع الرأسمالي الى إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد العالمي بمستوياته الدولية /الإقليمية /الوطنية استناداً الى التشابك والترابط بين الاقتصادات الدولية الثلاث.
- أنتجت الترابطات الاقتصادية العالمية والتي شكلت الشركات الدولية الأساس المادي لتطورها نشوء طبقة برجوازية عالمية تتشكل كتلتها الأساسية من القوى البرجوازية المهيمنة في البلدان الرأسمالية الكبرى.
- تتبلور وبشكل تدريجي الوحدة الأممية للطبقة البرجوازية العالمية خاصة في الدول القائدة في التشكيلة الرأسمالية العالمية وتشكل الشرائح المتعددة للطبقة البرجوازية ـ مالية ، تجارية ـ صناعية، عقارية ـ في المراكز الرأسمالية نواةً أساسية لتطور وحدتها الأممية .

- بسبب اختلاف مستويات تطور الاقتصادات الدولية فان الشرائح المالية للدول المتخلفة وبسبب ترابطها مع البنوك والمصارف الدولية تتوفر لها إمكانية الاندماج في البرجوازية العالمية بصورة أسرع من شرائح الطبقة البرجوازية الأخرى .
- يفرض الميل العالمي الذي ينتجه قانون الاستقطاب الرأسمالي تسارع بناء التكتلات الاقتصادية التي بدورها تساهم في بناء أممية الطبقة البرجوازية وتعزيز مواقعها في التشكيلة الرأسمالية العالمية .

أن الأفكار والآراء المشار إليها تنتج حزمة من النتائج السياسية / الاجتماعية نحاول التعرض الى البعض منها: -

- ترابط النزاعات الاجتماعية في بلدان التشكيلة الرأسمالية وما يعنيه ذلك من تحول النزاعات الاجتماعية الوطنية الى نزاعات دولية الأمر الذي يشترط أشكالاً من التضامن الطبقي بين فصائل البرجوازية العالميــة لمواجهة النزاعـات الاجتماعية المناهضـــة لخياراتها الاستراتيجية .
- يرتكز التضامن الاممي بين فصائل البرجوازية العالمية على تشابك المصالح الاقتصادية الدولية من جهة وتطوره استناداً على هيمنة فصائل برجوازية المراكز الرأسمالية وتبعية شرائح البرجوازية المالية والكمبرادورية في البلدان المتخلفة من جهة ثانية.
- أن التضامن الاممي بين فصائل البرجوازية العالمية المرتكز على تشابك الاقتصاد الدولي لا ينفي النزاعات بين فصائلها والتي تتجلى بشكلين : -

الشكل الأول: نزاعات بين فصائل البرجوازية المهيمنة في المراكز الرأسمالية والتي تشترطها المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى .

الشكل الثاني: نزاعات تتطور بصيغ قومية خاصة بين برجوازية الدول الرأسمالية الكبرى وبين برجوازية الدول الرأسمالية القومية الناهضة المتمركزة حول موضوعيتي الهيمنة وتوازن المصالح .

2. الطبقة العاملة ومواقعها في التشكيلة الرأسمالية

أن الحديث عن مواقع الطبقة العاملة في التشكيلة الرأسمالية العالمية يتمتع بحيوية منهجية وعلمية انطلاقا من أهمية تلك الطبقة في الكفاح المناهض للرأسمالية المنفلتة لذلك لابد من تتبع المواقع التاريخية لهذه القوى الطبقية الناشطة .

تشير أدبيات علم الاجتماع الماركسي الى أن الطبقة العاملة هي إحدى الطبقتين الأساسيتين في التشكيلة الرأسمالية وبهذا السياق أعار الفكر الماركسي أهمية تاريخية لهذه الطبقة باعتبارها (حفارة قبر الرأسمالية) بعد بناء عالمها الجديد الخالي من الاستغلال والعبودية .

استنادا الى الدور التاريخي المتلازم ونشاط الطبقة العاملة الاقتصادي / السياسي سعى الفكر الماركسي الى بناء منظومة فكرية / سياسية هادفة الى إقامة نظام اقتصادي / اجتماعي يتخطى إسلوب الإنتاج الرأسمالي .

انطلاقاً من المعايير الفكرية الماركسية وتجربة البلدان(الاشتراكية) في بناء اقتصادها الوطني ونظامها السياسي المستند الى الشرعية الاشتراكية تواجهنا الأسئلة التالية :-

هل لا زالت الطبقة العاملة مؤهلة لبناء عالم جديد يستند الى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؟ وهل لا زالت الطبقة العاملة قوة اجتماعية تاريخية قادرة على إحداث تغيرات اقتصادية / سياسية لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان .

الاحاطة بمضامين الأسئلة المثارة تستمد شرعيتها من النتائج المثيرة التي أفرزها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي والتي أجدها في المعطيات التالية: -

المعطى الأول: حصول تغيرات جوهرية على طبيعة التماسك الطبقي بين فصائل الطبقة المنتجة وما نتج عنها من تفكك ركائز التضامن الطبقي والناتجة عن التحولات التي حملها التوسع الرأسمالي المعولم المتمثلة بـ: -

- بسبب قانون التطور المتفاوت أفضى التطور الرأسمالي الى اختلال مستويات تطور دول التشكيلة الرأسمالية وما نتج عنه من ظهور طبقات منتجة قوية وأخرى متوسطة التطور وثالثة هامشية تابعة.
- قاد اختلال مستويات تطور الدول الرأسمالية العالمية الى ظهور سياسات عمل متباينة انطلاقا من طبيعة النزاعات الطبقية السائدة في هذا البلد الرأسمالي أو ذك وبهذا المسار نرى أن سياسة السلام الاجتماعي التي أعقبت النزاعات الطبقية في الدول الرأسمالية الكبرى قادت الى تحجيم الرأسمالية المنفلتة عبر الأخذ بالسوق الاجتماعي المرتكز على الشراكة بين العمل والرأسمال بضمانة فعلية من الدولة الرأسمالية.
- أفضى اختلاف مراحل تطور التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الى تشتت أممية الكفاح الطبقي وذلك بسبب المساومات الطبقية التي توصلت إليها القوى المنتجة مع البرجوازيات الحاكمة وما أفرزه ذلك

من تباين الأهداف والمصالح التي دافعت عنها الفصائل العمالية في كفاحها ضد السيطرة المطلقة لرأس المال.

- أن ظهور الدول الاشتراكية ومضامين سياستها الاقتصادية المرتكزة على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج أفضى الى تفعيل التضامن الاممي بين فصائل الطبقة العاملة العالمية إلا أن التطور التاريخي لمسار الدول الاشتراكية أدى الى تحجيم استقلالية الطبقة العاملة وحول مجتمعها المدني ـ الأحزاب، النقابات العملية، الجمعيات المدنية ـ الى أداة بيد أجهزة الدولة البيروقراطية وسياساتها الدولية .
- طرح اختلاف مستويات التطور الرأسمالي أمام الطبقة العاملة في البلدان الضعيفة مهاماً وطنية واقتصادية تنطلق أساسا من بناء الدولة الوطنية واستقلال سياستها التنموية.
- أدى اختلاف مستويات التطور الرأسمالي وتباين مهام الكفاح الطبقي فضلا عن ظهور مهام جديدة تتطلب المشاركة الإنسانية الواسعة ـ التلوث البيئي، قضية المرآة ، حقوق الإنسان ـ الى تفكك وحدة الطبقة العاملة العالمية المرتكزة على أسس اشتراكية .

المعطى الثاني: أفضت التغيرات التكنولوجية الى إحداث تباينات بين فصائل الطبقة العاملة حيث تتوزع أقسامها بين العمل الصناعي ،التجاري ،الزراعي والعمل الذهني فضلا عن تباين مستويات تطورها ووعيها الطبقي بين دول مستويات التشكيلة الرأسمالية.

المعطى الثالث: حمل الطور المعولم من التوسع الرأسمالي تغيرات كبرى على البنية الطبقية للطبقة العاملة استناداً الى كثرة من الوقائع أهمها : ـ

- أدت السياسات الاقتصادية المرتكزة على الليبرالية الجديدة وسوقها الحرة الى تطور رأسمالي منفلت وما نتج عنه من هجوم منظم على المكاسب التاريخية للطبقة العاملة في الدول المتطورة من التشكيلة الرأسمالية العالمية بدءاً من ـ البطالة والمنافسة بين العمال للحصول على وظيفة عمل ، انحسار دور المؤسسات النقابية وتحرر العمال من التزاماتهم التعاقدية الجماعية في سوق العمل ، هجرة المصانع الأساسية من الدول الكبرى الى الدول متوسطة التطور بحثا عن أجور عمل متدنية ـ وانتهاء بتخفيض الضمانات الاجتماعية بعد انحسار دور الدولة الرأسمالية في السياسة الاقتصادية .
- الحق التوسع الرأسمالي أضرارا كبيرة بالتماسك الاجتماعي في البلدان الهشة حيث أفضت سياسات الليبرالية الجديدة الى تهميش قوة العمل بعد

أن تخلت الدول الوطنية عن سياستها التنموية وإخضاعها لتوصيات المؤسسات المالية الدولية واشتراطات القوى الرأسمالية القائدة في التشكيلة الرأسمالية العالمية.

المعطى الرابع: أفضت حركة راس المال الدولية وتشابكاته الاقتصادية الى تفكك (أممية) الطبقة العاملة وإعاقة اندماجها الدولي وذلك بسبب الهجرة الدولية لقوة العمل وما نتج عن ذلك من إثارة الكراهية بين القوى المنتجة الوطنية والقوى العاملة الوافدة.

أن هجرة قوة العمل خارج حدودها الوطنية أفضت الى تمييع النزاعات الطبقية ومكنت قوى رأس المال من ترويضها لصالح سياساتها الاستغلالية.

أن التغيرات المشار إليها أفضت الى نتائج خطيرة على الكفاح الإنساني الشامل للقوى المنتجة في مختلف مستويات التشكيلة الرأسمالية تجسدت بمستويات عدة أهمها: -

1. المستوى الأول: تمثل في تفكك الوحدة الأممية للكفاح الطبقي الشامل وتحوله الى كفاح وطني ورغم أهمية الكفاح الداخلي لتحسين حقوق الشغيلة إلا انه يكتسب في الظروف التاريخية المعاصرة سمات حادة منافية لوحدة العالم تتسم بانكفاء قوة العمل نحو همومها النقابية المحلية.
2. المستوى الثاني: تفكك الروابط الفكرية والتضامن الاممي المناهض للتطور الرأسمالي المنفلت والذي كانت تشده الدول (الاشتراكية) رغم توظيف ذلك الكفاح أيديولوجياً لخدمة مسارات السياسية الخارجية للدول الاشتراكية .
3. المستوى الثالث: عجز الطبقة المنتجة عن بناء وحدتها التحالفية مع الجماهير الفقيرة والمهمشة في الريف والمدينة .

إن التغيرات التي أصابت الطبقة العاملة في المستويات الثلاثة في التشكيلة الرأسمالية العالمية تكتمل حينما نتعرض الى مواقع الطبقة الوسطى في التشكيلة الرأسمالية العالمية ودورها في التغيرات الجديدة .

3 ـ الطبقة الوسطى والتغيرات الجديدة .

لا شك أن الطبقة الوسطى لعبت أدواراً تاريخية هامة في الحركات الاجتماعية الراديكالية منها والليبرالية بسبب كونها طبقة تضم كثرة من الشرائح الاجتماعية منها أرباب العمل الصغار، الفلاحين، المنتجين الصغار، الفئات المتعلمة والمرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة فضلا عن غالبية العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة.

إن كثرة القوى الاجتماعية المنظوية تحت مفهوم الطبقة الوسطى يتطلب دراسة هذه الطبقة ومعرفة مكانتها الاجتماعية وأدوارها التاريخية فضلاً عن مواقعها الفعلية في التشكيلة الاجتماعية للعالم الرأسمالي وبهذا المعنى لم يعد المفهوم الماركسي عن الطبقة البرجوازية الصغيرة كافيا لتوصيف شرائحها وحركتها الفكرية السياسية.

على أساس تلك الرؤية الفكرية يتحتم علينا وبإيجاز متابعة وتحديد مواقع الطبقة ألوسطى في المستويات المختلفة للتشكيلة الرأسمالية العالمية على أساس رؤية تاريخية تتلخص بالأفكار التالية:

1. شكلت الطبقة الوسطى واحدة من الطبقات الرئيسية في تاريخ الصراعات الاجتماعية رغم انقسامها الى شرائح اجتماعية متعددة وغياب وحدتها الطبقية .
2. بسبب مواقعها الوسطية بين الطبقتين الأساسيتين البرجوازية والعاملة لعبت الطبقة الوسطى أدورا تاريخية مختلفة في الدول الرأسمالية الكبرى بعد أن تحولت الى رافعة أساسية في بناء الشرعية البرجوازية للحكم عبر مطالبتها ببناء السلطة السياسية على قاعدة الشرعية البرجوازية المتسمة بالتداول السلمي للسلطة وفصل الدين عن الدولة ومشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية.
3. أصبحت الطبقة ألوسطى في كثرة من البلدان الرأسمالية واحدة من القوى الاجتماعية الساندة للطبقات البرجوازية القائدة وذلك بسبب تشابك مصالح الطبقتين عبر ما يسمى برأسمالية المساهمة حيث تتداخل مصالح الطبقة ألوسطى مع البرجوازية المهيمنة عبر شراء السندات والأسهم التي تطرحها الشركات والمؤسسات الرأسمالية . (1)
4. تتركز مصالح الطبقة ألوسطى في خيار التطور الرأسمالي وذلك لاشتراكها مع البرجوازية في رؤية فكرية مستندة الى خيار التطور الاجتماعي المبني على الملكية الخاصة.
5. تتميز الطبقة ألوسطى بسمات انتقالية بسبب حدة النزاعات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية وما يشترطه ذلك من انقسامها الى درجات عليا ومتوسطة الأمر الذي يعني تغيير مواقعها الفكرية وتحالفاتها السياسية .

6. أدى ضعف التطور الرأسمالي في البلدان التابعة وما نتج عنه من غياب الطبقة البرجوازية وانحسار مواقع الطبقة العاملة الى أن تلعب الطبقة ألوسطى وخاصة شريحتها المثقفة أدواراً متنوعة على المستوى الأيديولوجي تبعا لحدة النزاعات الدولية.

7. إن الموضوعة المشار إليها تجد تعبيراتها في دول المستوى الثالث من تطور التشكيلة الرأسمالية أو ما يعرف بالبلدان النامية حيث انتقلت الطبقة الوسطى من مواقع راديكالية مناهضة للهيمنة الأجنبية بعد استلامها السلطة السياسية الى قوى طبقية جديدة تسعى للتحالف مع البرجوازية العالمية انطلاقا من مواقع التبعية والإدماج.

8. بسبب الليبرالية الجديدة وعمليات التهميش والإقصاء تراجع الدور التاريخي للطبقة الوسطى في البلدان النامية الأمر الذي أحدث تغيرات في مواقفها الأيديولوجية وانتقالاتها السياسية لهذا فهي تارة راديكالية يسارية وأخرى قومية وثالثة سلفية إسلامية.

على أساس تلك الملاحظات يمكننا صياغة الاستنتاج الفكري التالي: ـ

أدت العولمة الرأسمالية الى إحداث تغيرات أساسية على الطبقة الوسطى وذلك عبر تحولها الى قوة اجتماعية عاملة على تنفيذ السياسة الاقتصادية / الاجتماعية لفصائل الطبقة البرجوازية الحاكمة في البلدان المختلفة .

الفرع الثاني

السيادة الدولية لمجلس الأمن

ارتبطت السياسية الدولية وتغيراتها على الدوام بحركة راس المال ونزعته التوسعية لهذا فان جل القوانين الناظمة للعلاقات الدولية والتي أفرزها التطور التاريخي نتجت من عوامل أساسية أهمها: ـ

1. القوانين الدولية الناتجة عن إرادة الدول الرأسمالية المنتصرة في حرب المنافسة الاستعمارية وهذا ما جسدته نتائج الحرب العالمية الأولى من خلال إنشاء عصبة الأمم المتحدة وما فرضته من قوانين دولية على الدول المهزومة.

2. القوانين الدولية التي أنتجها التوازن الاستراتيجي بين المعسكرين المتناحرين والذي افرز هيئة الأمم المتحدة وقوانينها التي نظمت العلاقات الدولية على أساس احترام المصالح الاستراتيجية لكلا المعسكرين المتعارضين .

أن انهيار الدول (الاشتراكية) المرتكزة على احتكار وسائل الإنتاج المحاط بأنظمة شمولية أدى الى إعادة توحيد العالم و بنائه على قاعدة رأسمالية رغم اختلاف مستويات تطور وحداته الدولية وما أفرزه ذلك من ظهور مفهوم الشرعية الدولية .

قبل تناولنا مفهوم الشرعية الدولية وإخضاعه للتحليل لابد لنا من إعطائه تعريفاً قانونياً / سياسياً يتمثل بالصيغة التالية: ـ

إن مفهوم الشرعية الدولية المسند بالقوة العسكرية والاقتصادية يعني التجسيد القانوني المعبر عن المصالح الاستراتيجية للدول الرأسمالية الكبرى مرفوعا الى مستوى القانون الدولي .

على أساس ذلك التحديد القانوني فان الشرعية الدولية تتضمن السمات القانونية / السياسية التالية: ـ

- سيادة القانون الدولي في العلاقات الدولية وعلويته على القوانين الوطنية .
- علوية قوانين المحاكم الدولية على قرارات المحاكم الوطنية .

سيادة مجلس الأمن بعد تحوله الى قوة قانونية / سياسية في العلاقات الدولية عبر: ـ

- حق التدخل في النزاعات الداخلية الاجتماعية / السياسية للدول المختلفة.
- حق اتخاذ عقوبات اقتصادية / سياسية ضد الدول (المنتهكة) للقانون الدولي .
- حق استخدام القوة العسكرية لفرض قراراته الدولية .

أن الحقوق المشار إليها أفضت الى امتلاك الطوابق العليا من التشكيلة الرأسمالية العالمية قوة إضافية في ضبط النزاعات الدولية والصراعات الاجتماعية في الدول الضعيفة.

أن تطور القوانين الدولية وزيادة الدور السلطوي لمجلس الأمن نتج عن تطورات أخرى يمكن ملاحظتها بالنقاط التالية: ـ

1. النقطة الأولى: وحدانية التحالف الأطلسي وتطور بنيته العسكرية وسعيه الى ضم أغلبية دول العالم الى ميثاقه المرتكز على

الاستراتيجية التدخلية. (2) إن المعاهدات العسكرية والاتفاقية الاستخباراتية وما نتج عنها من زيادة التقارب بين البنى العسكرية للجيوش الوطنية والتحاف الأطلسي عبر شبكات التسليح والتدريب والمناورات العسكرية المشتركة شكلت الوجه الأخر لقيادة العالم من قبل الطوابق العليا من التشكيلة الرأسمالية العالمية .

2. النقطة الثانية: خصخصة الأجهزة الأمنية وظهور الشركات الأمنية الخاصة والتي أصبحت أدوات ضامنة لحماية الشركات الاحتكارية وتوجهاتها الاقتصادية فضلا عن تطور تلك الشركات وعرض خدماتها على دول التشكيلة الرأسمالية بهدف زجها في النزاعات الاجتماعية وتدخلها في القضايا الأمنية الأخرى. (3)

3. النقطة الثالثة: تطور الشركات الاحتكارية وتداخل أنشطتها الاقتصادية والقانونية مع القوانين الداخلية للدول الوطنية بعد تنامي وتطور (الأبواب الدوارة) والمتمثلة بزيادة الترابط بين الأجهزة الإدارية للسلطات السياسية في الدول الرأسمالية وبين مجالس الشركات الاحتكارية من جهة أخرى فضلا عن ترابط المراكز الرئيسية لكلا المؤسستين ـ السلطة السياسية والشركات الاحتكارية ـ مع مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية .

4. انحسار دور الدول الوطنية في السيطرة على تطور أنشطتها الاقتصادية وابتعادها عن الرعاية الاجتماعية بعد أن جرى تكييف بنيتها الاقتصادية بالتشاور مع الشركات الدولية الكبرى .

الفرع الثالث

التشكيلة الرأسمالية العالمية ومراكزها الأيديولوجية

شهدت التشكيلات الاجتماعية في الدول الرأسمالية صراعات أيديولوجية حادة بين مختلف التيارات الفكرية العاكسة بهذا الشكل أو ذلك عن المصالح الاجتماعية لطبقات وفئات الدول الرأسمالية وقد اتخذت تلك النزاعات أشكالاً جديدة عند انقسام العالم الى نموذجين للتطور الاجتماعي ـ رأسمالي / اشتراكي ـ وبهذا فقد اندلعت الثورات الاجتماعية والانقلابات العسكرية تحت رايات وطنية وأيديولوجية في مختلف أنحاء العالم، وبهذا السياق تطالعنا الأسئلة التالية : ـ هل يحمل الطور المعولم من التطور الرأسمالي بذور انتهاء النزاعات الفكرية؟ وهل

تصبح الأيديولوجية الليبرالية إطاراً فكرياً لكل القوى الاجتماعية الراغبة في التغيير؟ وأخيرا وليس آخرا هل شكل انحسار النزاع الأيديولوجي على الصعيد العالمي انتصارا لأيديولوجية الرأسمال المعولم ؟

لغرض الاحاطة بمضامين الأسئلة المثارة نتوقف عند بعض الموضوعات الفكرية التي أراها ساندة للتحليل: ـ

1. الموضوعة الأولى: أنتجت الطبقة البرجوازية وبسبب تعدد شرائحها الاجتماعية ـ صناعية، تجارية، زراعية، مالية ـ حراكا فكريا هادفاً الى إدامة هيمنتها الطبقية بأدوات فكرية، لهذا فقد أبدعت البرجوازية فكرا أيديولوجياً /سياسياً متناميا متمثلا ببناء الدولة وسلطتها السياسية وفق الشرعية الديمقراطية التي هدفت في الجوهر الى ضمان استمرار سيادتها ـ البرجوازية ـ السياسية .
2. الموضوعة الثانية: على أساس حاجتها للهيمنة السياسية والاقتصادية استعانت الطبقة البرجوازية بمراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية وسعت الى استثمار العقول المبدعة وتوظيفها في خدمة تطور مصالحها الكونية، وبهذا الإطار فقد استثمرت الكثير من المراكز البحثية منها مراكز الفكر الجامعية ومؤسسات البحث العلمي ومراكز البحث التابعة للأحزاب السياسية. (4) إن الإحصاءات الأخيرة تشير الى أن القوى الفكرية الساندة لحركة راس المال الدولية تتشكل من ثلاثة مراكز رئيسة الأولى منها هي مراكز القوى الليبرالية التقليدية والثانية مراكز القوى الوسطية وأخرها مراكز القوى الليبرالية المحافظة. (5)
3. الموضوعة الثالثة: تترافق المراكز الليبرالية المشار إليها وشبكة هائلة من الصحافة الورقية والمجلات الفصلية فضلا عن المواقع الالكترونية.
4. الموضوعة الرابعة: تنوع مراكز الفكر الساندة والموجهة لنشاط الطبقة البرجوازية والمؤسسات المالية تتزامن وغياب الحركة الفكرية الناشطة لدى الحركة الاجتماعية المناهضة للتطور الرأسمالي ولهذا فقد عانت الدول (الاشتراكية) والأحزاب اليسارية من قصور نظري واختلالات فكرية كثيرة تجسدت بـ : ـ

أ. محاربة الأفكار الجديدة الهادفة الى تطوير النموذج الاشتراكي وجعله نظاماً ديمقراطيا قادراً على المنافسة العالمية .

ب. انحسار الحركة البحثية الحرة واستبدالها بمؤسسات استراتيجية ذات آفاق آنية ومدارس حزبية ووسائل دعائية ذات توجهات أيديولوجية.

ت. تحنيط وتقديس المنظومة الفكرية للماركسية ـ اللينينية والمقاضاة الفكرية لكل التيارات الساعية الى تجديد الفكر الاشتراكي المواكب لتغييرات الواقع التاريخي.

إزاء هذه التغيرات الكبيرة على صعيد تطور العلاقات الدولية وتنامي تطور ملامح التشكيلة الرأسمالية العالمية تواجه الباحث حزمة من الأسئلة منها: ما هي أفاق التطور اللاحق للبلدان الهشة ؟ . هل هناك إمكانية لبناء تنمية وطنية مستقلة؟ ما هي أفاق النزاعات الاجتماعية الداخلية ؟ وما هي مضامين الفكر السياسي الساند لكفاح القوى الاجتماعية المناهضة للانفلات الرأسمالي؟ وأخيرا هل هناك بدائل تاريخية ملموسة عن التطور الرأسمالي المتحرر من الرقابة الوطنية / الدولية؟

لغرض تقدير شرعية الأسئلة المثارة يتحتم علينا التعرض الى بعض الوقائع الجديدة والتي يتصدرها انهيار نظريات فك الارتباط والتنمية المتمحورة على الذات السائدة في حقبة المعسكرين حيث أن تلك النظريات لم تعد قادرة على بناء تنمية وطنية مستقلة وذلك لكثرة من الأسباب منها سيادة الليبرالية الجديدة وسياسة التبعية والتهميش التي تنتهجها المراكز الرأسمالية إزاء الدول المهمشة ، لهذا فان دراسة متأنية لطبيعة الرأسمالية في طورها المعولم وعلاقات الهيمنة / التبعية ربما تعطي مجالاً لإنتاج رؤى واقعية هادفة الى بناء اقتصادات وطنية قادرة على صيانة حقوق التشكيلات الوطنية وتوازن مصالحها الاجتماعية.

انطلاقا من محاولة صياغة رؤى واقعية لبناء اقتصادات وطنية متوازنة لابد لنا من معاينة مراحل تطور السوق الرأسمالي ومدى إمكانية الاستفادة من بعض نماذجه التاريخية .

لقد أنتجت الرأسمالية أثناء مسارها التاريخي أشكالاً عدة من الأسواق الرأسمالية تبعاً لمراحل تطور حركة راس المال ونزاعاته الاجتماعية مع قوة العمل متوقفين عند أهمها:

أولا. سوق رأسمالي أفرزته رأسمالية المنافسة مبني على السياسة الحمائية واستغلال قوة العمل بحدود قصوى فضلاً عن استخدام الدولة كأداة توسعية، وبهذا المضمون تميز هذا الشكل من الأسواق الرأسمالية بحزمة من النزاعات الاجتماعية والمساومات الطبقية فضلا عن سيادة ألازمات الاقتصادية الدورية التي عصفت بركائز إسلوب الإنتاج الرأسمالي.

لقد شكلت الكنزية وتوجهاتها الاقتصادية عتلة رئيسية لانتشال النظام الرأسمالي من الركود الاقتصادي الكبير حيث شكلت فرضيات مثل زيادة الاستهلاك لغرض زيادة الطلب وتفعيل الدورة الإنتاجية، زيادة الإنفاق عبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تحجيم نسب البطالة والوصول الى العمالة الكاملة ،التوزيع العادل للثروة والدخول. (6) مثلت تلك الفرضيات عواملاً أساسية لتطور الاقتصاد الوطني مشترطة بذلك تدخل الدولة في السياسية الاقتصادية.

إن تدخل الدولة الرأسمالية في حركة السوق والحد من مساره المنفلت جاء بسبب الأزمات الكبرى للنظام الرأسمالي والمتمثلة في الكساد الكبير الأمر الذي زاد من تلاحم الدولة الرأسمالية والشركات الاحتكارية وما نتج عنه من انتقال التطور الرأسمالي الى مرحلته الثانية المرتكزة على مفهوم الدولة الرأسمالية الاحتكارية. (7)

ثانياً: السوق الاجتماعي: إزاء حدة النزاعات الاجتماعية وتطور ألازمات الاقتصادية وتنامي الحركات اليسارية وقوة مؤسساتها النقابية عمدت البرجوازية الحاكمة الى استخدام السوق الاجتماعي المبني على التوازنات الطبقية بين قوة العمل والرأسمال وذلك من خلال ضمان الدولة الرأسمالية لشبكات الأمن الاجتماعي المستندة الى ملكية الدولة لكثرة من القطاعات الإنتاجية / الخدمية وكذلك حمايتها عقود العمل التي أبرمتها النقابات العمالية مع المؤسسات الرأسمالية لغرض ضمان الحقوق العمالية .

لقد اكتسب السوق الاجتماعي شهرة عالمية بسبب اعتماده الديمقراطية والعدالة الاجتماعية رغم تأكل ركائزه في البلدان الاسكندنافية وألمانيا إلا أنه لازال يشكل نموذجيا يمكن الأخذ به في تطور البلدان النامية وتشكيلاتها الاجتماعية .

ثالثاً: ـ السوق الحرة

على الرغم من قدم مفهوم السوق الحرة إلا انه اكتسب زخماً كبيراً بعد أن تبنت حكومة ريغان الأمريكية وكذلك حكومة تاتشر البريطانية هذا النموذج المتحرر من الرقابة الحكومية واعتماده كسياسة ونهج في التطور الاقتصادي .

إن مفهوم السوق الحر يتلازم والطور الجديد من العولمة الرأسمالية والمرتكز على الليبرالية الجديدة الامر الذي يتحتم علينا التوقف بشكل مكثف عند سمات هذا السوق وتأثيراته الكارثية .

بداية نقول إن مفهوم السوق الليبرالي شكل عتلة أيديولوجية أساسية في الليبرالية الجديدة وذلك من خلال ربط الأسواق الحرة بالديمقراطية السياسية على الرغم من أن الترابط بين الموضوعتين لا يتمتع بمصداقية واقعية نظرا للتجارب التاريخية الكارثية التي رافقت هذا النموذج من الرأسمالية المعولمة.

أن الليبرالية الجديدة وسوقها الحرة هي أيديولوجية الرأسمالية المعولمة المرتكزة على العنف الاقتصادي والتدخل العسكري الهادف الى تفكيك ملكية الدول الوطنية وإعادة بناء تشكيلاتها الاجتماعية بما يضمن خلق قوى طبقية جديدة مساندة لسياسة الشركات الاحتكارية .

لغرض تزكية الموضوعة الفكرية المشار إليها وإكسابها ملموسية تاريخية نعمد الى تحليل نتائج السوق الليبرالي في بعض الدول المتحولة من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق، ولكن قبل الشروع في معاينة تلك النتائج دعونا نتناول الأعمدة الأساسية للسوق الليبرالي والمتمثلة في المحددات التالية: ـ

1. الخصخصة الشاملة لقطاع الدولة الاقتصادي / الخدمي وتحرير الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية .
2. فتح الأبواب أمام الواردات وجذب الرساميل الأجنبية عبر الالتزام باتفاقية التجارة الحرة .
3. تخفيف وإلغاء الإنفاق العام عبر تحرير الدولة من التزاماتها الاجتماعية كضامن لشبكة الأمن الاجتماعي الصحة, التعليم, إعانات البطالة ، ناهيك عن الحد من الإنفاق على المرافق العامة .
4. خصخصة البنوك وتحرير العملة الوطنية فضلا عن تحرير الأسعار .

لقد تمت صياغة ركائز السوق الليبرالي المنفلت استناداً الى رؤى أيديولوجية وأفكار مثالية لمفكرين اقتصاديين خريجي وأساتذة مدرسة شيكاغو ذات التقاليد الليبرالية المنفلتة فضلا عن وصفات المؤسسات المالية الدولية وما نتج عن ذلك من إنتاج وصفات قسرية تنطلق من إحداث تحولات سريعة في الاقتصادات الوطنية المتحولة عبر ما سمي بالعلاج عن طريق الصدمة. (8)

لقد جرى تطبيق العلاج بالصدمة على كثرة من البلدان النامية منها تشيلي، اندونيسيا بعد الانقلابات العسكرية الدامية التي جرت هناك حيث شكلت الإجراءات الاقتصادية السريعة التي اتخذها الانقلابيون الوجه الأخر للعنف العسكري. *

إن انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة الليبرالية الجديدة أفضت الى اعتبار السوق الحرة الإنجيل الجديد للاقتصاد المعولم ولهذا جرى اعتماد تلك السوق في كثرة من البلدان نتعرض لبعضها:

1. الدولة الروسية الاتحادية

أدت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها يلتسين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى تحويل الاقتصاد (الاشتراكي) الى اقتصاد رأسـمالي منفلت حيث جرى تحويل

ملكية الدولة العامة الى ملكية رأسمالية وما رافق ذلك من تطورين أساسيين الاول منهما تحول القوى البيروقراطية الحزبية الحاكمة الى قوى طبقية برجوازية ذات سمات مافيوية مترابطة مع الشركات الاحتكارية. وثانيهما ترابط التحولات الاقتصادية مع سيادة القمع ضد المعارضين السياسيين للنهج الاقتصادي ـ السياسي الجديد. (9).

أن ظهور القوى الطبقية المترابطة وشبكات المافيا نتج عن جملة من الإجراءات الاقتصادية أهمها: ـ

1. عمد الطاقم البيروقراطي للسلطة الجديدة المتحالف مع الشركات الاحتكارية الى خصخصة الشركات التابعة للدولة والتي قارب عددها 225000، فضلا عن رفع الرقابة الحكومية على الأسعار (10).
2. جرى بيع 500 مؤسسة حكومية كبيرة الى القوى الطبقية الجديدة المقربة من الرئيس وعائلته بسعر 7،2 مليار دولار، في حين أن قيمتها الحقيقية قدرت بـ 220 مليار دولار. (11)
3. تحويل ممتلكات مزارع الدولة والمزارع الجماعية الى القطاع الخاص بدون تعويضات . (12)
4. أدت التحولات السريعة في البنية الاقتصادية الى كوارث اجتماعية ومآسي إنسانية

2. الصين والتحول الرأسمالي

جرى التحول الرأسمالي في الصين من خلال تحول البيروقراطية الحزبية الحاكمة الى طبقة برجوازية ذات سمات قومية وذلك بعد شرائها لأجزاء كبيرة من أملاك الدولة وقد تم التحول الرأسمالي عبر الخطوات التالية : ـ

1. بنهاية عام 2001 تمت خصخصة أجزاء كبيرة من قطاع الدولة الاشتراكي شملت 1160 شركة (13)
1. جرى تفكيك المزارع الجماعية وتنظيم الإنتاج الزراعي وفق مبدأ مسؤولية الأسرة الفردية.
2. تحرير الأسعار بعد تفكيك مركزية الإدارة المالية و تطوير الأسواق المالية.
3. فتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة في مجالي الصناعات الخفيفة والخدمات فضلاً عن السماح للاستثمارات الأجنبية في الولوج الى السوق الوطنية.

إن تغيرات بنية الاقتصاد الصيني وتحوله من ملكية الدولة الى السوق الرأسمالي بسمات صينية أنتج بنية اجتماعية ـ سياسية جديدة تتسم بالصفات التالية: ـ

1. استخدام آلة الدولة والعنف السلطوي بهدف تحويل بنية الاقتصاد الاشتراكي الى بنية رأسمالية .
2. استمرار الدولة بصيانة شبكة الأمن الاجتماعي بحدودها الدنيا لغرض ضمان السلم الطبقي .
3. تحول الحزب الشيوعي الحاكم الى مؤسسة سياسية ممثلة لمصالح الرأسماليين الجدد والبيروقراطية الحاكمة .
4. ظهور طبقة مسحوقة جديدة في الصين تتشكل من ثلاث فئات رئيسة: العمال العاطلين المستغنى عنهم بعد عمليات خصخصة الشركات الحكومية؛ العمال المهاجرين من الأرياف إلى المدينة؛ وأخيراً فقراء المدن. (14)
5. الاعتماد على منظومة سياسية غير ديمقراطية بهدف حماية التحولات الرأسمالية .

أراء ختامية

تلخيصا لما جرى استعراضه لابد من إيراد بعض الاستنتاجات الأساسية التي يراها الباحث ضرورية عبر موضوعات عامة منها: ـ

الموضوعة الأولى:ـ لم يعد النزاع مع الرأسمالية العالمية صراعا بين العمل ورأس المال بحدوده الوطنية بل تحول الى حركة اجتماعية متعددة الطبقات والشرائح الاجتماعية على صعيد عالمي.

الموضوعة الثانية:ـ أفضى توحد العالم على قاعدة رأسمالية الى أغناء كفاح الحركات الاجتماعية استناداً الى الميول التخريبية للرأسمالية المتمثلة بحيازة أقصى الأرباح، البطالة الشاملة، الهجرة، الكراهية والتعصب، إثارة النزاعات العرقية والطائفية، الفساد وأخيرا تلوث البيئة،

الموضوعة الثالثة:ـ لم تستطع الحركات الاجتماعية المناهضة للرأسمالية المنفلتة بناء منظومة فكرية ـ سياسية ناقدة للطور الجديد من التوسع الرأسمالي معبرة بواقعية عن مصالح قواها الاجتماعية.

الموضوعة الرابعة:- تشكل كثرة من موضوعات الليبرالية ـ الديمقراطية، حقوق الإنسان، السوق الاجتماعي أدوات أساسية في صياغة تجديد فكر الحركات الاجتماعية المطالب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية

الهوامش

1. تشكل الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة الامريكية حوالي 52 % من المجتمع الامريكي ولكنها تنقسم الى أربع مستويات أهمها الفئة العليا من الطبقة الوسطي التي تمثل 35 % من مجموع الطبقة بينما الفئة المتوسطة من الطبقة الوسطي تشكل 23 % راجع http://www.annabaa.org/nbanews/71/828.htm شبكة النبأ المعلوماتية
2. لطفي حاتم ،أراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي ، فيشون مديا السويد ص18
3. لطفي حاتم ، التوسع الرأسمالي وخصخصة الأجهزة الأمنية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،العدد المزدوج الرابع والخامس 2009
4. ستيفن بوشيه مارتين رويو مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار دار الفارابي 2009 ص 78
5. بلغ عدد مراكز الفكر بين أعوام 1970 - 1990 1500 مركز في الولايات المتحدة الأمريكية ــ مصدر سابق ص 109.
6. إبراهيم كبه، محاضرات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، طبع مكتب بغداد لم يذكر سنة الطبع ص352, ص 353
7. لعب المفكر الاقتصادي كنز دورا كبيرا في تخفيف حدة الأزمة الرأسمالية عبر رؤيته لدور الدولة ألتدخلي في الحياة الاقتصادية.
8. يعتبر ملتون فريدمان 1912 - 2006 الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 1976 العقل المنظر للمحافظين الجدد من خلال كثرة من المؤلفات الاقتصادية منها:ـ الاقتصاد الكلي والاقتصاد، التاريخ الاقتصادي والإحصاء ، تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي فضلا عن نظريته في سياسة التوازن .

- لقد كشفت الكاتبة الكندية نعومي كلاين في كتابها عقيدة الصدمة الصادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2009 الترابط بين الانقلابات العسكرية والعنف الاقتصادي المرافق لهذه الانقلابات وبينت بناء على دراسة القوانين والإجراءات التي أصدرتها كثرة من الدول المتحولة ذلك الترابط.

9. أمر يلسين بتنفيذ قوانينه عبر دك البرلمان المنتخب بالدبابات واعتقال أعضاءه خارقا بذلك الدستور الجديد للدولة الروسية الفدرالية .

10. نعومي كلاين عقيدة الصدمة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2009 ص318.

11. بيع مصنع ليختشوف وهو من اكبر مصانع موسكو بسعر 44 مليون دولار، في حين قدرت قيمته الحقيقية بأكثر من مليار دولار كما تم بيع مصنع اورال ماش وهو من اكبر المصانع في الاتحاد السوفييتي بسعر 27,3 مليون دولار، وتم بيع مجمع الحديد والصلب في مدينة تشيلابينسك لقاء 73,3 مليون دولار، ومصنع للجرارات في نفس المدينة تم بيعه بمبلغ 2,2 مليون دولار. انظر: نجم الدليمي، الاقتصاد الروسي وسياسة (العلاج بالصدمة) ودور المؤسسات المالية والاقتصادية في عملية الانهيار الاقتصادي. الحوار المتمدن صحيفة الكترونية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170694

12. تزامن تحويل ملكية الأرض مع ظهور المافيا المدعومة من قبل الدولة وفي حالة ظهور مقاومة محلية لهذا البرنامج لا بد من تشكيل فرق مسلحة يصل عدد أفراد كل فرقة الى 50 شخص من اجل الاستيلاء على الأرض بالقوة. انظر: ـ الدليمي مصدر سابق

13. مجدي الجزولي ، الاقتصاد السياسي للتحول الرأسمالي في الصين. صحيفة النهرين للتنمية الرقمية http://alnahrain.org/vb/t9950.html

14. يبلغ عدد الذين فقدوا وظائفهم خلال القفزة الرأسمالية 60 مليون عامل. انظر: ـ مجدي الجزولي مصدر سابق

السياسة الدولية واتجاهات تطور التناقضات الوطنية

أنتجت التشكيلة الرأسمالية المعولمة الكثير من الإشكالات الاقتصادية الاجتماعية الفكرية على صعيد العلاقات الدولية ورغم محاولات مفكري رأس المال المعولم إحاطة هذه الإشكالات بشعارات جذابة ترتكز على الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا ان تجربة العقدين الماضيين كشفت خواء تلك الايديولوجية المناهضة لشمولية التطور الامني الاقتصادي للبشرية وعرت البيئة الاقتصادية الاجتماعية المولدة والحاضنة للعسكرة والإرهاب باعتبارهما تجليات سياسية مرتبطة بتناقض حركة راس المال المعولم . على اساس حركة رأس المال المعولم وتناقضات تطوره تواجهنا حزمة من الإشكالات الفكرية السياسية منها: ما تأثيرات الليبرالية الجديدة وتجلياتها السياسية الاقتصادية على مسار تطور التناقضات الوطنية ؟ ومنها ما هو تأثير التدخلات الخارجية على النزاعات الاجتماعية و تطور كفاح القوى الوطنية والديمقراطية ؟ ومنها ما هي تاثيرات الشرعية الدولية على بناء الشرعية الوطنية وضمان تطورها؟. أسئلة كثيرة واجتهادات متباينة يشترطها تنوع المناهج الفكرية والقوى الاجتماعية التي يدافع عنها هذا الباحث أو ذاك .

من جانبي أحاول ملاحقة التجليات الفعلية لتطور التناقضات الوطنية ارتباطا" بالحركة التاريخية لراس المال أولاً. والعلاقة الجدلية بين الشرعيتين الدولية والوطنية وأثر ذلك على تماسك وتطور العلاقات الدولية ثانياً .

الفرع الأول

قانون التطور المتفاوت وهيمنة النظم الشمولية

شكل انتقال الرأسمالية الى طورها الاحتكاري مرحلة جديدة في حركة التوسع الراسمالي اتسمت بتنامي دور الدولة الراسمالية الاحتكارية كأداة أساسية في خدمة آليات التوسع الراسمالي المرتكز على المنافسة الضارية بين المراكز الراسماليه الساعية الى (إعادة اقتسام العالم جغرافيا" واقتصاديا"). في هذا الطور التنافســي الذي تحكم بنمو حركته قانون التطـور المتفاوت احتلت الموضـوعة

اللينينية القائلة بإمكانية انتصار الاشتراكية في الحلقة الأضعف من سلسة النظام الراسمالي أهمية كبيرة كونها ارتكزت على إمكانية استثمار التناقضات الضارية بين المراكز الراسماليه لصالح تفجير التناقضات الاجتماعية في الإمبراطورية الروسية ـ باعتبارها الحلقة الأضعف ـ لصالح بناء تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية جديدة مناهضة للتطور الراسمالي. وهنا لابد من التذكير ان المساهمة اللينينية المتميزة اعتمدت على سمات تاريخية نموذجيه تشابكت فيها التناقضات الدولية / الوطنية بصورة حادة أنتجت في المحصلة الاخيرة الاختراق الكبير في التشكيلة الراسماليه العالمية متمثلا" في ظهور الدولة السوفيتية ذات التنمية الوطنية المستقلة المتمحورة على الذات وفي هذا الإطار نتوقف عند تداخل التناقضات الدولية الوطنية بملموسية تاريخية اكبر .

تجلى قانون التطور المتفاوت في تفجر الصراعات العسكرية بين المراكز الراسمالية وما نتج عن ذلك من احتدام التناقضات الوطنية بين الكتل الاجتماعية المتصارعة حول خيار التطور الاجتماعي بعيدا" عن التدخلات الدولية .

اتسمت التناقضات الداخلية في الإمبراطورية الروسية بطابع دموي حاد نتيجة لعوامل كثيرة يتقدمها : ـ

1. الانتقال القاسي لروسيا القيصرية من مرحلة القنانة المتزامن وتخريب المشاعة الفلاحية الى المرحلة الراسمالية وما رافقها من تنامي حدة الصراعات الاجتماعية في الريف الروسي بعد انحياز الفئات الفلاحية الفقيرة الى الطبقة العاملة ومساندتها النضال المناهض للحكم القيصري.
2. تسارع وفادة الرأسمال الأجنبي الذي ساهم بدوره في تطوير آليات الاستغلال المزدوج الوطني الدولي للطبقة العاملة الروسية وما افرزه ذلك من تشابك المهام الطبقية والوطنية .
3. ترسخ عنصر التنظيم في صفوف الطبقة العاملة الروسية بقيادة حزبها البلشفي وانتقالها من مرحلة الكفاح الاقتصادي الى مرحلة النضال السياسي الهادف الى إسقاط الحكم القيصري المطلق والانسحاب من الحرب العالمية.
4. الدور الحاسم والمقرر الذي لعبه الوضوح الفكري لحزب البلاشفه وقيادته اللينينيه في متابعة وتوجيه سير التناقضات الاجتماعية لصالح انتصار الثورة الاشتراكية.

استنادا" الى المعطيات التاريخية المشار إليها يمكن القول ان ثورة أكتوبر العظمى جاءت ثمرة طبيعية لنمو وتطور التناقضات الاجتماعية في الحلقة الأضعف واستثمارها لصالح فك الارتباط مع التشكيلة الراسمالية العالمية اعتمادا" على قوة وتنظيم القوى الاجتماعية المناهضة لخيار التطور الراسمالي والذي ساعد على تفجرها قانون التطور المتفاوت وما افرزه من صراعات عسكريه بين المراكز الرأسمالية.

تمشيا" مع حركة قانون التطور المتفاوت باعتباره القانون الناظم لحركة التشكيلة الرأسمالية في طورها الاحتكاري تنازعت العلاقات الدولية ثلاثة أشكال من النظم السياسية المرتكزة على دول احتكارية وأيديولوجيات شمولية يمكن تحديدها بـ : -

أ. استكمال تحول المراكز الراسمالية خاصة الأمريكية منها الى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية على اساس الديمقراطية والشرعية البرجوازية .

ب. تطور نموذج الدولة الاشتراكية المرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج واحتكار الثروة الوطنية وما حمله من تحد لوحدانية خيار التطور الراسمالي .

ج. ظهور نموذج دولة الاشتراكية الوطنية ـ ألمانيا ، ايطاليا ـ الذي نتج عن تحالف رأسمال المصرفي مع الاحتكارات الوطنية على أسس عسكرية شوفينية توسعية .

ان انقسام العالم الى منظومات سياسية اجتماعية مختلفة ومتعارضة انعكس على تطور السياسة الدولية التي أفرزت بدورها اصطفافات دولية عبرت عن التجليات السياسية الاقتصادية لحركة قانون التطور المتفاوت والمتمثلة في : -

1. احتدام التناقضات بين النظم السياسية ونماذج تطورها الاجتماعي والتي حملتها أيديولوجيات متناحرة تمحورت حول ثلاث نزعات ، احداها النزعة الاممية التي حملتها ثورة أكتوبر الاشتراكية وسعيها لإعادة بناء العالم استنادا" الى الكفاح الاممي الهادف الى التقدم الاجتماعي ومعاداة الهيمنة الدولية، وثانيها النزعات الحربية للرأسماليات القومية ـ الالمانية، الايطالية ، اليابانية ـ التي غذتها الأيديولوجيات الشوفينية الرامية الى إعادة تقسيم العالم بما يضمن لها التفوق العرقي والسيطرة الدولية ، وثالثها الطموحات الامريكية الهادفة الى قيادة العالم الراسمالي وضمان هيمنتها الدولية .

2. ساعد قانون التطور المتفاوت واندلاع النزاعات العسكرية في الحرب العالمية الثانية الى تفجر التناقضات بين العمل وراس المال في الكثير من الدول الرأسمالية التي تبنى العديد منها خيار التطور الاجتماعي المناهض لطريق التوجه الراسمالي والذي نتج عن تداخل وتفاعل العوامل الوطنية والدولية والتي يمكن إجمالها بمؤشرات عامة يتصدرها :

- تحالف العديد من حكومات دول أوربا الشرقية مع العسكرية الالمانيه فضلا" عن وقوع دول أخرى تحت الاحتلال النازي الامر الذي ساعد على اكتساب التناقضات الاجتماعية سمات تناحرية ارتباطا" بطبيعة الصراعات الحربية على مسرح السياسة الدولية . وقد عبرت تلك الصراعات عن نفسها بتشكيل الفرق الشعبية المسلحة التي شكلت بدورها نواتات لجيوش وطنية تسعى الى التحرر من الهيمنة الفاشية .
- تلاحم الانتفاضات المسلحة ضد الغزاة وحلفائهم المحليين مع الجيوش السوفيتية المقاتلة ضد العسكرية الفاشية وما نتج عن ذلك من هزيمة القوى البرجوازية الشوفينية الحاكمة والمتحالفة مع الفاشية الألمانية .
- ساعد تحالف الاتحاد السوفيتي مع العديد من الدول الراسمالية المناهضة لدول المحور على تطور التناقضات الوطنية واكتسابها صفات العداء للحرب والرأسمالية .

3. تجلى قانون التطور المتفاوت بعد الحرب العالمية الثانية في:

أ. ضعف المراكز الراسمالية في أوربا التي انغمرت في إعادة بناء اقتصاداتها الوطنية.

ب. انتصار الثورات الاشتراكية في أوربا واندلاع الثورات الشعبية الديمقراطية في جنوب شرق أسيا بسبب تزايد الطموح الاجتماعي للكتل الفلاحية التي شكلت القوى الاساسية للثورات الشعبية الهادفة الى التحرر من الاضطهاد الإقطاعي والهيمنة الاجنبية .

ج. انتشار الحركات الثورية المستندة الى التنظيم البروليتاري المنضبط الذي صاغته الحركة الشيوعية بهدف استخدامه في معاركها الطبقية ـ الوطنية .

د. وأخيرا" انغمار الرأسمالية الأمريكية الناهضة في بناء تحالفات عسكرية جديدة بهدف منع انتشار الثورات الوطنية التحررية.

إيجازا" يمكننا صياغة بعض الموضوعات التي تشكل تكثيفا" للرؤية المشار إليها: ـ

- أولا": ـ أنتج قانون التطور المتفاوت ومضامينه الاقتصادية السياسية المرتكزة على التنافس الضاري تناقضا" رئيسا" بين الرأسماليات الوطنية أفضى تطوره الى صراعات عسكرية بين الدول الامبريالية.
- ثانيا": ـ قادت التناقضات التناحرية بين المراكز الراسمالية الهادفة الى اقتسام العالم الى تفجر التناقضات بين العمل وراس المال في الحقول الوطنية ،الامر الذي أدى الى انفجار الثورات الاجتماعية واعتمادها خيار التنمية الوطنية المستقلة بعد فك ارتباطها بالسوق الراسمالي.
- ثالثا": ـ أفضى قانون التطور المتفاوت المرتكز على توازن القوى بعد انقسام العالم الى نظامين اجتماعيين الى انتصار حركة التحرر الوطنية وما نتج عنه من ظهور العديد من الدول المستقلة ذات السيادة الوطنية المعترف بها دوليا" .

الفرع الثاني

قانون التطور المتفاوت وتطور التناقضات الوطنية

أرسى انقسام العالم الى نظاميين اجتماعيين متعارضين الممهدات الضرورية لانبثاق وتطور حركة التحرر الوطني العالمية حيث شهد عقد الستينات من القرن المنصرم إنهاء السيطرة الكولونيالية على ما تبقى من الدول المكافحة من اجل استقلالها الوطني .

لغرض مواصلة تدقيق رؤيتنا نتوقف وبمؤشرات عامة عند هذه الحقبة التاريخية لغرض الاحاطة بطبيعة الترابط الجدلي بين تطور التناقضات الداخلية في الدول الوطنية ومستوى تطور تناقضات السياسة الدولية المرتكزة على توازن القوى العسكرية والتي يتصدرها : ـ

- أولا": لم يفض انتزاع الاستقلال الوطني وتعزز مبدأ السيادة الوطنية الى وقف التدخلات الخارجية وتأثيرها على اتجاه تطور التناقضات الداخلية في التشكيلات الوطنية وتطور منظومتها السياسية ـ الدولة والأحزاب السياسية المعارضة منها والساندة لسلطة الدولة السياسة.

- ثانيا": لم تكن الصراعات الاجتماعية المرتكزة على خيار التطور وليدة الحاجات الفعلية للتشكيلات الوطنية بل ارتبطت إرتباطا"وثيقا"بتأثيرات تطور تناقضات السياسية الدولية المرتكزة على قانون التطور المتفاوت المتجلي في ازدواجية خيار التطور الاجتماعي.
- ثالثا": اتخذت التناقضات الاجتماعية في الدول الوطنية أشكالا" عنفية ـ حروب أهلية ، نضالات مسلحة ، انقلابات عسكرية .....الخ ـ جرى دعمها وتغذيتها من قبل الخارج وبهذا الاتجاه لابد من التركيز على ان الطبيعة العنفية الملازمة للامبريالية في مرحلتها الاحتكارية هي التي فرضت هذه الأشكال الدموية للنزاعات الاجتماعية حيث اتسمت سياسة المراكز الراسمالية في مرحلة الحرب الباردة بطابع اللجوء الى القوة العسكرية وبأشكال مختلفة ضد الدول الوطنية والحركات الاجتماعية بسبب خيارات تطورها الاجتماعي المناهض للرأسمالية كتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية .

لقد شهدت هذه المرحلة أشكالا" عديدة من استخدام العنف بدءاً بالتدخلات العسكرية المباشرة وتدبير الانقلابات الدموية ضد الأنظمة الوطنية وتفجير التشكيلات الوطنية من خلال تغذية الحروب الاهلية وانتهاء" باحتضان الأنظمة الاستبدادية والدفاع عنها في المؤسسات الدولية . وبهذا الاتجاه نشير الى ان توازن القوى الاستراتيجي بين المعسكرين رغم فعاليته في تحجيم اندفاعة الدول الامبريالية في استخدام القوة العسكرية إلا ان ذلك التوازن لم يمنع الدول الامبريالية من شن الحروب وتطوير التدخلات العسكرية والضغوطات السياسية ضد العديد من البلدان المناهضة لخيار التطور الراسمالي .

انطلاقا" من الرؤية المشار إليها نحاول التركيز على موضوعتين أساسيتين:ـ

الأولى: ان تطور التناقضات الوطنية في حقبة المعسكرين وان تمتعت بهامش من الاستقلالية النسبية إلا أنها لم تكن بمعزل عن الصراعات الدولية وازدواجية خيار التطور الاجتماعي .

الثانية: ساهمت ازدواجية خيار التطور الاجتماعي في إنتاج أنظمة سياسية معاديه للديمقراطية سواء" كانت هذه الأنظمة ذات توجهات مناهضة للرأسمالية كخيار للتطور أو تلك الأنظمة التي سلكت طريق التنمية الرأسمالية.

الفرع الثالث

قانون الاستقطاب وانحسار فعالية التناقضات الوطنية

أدى انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي وسيادة وحدانية التطور الراسمالي الى إحداث تبدلات عميقة في السياسة الدولية تجاوبا" مع متطلبات المرحلة الجديدة من التوسع الراسمالي وقانون الاستقطاب الراسمالي باعتباره القانون الرئيس للتشكيلة الرأسمالية المعولمة وفي هذا الإطار تواجهنا حزمة من الأسئلة منها : هل ما زالت الموضوعة اللينينية القائلة (بانتصار الاشتراكية) في الحلقة الأضعف من التشكيلة الراسمالية تتمتع بالشرعية المطلوبة ؟ وهل تمثل العودة الى الموضوعة الماركسية الداعية الى انبثاق الثورة الاشتراكية في احد المراكز الراسمالية قراءة فكرية تخدم النضال الاممي المناهض لهمجية راس المال المعولم؟ وأخيرا" هل مازالت الدولة الوطنية قادرة على بناء خيار تطورها الاقتصادي ـ الاجتماعي استنادا" الى تطور تناقضات تشكيلتها الطبقية؟ وهل تنتقل الدول الوطنية الى مرحلة جديدة يشترطها قانون الاستقطاب الراسمالي يمكن تسميتها بالمرحلة الكولونيالية المعولمة ؟

التقرب من الأسئلة المثارة ينطلق من سؤال يتحدد مضمونه بـ : هل ما زالت السياسة الخارجية للدولة الإمبريالية تشكل انعكاسا" لمصالح تشكيلتها الوطنية؟ أم إنها تعبر عن مصالح رأسمالية كسموبولوتية؟

محاولة الإجابة على الأسئلة المثارة تشترط معاينة بعض الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية التي ربما تساعدنا على التقرب من الإشكالات الفكرية ـ السياسية التي افرزها قانون الاستقطاب الراسمالي .

- أدى انهيار التوازن الاستراتيجي العسكري بعد تفكك حلف وأرشو وسيادة وحدانية التحالف الأطلسي الى تنامي وتائر العنف في السياسة الدولية باعتباره ـ العنف ـ احد التجليات الموضوعية لحركة قانون الاستقطاب الراسمالي المعولم المتسم بتناقض حركته الاندماجية التخريبية.
- أفضت المرحلة الجديدة من التوسع الراسمالي الى تسارع التشابكات الاقتصادية السياسية بين أجزاء التشكيلة الراسمالية المعولمة وما نتج عن ذلك من تطور سياسة دولية تعمل على صياغة العلاقات الدولية انطلاقا" من المصالح الحيوية لراس المال المعولم .
- أفضت عمليات الاندماج المتواصلة بين المؤسسات الاحتكارية وتنامي المواقع الاقتصادية السياسية للشركات الدولية متعددة الجنسية الى

تقارب توجهات المراكز الراسمالية في حقل السياسة الدولية وذلك من خلال الدفاع المشترك عن المصالح الاحتكارية الناهضة وبهذا المسار نشير الى ان تعزز المواقع السياسية للاحتكارات الدولية في المراكز السيادية للدول الرأسمالية أنتج سياسة دولية تعمل على تخفيف التناقضات الاستراتيجية بين المراكز الرأسمالية .(1)

- أدت الليبرالية الجديدة باعتبارها تعبيرا" أيديولوجيا" عن مصالح الرأسمال المعولم الى تحجيم دور الدولة الراسمالية في السياسة الداخلية وتوجيه وظائفها خاصة ـ السياسية ،العسكرية، المالية ـ الى الفضاء الدولي باعتباره المجال الحيوي للتوسع الراسمالي .

استنادا" الى تلك المعطيات تعترضنا الأسئلة التالية: ما هو مضمون السياسة الخارجية للدولة الرأسمالية ؟ وما هي ركائزها ؟ وما هي الكتل الاجتماعية السائدة في التشكيلة الراسمالية المساندة لتوجهات السياسية الخارجية ؟محاولة التقرب من تلك الأسئلة تدعونا الى تأشير بعض الموضوعات التي تتلخص مضامينها بـــ :

1. تستمد الكتل الطبقية المهيمنة على الاقتصاد الراسمالي في المراكز الكبرى نموها وتطورها من تطور الشركات متعددة الجنسية ومدى اتساع محيطها الجغرافي لهذا تحاول ـ الشركات الاحتكارية ـ توظيف السياسة الخارجية للدول الكبرى لصالح الحركة العامة للتوسع الراسمالي . وبهذا المعنى فان نجاحات السياسة الخارجية للمراكز الراسمالية وبالمعنى المشار إليه تنعكس إيجابا" على صعيد تطور الكتل الاجتماعية المهيمنة في المحيط الوطني .
2. لم تعد الكتل الطبقية الوطنية السائدة في المراكز الرأسمالية القوى الطبقية المقررة في تطور التشكيلة الرأسمالية المعولمة بل ان الشركات الاحتكارية الدولية هي التي تحدد مسار التطورات الاقتصادية الوطنية. بكلام أخر ان توسع راس المال الدولي واحتلاله مواقع سيادية في العلاقات الدولية يعتبر شرطا" أساسيا" لإعادة بناء المكونات الطبقية في المراكز الرأسمالية .
3. تتجلى التعارضات الطبقية في المراكز الراسمالية بين الشركات الوطنية الفاعلة والقوى الاجتماعية المتعددة الواقفة ورائها وبين الشركات المتعددة الجنسية المهيمنة على الاقتصاد العالمي .

ان تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول الرأسمالية المتمثلة بإدارة الصراع الطبقي على مستوى العلاقات الدولية يشترط فحص تجلياتها وأدواتها في الظروف التاريخية الملموسة والتي يمكن حصرها بثلاث آليات مترابطة: ـ

أ. آليات اقتصادية ترتكز على عتلتين الأولى تشديد تبعية الأطراف المتخلفة في التشكيلة الرأسمالية المعولمة للمراكز الراسماليه من خلال ربط اقتصادات الدول الوطنية بسلسلة من الاتفاقات الدولية ـ التجارة الحرة، توصيات المؤسسات المالية الدولية، تعميم وصفات الليبرالية الجديدة ـ بهدف ربط السياسة الاقتصادية للدول الوطنية بتوجهات ومصالح راس المال الدولي. والثانية إعاقة نشوء وتطور مراكز رأسمالية جديدة عبر تفكيك الدول القوية منها وتخريب اقتصادها من خلال إثارة واحتواء أزماتها المالية. ومن الملاحظ ان هذه السياسة إزاء الدول الوطنية تؤدي في نهاية المطاف الى إعادة صياغة الكتل الاجتماعية في التشكيلات الوطنية بما يضمن إعادة صياغة الأنظمة السياسية لصالح التكتلات الاقتصادية الاحتكارية .

ب. آليات عسكريه ترتكز على إدامة استمرار التفوق العسكري استنادا" الى احتكار القوة العسكرية من خلال بناء الدرع الصاروخي وإلغاء الاتفاقيات الدولية التي جرى توقيعها في حقبة المعسكرين ومنع الدول الأخرى من امتلاك أسلحة هجومية قد تخل بالتفوق الاستراتيجي. وبهذا الاتجاه يسعى التحالف الأطلسي الى ضم العديد من دول أوربا الشرقية الى معاهدة حلف الناتو بهدف الأشراف على جيوشها الوطنية وبذات الوقت تسعى القوة الاطلسيه الى إرغام الدول المالكة لأسلحة (الخراب الشامل) الى فتح ترسانتها العسكرية أمام لجان التفتيش الدولية لغرض منعها من تطوير أسلحتها الدفاعية التي قد تشكل معادلا" عسكريا" في إقامة التوازنات الاقليمية .

ج. آليات ايديولوجية تعتمد على منظومة متكاملة من المفاهيم الفكرية السياسية الإنسانية تحاول المؤسسات والمراكز البحثية في المراكز الراسمالية تسويقها وتعميمها على صعيد العلاقات الدولية مثل ـ الديمقراطية، حقوق الإنسان، التدخل الإنساني، مكافحة الإرهاب، تدمير الملاذات الآمنة ـ ومن الملاحظ ان أيديولوجية راس المال المعولم ذات النزعات الكوسموبولوتيه تحمل تناقضا" عدائيا" ضد الحركات الاجتماعية القومية، الدينية، واليسارية المناهضة للجوانب المتوحشة من حركة رأس المال. وبهذا المعنى فان الليبرالية الجديدة وشعاراتها الجذابة تتناقض وبشكل صارخ مع المصالح الأمنية الاقتصادية السياسية للبشرية.

ان الاشارة الى مضامين اتجهات السياسة الخارجية (الموحدة) للمراكز الرأسمالية تشترط معاينة تجلياتها على صعيد تطور التناقضات الداخلية في التشكيلات الوطنية .

الفرع الرابع

قانون الاستقطاب الراسمالي والكولونيالية الجديدة

قبل التعرض الى معاينة فعالية التناقضات الطبقية في التشكيلات الوطنية في المرحلة الجديدة من التوسع الراسمالي لابد من التوقف عند الموضوعات التالية: هل مازالت التناقضات الاجتماعية محركا" أساسيا"للتطور الاجتماعي في الدول الوطنية؟ بكلام آخر هل تؤدي النزاعات الاجتماعية في التشكيلات الوطنية الى استبدال التشكيل الطبقي الكومبرادوري الطفيلي البيروقراطي المهيمن بتشكيل طبقي آخر؟ وهل باستطاعة التشكيل الطبقي البديل إحداث تغيرات جذرية على طبيعة العلاقات الاقتصادية للتشكيلة الوطنية؟ أخيرا" هل بمقدور التشكيل الطبقي البديل انتهاج سياسة ترتكز على بناء تنمية وطنيه مستديمة تنطلق من موازنة المصالح الطبقية في التشكيلة الوطنية؟.

ان محاولة الإجابة على تلك التساؤلات تنطلق من تحليل البنية الاقتصادية الحقوقية السياسية التي افرزها قانون الاستقطاب الراسمالي والمتمثلة بانحسار فعالية الدولة الوطنية في رسم سياستها الداخلية بسبب كثرة من العوامل أبرزها: -

1. إن تداخل وتشابك مسار الاقتصادات الوطنية وتطور الاحتكارات الدولية من خلال المشاركة في استثمار الثروات الوطنية ، إقامة المشاريع الوطنية الدولية المشتركة ، استثمار الرأسمال الوافد في إقامة فروع تجارية خدمية تابعة للشركات الدولية. وهيمنة آليات الليبرالية الجديدة ـ الخصخصة وتوصيات المؤسسات المالية الدولية ، التجارة الحرة ـ عند هيكلة اقتصادات الدول الوطنية أدى الى انهيار التنمية الوطنية المستقلة وما نتج عن ذلك من تحول العديد من الدول الوطنية الى دول كمبورادورية .
2. التشابك والتداخل بين اقتصادات الدول الوطنية ومصالح الاحتكارات الدولية الى.ظهور نواتات بنية حقوقية سياسية معولمة تتجاوب وإطفاء التنازع بين التشريعات الدولية والقوانين المحلية وما ينتج عن ذلك من سيادة وعلوية قوانين الشركات الاحتكارية على القوانين الوطنية. بكلام أخر ان التشابكات المشار إليها أفضت الى إعادة صياغة القوانين الوطنية لصالح القوانين الدولية الامر الذي يعني مشاركة القوى الخارجية في تحديد اولويات السياسة الاقتصادية للدولة الوطنية.
3. أفضت شمولية وترابط القوانين الداخلية الناظمة لحركة تطور التشكيلة الراسمالية المعولمة الى تبدل مواقع التناقضات حيث باتت التناقضات

الاجتماعية في الحقول الوطنية ثانوية غير حاسمة في تطور التشكيلات الوطنية خاصة بعد تدويل النزاعات الداخلية وما نتج عن ذلك من نقل مواقع التناقضات المقررة لسير النزاعات من حقلها الداخلي الى محيطها الدولي .(2).

4. ان عمليات تهميش الدول الوطنية وتفتيت مكوناتها الطبقية أدى الى تنامي الصراعات الاجتماعية العرقية وما اشترطه ذلك من تنامي وتائر العنف الذي تستخدمه الأنظمة السياسية بهدف ضبط وتحجيم المطالبات التي تحملها القوى الاجتماعية المتضررة من النهج الليبرالي. بمعنى أخر ان التجليات التدميرية لقانون الاستقطاب الراسمالي المعولم تشترط إنتاج وإعادة إنتاج الأنظمة الاستبدادية.

5. وضع احتكار القوة العسكرية واستخدامها في السياسة الدولية الأسس القانونية لتعديل مفهوم الشرعية الدولية الضامنة لتوازن المصالح الدولية الوطنية واستبدالها بشرعية أمريكية أطلسية .

انطلاقا" من الرؤية المشار إليها ونتائج التحليل يمكن التركيز على الموضوعات التالية: ـ

- أولا": ارتكز تطور العلاقات الدولية التي افرزها قانون التطور المتفاوت على قاعدة من التوازنات الدولية وبعكسه فقد افرز قانون الاستقطاب المعولم اختلالا" كبيرا" في مستوى العلاقات الدولية من خلال تهميشه مساهمة الدول الوطنية في تقرير مسار السياسة الدولية
- ثانيا": تشكل التناقضات الداخلية لأطراف التشكيلة الراسمالية المعولمة احد المضامين الاساسيه لسياسة المراكز الراسماليه على صعيد العلاقات الدولية .
- ثالثا": بسبب الطبيعة التدميرية لقانون الاستقطاب الراسمالي المعولم المتسم بنزعات التمركز والتخريب لا يفضي تطور التناقضات الاجتماعية واستبدال تشكيل رأسمالي طفيلي بأخر وطني ديمقراطي الى كسر التبعية وفك الاشتباك مع البنية الاحتكارية .
- رابعا": تساهم الديمقراطية السياسية التي تنتجها التناقضات الوطنية ـ في تحسين الشروط القانونية السياسية لإدارة الصراعات الاجتماعية ولكنها تبقى عاجزة عن خلق الشروط المادية لبناء التوازنات الاجتماعية بين الكتل الطبقية المتنازعة (3) .

الفرع الخامس

السياسة الدولية والشرعية الوطنية

بدءاً لابد من القول أن المسيرة التاريخية لنشوء وتطور العلاقات الدولية لم تشهد شرعية دولية موحدة منبثقة من وحدة المجتمع الدولي وتفسير ذلك يعود الى طبيعة التطور الراسمالي والقوانين المتحكمة في مسار تطوره لهذا فقد ارتكزت العلاقات الدولية في مختلف الحقب التاريخية على توازن القوى واستخدامها بهدف فض النزاعات الدولية وبهذا الاتجاه فقد سادت في حقبة المعسكرين شرعية دولية تستند الى ازدواجية السياسة الدولية التي انتهجها كلا المعسكرين في علاقاته إزاء النزاعات والتوترات الدولية .

ان انهيار المعسكر المناهض للتطور الراسمالي أفضى الى سيادة التشكيلة الراسمالية المعولمة وما اشترطه ذلك من تداخل وتشابك آليات تطور طوابقها المتقدمة منها والمتخلفة وما نتج عن ذلك من ظهور (شرعية جديدة) موازية للشرعية الدولية ممثلة (بالشرعية الأمريكية الأطلسية) باعتبارها تعبيرا" مكثفا" عن المصالح الاستراتيجية لراس المال المعولم مدعوما" بالقوة العسكرية. وفي هذا الإطار تحاول المراكز الراسمالية تثبيت شرعية القوة كمرجعية معتمدة في العلاقات الدولية انطلاقا" من ثلاثة مداخل رئيسة: ـ

أ. التدخل بالشؤون الداخلية استنادا" الى مفاهيم الديمقراطية والتدخل الإنساني ، استخدام القوة في حل النزاعات الاقليمية

ب. التدخل في النزاعات الوطنية بهدف صياغة الأنظمة السياسية وتدمير الحركات الاجتماعية المناوئة للوحشية الراسمالية.

ج. استخدام القوة بشقيها العسكري الاقتصادي ضد الدول الوطنية لغرض تفتيت التشكيلات الوطنية وإعادة بناءها لصالح القوى الاجتماعية المتحالفة معها .

ان مداخل الشرعية (الأمريكية الأطلسية) أفضت الى تحجيم فعالية الشرعية الدولية بكلام آخر ان السياسة الدولية للمراكز الراسمالية باتت تؤثر تأثيرا" بالغا" على مسار التفاعلات الداخلية لأطراف التشكيلة الراسمالية المعولمة .

ان الاشارة الى تنامي فعالية (الشرعية الأمريكية الاطلسية) في تقرير مسار السياسة الدولية لا ينفي سعي المراكز الراسمالية الى استخدام آليات الشرعية الدولية بهدف إكساء توجهاتها المناهضة لخيارات الديمقراطية والتقدم الاجتماعي مصداقية أممية.

على اساس الرؤية المشار إليها يمكن القول ان تماثل الشرعيتين الأطلسية والدولية في استخدام العنف في العلاقات الدولية أدى الى تقويض كثرة من المرتكزات التي تبنتها الأمم المتحدة وفي مقدمتها التنمية، السلام، حقوق الإنسان، مناهضة العنصرية، وشرعية مكافحة الاحتلال والكفاح ضد الأنظمة الديكتاتورية .... الخ من المكتسبات التي حصلت عليها الشعوب والدول الوطنية .

لتزكية هذا التقدير نتوقف بعجالة عند التأثيرات الكارثية التي أفرزتها قرارات الشرعية الدولية على الدولة وشرعيتها الوطنية منطلقين من قرارات الشرعية الدولية المتعلقة باستخدام العنف بشكليه العسكري والاقتصادي ضد البلدان (الخارجة عن القانون) التي أنتجت الكثير من الظواهر الاقتصادية السياسية التي أعاقت تطور الديمقراطية السياسية في البلدان المحاصرة والتي أراها في : ـ

أ. تخريب الأسس الاقتصادية السياسية الضامنة لبناء الشرعية الوطنية المعتمدة على الديمقراطية والتضامن الاجتماعي المرتكز على توازن مصالح الكتل الطبقية في التشكيلة الوطنية.بكلام أخر تحطيم القاعدة الاقتصادية السياسية للقوى الاجتماعية المطالبة بالديمقراطية والتطور المتوازن الهادف الى تحقيق مستلزمات الامن الاقتصادي السياسي لمكونات وحدة بلادها الوطنية من جهة و تسريع التمايزات الاجتماعية في التشكيلة المحاصرة لصالح قوى كمبورادورية طفيلية من جهة أخرى.

ب. يشترط عنف الأنظمة الاستبدادية وعنف الشرعية الدولية تواصل احتكار السلطة السياسية وإدامة توتر الحياة السياسية الامنيه وما يفرزه ذلك من ضياع مبدأ السيادة الوطنية فضلا" عن إهدار الحقوق السياسية الاجتماعية للإنسان باعتباره مصدراً للقيمة الحقيقية للتشريعات الوطنية الدولية.

ج. يفضي تنامي استخدام العنف في العلاقات الدولية الى تفجر ألازمات الوطنية وما ينتجه ذلك من بناء الأسس الاقتصادية الاجتماعية المولدة والحاضنة للنزعات الإرهابية وما يفرزه ذلك من إعاقة نمو وتطور فعالية القوى الاجتماعية المكافحة من اجل الديمقراطية والمناهضة لهمجية الطور الجديد من التوسع الراسمالي .

انطلاقا" من الموضوعات المارة الذكر يمكننا صياغة الاستنتاج التالي : ـ

ان العديد من المضامين ذات الأشكال العنفية لقرارات الشرعية الدولية تتناغم والأهداف الاستراتيجية للشرعية الأمريكية الاطلسية والتي تقود الى تخريب العلاقات الدولية وبالتحديد منها ـ مبادئ السيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، منع استخدام القوة في فض النزاعات الدولية، الديمقراطيـة و التنمية و

... الخ ـ من القواعد والتشريعات الدولية الامر الذي يؤدي الى تهميش الكتلة الكبيرة من الدول الوطنية ويمنعها من المساهمة الفعلية في صياغة اتجهات السياسة الدولية.

على اساس الملاحظات المثارة والاستنتاج المرافق لها تواجهنا عدة إشكالات سياسية منها: كيف يتسنى للشرعية الدولية التعبير عن وحدة مصالح المجتمع الدولي؟ وما هي المستلزمات الحقيقية لمساهمة الشرعية الدولية في مساندة شرعيات وطنية تسعى الى الديمقراطية والتنمية الوطنية؟.

ان الإجابة على الأسئلة المثارة تنطلق من ثلاث مستويات تؤطرها الموضوعات التالية : ـ

1. يتحدد المستوى الأول بدمقرطة العلاقات الدولية التي تشكل بدورها مناخا" دوليا" يحدد ثوابت السياسة الدولية استنادا" الى الإصلاحات التالية : ـ

- إلغاء الفقرة السابعة من اللوائح الداخلية لمجلس الامن التي تشكل الإطار القانوني لاستخدام العنف بشقيه العسكري الاقتصادي واستبدالها بتشريعات حضارية تساهم في عزل الأنظمة الاستبدادية وتساعد الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية وطرق تطورها الاجتماعي .
- توسيع مجلس الامن بعد إلغاء حق النقض الذي أصبح أداة سياسية لتعطيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المناصرة لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمناهضة لسياسة الهيمنة والتسلط والعدوان .
- تطوير آلية جديدة لتنفيذ توصيات الجمعية العمومية بعد جعلها الزامية وذلك انطلاقا" من ان الجمعية العمومية تشكل الإطار الحقوقي السياسي المعبر عن مصالح الأسرة الدولية .

2. يعتمد المستوى الثاني على منظومة إقليمية تستند على ثلاثة ركائز أساسية:

- تطوير التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تعمل على تداخل وتشابك المصالح الوطنية الاقليمية . وبهذا الاتجاه يجري العمل على نبذ التحالفات العسكرية التي من شانها تقسيم الامن الاقليمي الى محاور اقليمية تحمل في طياتها بذور الصراعات العسكرية الإقيلمية.بكلام أخر التخلي عن مساعي التفوق العسكري الاقليمي الذي يقود الى الهيمنة ودبلوماسية الغزو والعدوان.

- احترام خيارات دول وشعوب المنطقة الاقليمية في بناء أنظمتها السياسية وتوجهات تنميتها الوطنية.
- حل المسألة القومية حلا" سلميا" ديمقراطيا"من خلال حق تقرير المصير وإعادة بناء الدولة بما يتلاءم وموازنة مصالح الجماعات القومية العرقية .

3. يرتكز المستوى الاخير على الامن الاقتصادي السياسي الوطني الذي يعتمد بدوره على الديمقراطية السياسية والشرعية الوطنية وما يشترطه ذلك من انتهاء احتكار السلطة وتصفية أثار الأنظمة الاستبدادية والشروع في تمتين وتقوية مصالح الكتل الطبقية في التشكيلة الوطنية .

أخيرا" لابد من التأكيد على ان المستويات المشار إليها والمنبثقة من وحدة وترابط مستويات مصالح دول وشعوب التشكيلة الراسمالية المعولمة تشترط إدماج مفاهيم السلام ، التنمية الوطنية ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان في منظومة فكرية واحدة ضامنة لتطور الحياة الدولية الوطنية بعيدا" عن العسكرة والإرهاب

الهوامش

1. أصدر البرلمان الأوربي قانونا" بعدم التعاون مع الحكومة الائتلافية اليمينية في النمسا بسبب تبوء حزب الحرية المتطرف بقيادة هادر مواقعا"أساسية فيها .
2. أثارت قوانين الأرض المتعلقة بمصادرة الاقطاعات الزراعية المملوكة للبيض في زمبابوي ردة فعل دولية غاضبة لكونها أخلت بالتوازنات الطبقية لصالح التقدم الاجتماعي . حيث جرى منع الطاقم القيادي الحاكم في زمبابوي من زيارة أوربا والولايات المتحدة الامريكية . وبذات الوقت جرى سحب المراقبين الدوليين المشرفين على الانتخابات الرئاسية .
3. دللت تجربة أحداث فنزويلا المتسارعة في نيسان عام 2002 المتعلقة بالانقلاب العسكري وعودة هوغو سافيز للسلطة ثانية على أمرين اولهما : ان استخدام الثروة النفطية لصالح القوى الطبقية الفقيرة والتقدم الاجتماعي يدفع القوى الطبقية المتضررة من نهج الإصلاح الديمقراطي الى الاستعانة بجنرالات المؤسسة العسكرية المتحالفة مع الاحتكارات الدولية بهدف الإطاحة بالسلطة الشرعية . وبذات الوقت أشارت نفس التجربة الى إمكانية الحفاظ على الديمقراطية السياسية كإطار وطني لصراع الكتل الاجتماعية .

السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية

دراسة مضامين السياسة الخارجية للدول الكبرى فضلاً عن تحولاتها تحتل أهمية كبيرة في الظروف التاريخية المعاصرة وذلك لأسباب عديدة أهمها التغيرات التي طرأت على أدوات السياسية الخارجية وسبل تنفيذها تماشياً وانتقال الاقتصاد العالمي الى طوره المعولم وما أنتجه ذلك من تبدلات في طبيعة العلاقات الدولية.

لقد مرت السياسة الخارجية وكما هو معروف بتحولات تاريخية مختلفة تبعا لتطور ومكانة الدولة القومية ودورها في السياسة الدولية بدءاً من مراحل ظهور الدول القومية، مروراً بتنامي وتطور الدولة الاحتكارية، وصولا الى المرحلة المعاصرة. وانطلاقا من تعدد المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الدولية للدول الكبرى وانعكاساتها على السياسة الدولية ولغرض حصر المداخلة في مرحلة تاريخية محددة نحاول التوقف عند السياسة الخارجية للمراكز الدولية الكبرى في الطور المعولم من العلاقات الدولية عبر المنهجية التالية : ـ

1. الترابط بين السياسية الداخلية و الخارجية .
2. التغيرات الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية .
3. السياسة الخارجية في الطور المعولم من العلاقات الدولية .

الفرع الأول

الترابط بين السياسة الداخلية و الخارجية

تشكل السياسة الخارجية للدولة أحدى الآليات الهامة لضبط وتطوير مصالح الدول على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر . وبهذا السياق يمكن تعريف السياسة الخارجية للدولة بأنها تلك الآليات السياسية ،الاقتصادية ، العسكرية والثقافية الضامنة لمصالح الدولة القومية في المحيط الدولي والهادفة الى توطيد أمنها الداخلي وسيادتها الوطنية . وانطلاقا من ذلك لابد من التأكيد على ان السياستين الخارجية

والداخلية للدولة تشكلان المحتوى القانوني لمبدأ السيادة الوطنية وتأكيدا على شخصية الدولة القانونية .

إن التحديد القانوني السياسي المشار إليه يثير كثرة من الإشكالات الفكرية / القانونية / السياسية منها هل ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ؟ هل تعبر السياسة الخارجية عن مصالح الدولة وتشكيلتها الاجتماعية ؟ وقبل هذا وذاك ما هي المؤسسات والفعاليات الوطنية المقررة لتوجهات السياسة الخارجية للمراكز الدولية؟

قبل التعرض لمضامين الإشكالات السياسية / القانونية المثارة يتعين التوقف عند بعض المفاهيم الأساسية وبالتحديد منها مفهوم السياسة من جانب وموقع السياسة الخارجية في آلية السلطة السياسية من جانب آخر . لهذا نقول أن السياسة بمفهومها الشامل هي علاقة قوة وتجاذب بين مكونات التشكيلة الاجتماعية بشكليها السلمي التي تنظمه الشرعية الديمقراطية أو العنفي المرتكز على اغتصاب السلطة من قبل الأنظمة الاستبدادية وبهذا المعنى العريض فان السياسة الخارجية تعكس توازن القوة بين الدول وتجسد ذلك التوازن في العلاقات الدولية، وفي حال توسيع هذه الفرضية الى مداها الأبعد فهي علاقة قوة بين الطبقات الاجتماعية الحاكمة في الدول المختلفة متمثلة في السياسة الدولية .

ان التحديد المشار إليه يشترط التعرض لمواقع السياسة الخارجية في منظومة السلطة السياسية وبالتحديد موقعها في السلطة التنفيذية التي تعكس أنشطتها السياسية طبيعة القوى الاجتماعية المتنفذة والمهيمنة في منظومة البلاد السياسية مؤكدين في هذا المسار ثبات السياسية الخارجية في أطرها الاستراتيجية رغم تعاقب الشرائح الاجتماعية على الحكم من خلال الشرعية الديمقراطية . لهذا واستناداً الى تعاقب الشرائح الاجتماعية على الحكم فان تجليات السياسة الخارجية تتخذ أشكالا جديدة متماشية وكيفية تحقيق مصالح البلاد الأساسية متجاوبة مع تغيرات السياسة الدولية التي تتضمن المنافسة بين الدول الكبرى أو بين معسكري الثنائية القطبية في المرحلة السابقة .

استنادا الى تلك الملاحظات نعود الى تحليل الإشكال الأخر المتمثل بموضوعة الترابط بين السياستين الخارجية والداخلية وهل ما زالت الأولى تمثل امتدادا للسياسة الداخلية ؟

ان محاولة التقرب من هذا الإشكال تشترط التعرض وبشكل مكثف الى طبيعة التحولات التي مرت بها مراكز الهيمنة الدولية، متعرضين الى مضمون السياسة الداخلية والتي جرى تحديدها بعلاقة قوة بين الطبقات الاجتماعية في التشكيلة الوطنية للدولة القومية تبدت ومن خلال تطور النزاعات الاجتماعية التاريخي في الشرعية الديمقراطية التي تعني المساواة القانونية لكل الأحزاب السياسـية في

إدارة سلطة الدولة. بكلام آخر حق التداول السلمي للسلطة رغم تحجيم هذا الحق الشرعي في الممارسة السياسية .

ان الشرعية الديمقراطية في البنية الدستورية لمراكز الهيمنة الدولية أفضت الى بناء سياسة التوافق الاجتماعي بين القوى الطبقية المتنازعة معززة بذات الوقت قيادة القوى المتنفذة اقتصاديا وماليا وسياسياً للسلطة السياسية .

ان الشرعية الديمقراطية وسياسة التوافق الاجتماعي المنبثقة عنها شكلت الآليات المعتمدة في السياسة الداخلية لم تترافق وسياسية خارجية تعتمد توازن المصالح بين الدول بل اتسمت السياسة الخارجية بالعنف وتفتيت الدول والنهب الكولونيالي المتواصل.

استناداً الى الموضوعات الفكرية المكثفة نصل الى ان السياسة الخارجية وبسبب أهدافها الاستراتيجية الضامنة لمصالح وأمن المراكز الدولية تتمتع باستقلالية نسبية عن النزاعات الاجتماعية الداخلية التي تتكفل بمعالجتها سياسة البلاد الداخلية المستندة الى القوانين الوطنية، وبهذا المعنى فان السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية لا تشكل انعكاسا ميكانيكياً للسياسة الداخلية .

بعد هذا العرض المكثف لمضامين السياسة الخارجية نتقرب من الإشكال الثالث المتضمن طبيعة المؤسسات والآليات الضامنة لنجاح السياسة الخارجية منطلقين من ان صنع السياسة الخارجية يعتمد على كثرة من المعطيات التي تنتجها المؤسسات الوطنية والدولية وبهذا السياق نشير الى ثلاث مؤسسات رئيسة تعتمدها السياسة الخارجية في حركتها الدولية متمثلة بـ : ـ

1. المؤسسات الاستخباراتية بفروعها المختلفة التي تزود وزارة الخارجية بتقارير تفصيلية عن طبيعة الأوضاع السياسية الدولية والمخاطر التي تواجه الامن القومي هذا إضافة الى السفارات المنتشرة في دول العالم التي تنشط هي الأخرى في رفد وزارة الخارجية بالتقارير الدورية المختلفة المتضمنة دراسة مواقع البلدان المختلفة ودرجة أمنها السياسي وطبيعة ومآل النزاعات الاجتماعية المحتدمة فيها , وتتطور في الآونة الأخيرة آليات جديدة تتمثل في ان الجهاز الدبلوماسي للدول الكبرى لم يعد يكتفي بالتعرف على توجهات الدول المختلفة من خلال المسؤولين الرسميين فيها بل تعدى ذلك الى بناء علاقات سياسية مع الأحزاب الوطنية لغرض معرفة مآل تطور النزاعات الحزبية وكيفية المساعدة في حلها لخدمة المصالح الاستراتيجية .
2. المؤسسات البحثية: توظف السياسة الخارجية التقارير الاستراتيجية التي تصدرها مراكز البحوث الوطنية والدولية فضلا عن تلك الدراسات التي تصدر عن مختلف الجامعات الأكاديمية سواء كانت تلك

البحوث متعلقة بالجوانب الأيديولوجية التي تساعد السياسة الخارجية على تنشيط فعاليتها الدولية الهادفة الى خدمة مصالح بلادها الاستراتيجية أو تلك البحوث التي تعمل على تحليل السياسات الدفاعية والاقتصادية لمراكز الهيمنة الدولية في المجالين الوطني والدولي .

3. التفاعل مع المنظمات والمؤسسات الدولية بهدف صياغة القرارات التي تخدم مصالح المراكز الرأسمالية والمتعلقة بمعالجة الأزمات الدولية والداخلية للدول الأخرى، وبهذا المعنى يكون نشاط السياسة الخارجية مزدوجا فمن جهة تساهم في صنع السياسة الدولية ومن جهة أخرى تعمل على توظيف القرارات التي تصدرها المؤسسات الدولية مثل مجلس الامن والمؤسسات المالية في خدمة مصالحها الاستراتيجية.

الفرع الثاني

التغيرات الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولات جذرية على صعيد العلاقات الدولية تجسدت بتغيرات عديدة منها انهيار نظام الثنائية القطبية المرتكز على توازن القوى والردع النووي المتبادل ، ومنها انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي وما نتج عنه من انحسار التنمية الوطنية المتمحورة على الذات ، ومنها اختلال دور الدولة ومواقعها في السياسة الخارجية .

ان تبدل العلاقات الدولية أفضت الى تغيرات في طبيعة ومحتوى السياسة الدولية التي يمكن رصدها من خلال الموضوعات التالية : ـ

- تراجع النزاعات الأيدلوجية بين الليبرالية والاشتراكية التي وسمت العلاقات الدولية في الحقبة المنصرمة الامر الذي مهد الطريق لسيادة شعارات الليبرالية الجديدة والسياسة التدخلية سواء في الدعوة الى إعادة بناء الأنظمة السياسية عبر حق التدخل وحقوق الإنسان أو على صعيد إزالة العوائق السيادية أمام حرية حركة رؤوس الأموال الدولية فضلا عن إعتماد الأسواق المفتوحة.
- إعتماد مبدأ استخدام القوة بشرعية دولية يضمنها مجلس الأمن الدولي أو بصورة انفرادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الامر الذي دفع

الأخيرة لخوض حروب عديدة متوخية بذلك تطوير نظامها الإمبراطوري المرتكز على حرية التدخل في الشؤون الدولية .

- اختلال مبدأ السيادة الوطنية الذي جرى تحجيمه بكثرة من الشعارات الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية .
- استبدال المواجهة الأيديولوجية بين خياري التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي بمواجهة جديدة مضمونها المنافسة بين التكتلات الاقتصادية ومراكزها الدولية .

ان التبدلات المشار إليها في توجهات السياسة الدولية والتي احتلت الولايات المتحدة مركزاً مقررا فيها لم تستمر لفترة طويلة وذلك لكثرة من الأسباب الأساسية أهمها تحول الدول الاشتراكية السابقة ـ روسيا ـ الصين الى دول رأسمالية وذلك بعد تحول بيروقراطيتها الحزبية الى قوى طبقية حاكمة متسلحة بروح قومية . بمعنى آخر ان القوى الاجتماعية الجديدة تسعى الى بناء علاقاتها الدولية على قاعدة توازن المصالح المرتكز على المنافع الاقتصادية المشتركة والتعاون العسكري بينها وبين مراكز الهيمنة الدولية.

ان وحدة العالم وترابط مستويات أسواقه الوطنية / الإقليمية / الدولية على قاعدة رأسمالية فضلاً عن تحول مراكز الهيمنة الدولية من الصيغة الوطنية الى التكتلات الاقتصادية أحدث تغييرا جوهريا في سياسة الدول الكبرى استناداً الى كثرة من المحددات التي أجدها في : ـ

1. فرض بناء التكتلات الاقتصادية واقعاً قانونيا / سياسياً / اقتصادياً يتمثل بظهور الشركات الدولية على مسرح السياسة الدولية ما نتج عن ذلك من وضع تلك المصالح على جدول أعمال السياسة الخارجية للدول الكبرى. وبهذا المسار نشير الى أن ترابط مصالح الشركات الاحتكارية مع الدولة ليس بالشئ الجديد إلا ان الجديد في الطور المعولم هو دفاع المراكز الكبرى عن مصالح الشركات الاحتكارية انتقل من شكل الدفاع الوطني عنها الى صيغة التنسيق المشترك بين مراكز الهيمنة الدولية بهدف بناء سياسة خارجية ودفاعية (موحدة) . بكلام آخر ان السياسة الخارجية لم تعد تبنى على مستوى دولة كبرى واحدة بل يجري بناء توجهاتها الأساسية من قبل دول متحالفة على أسس استراتيجية .
2. تحول التنافس بين الدول الكبرى لاقتسام النفوذ والهيمنة الذي اتسم به الطوران الأول والثاني من التوسع الرأسمالي الى منافسة بين التكتلات الاقتصادية في الطور المعولم وما يعنيه ذلك من إمكانية تحول المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الى منافسة بين القارات الثلاث الكبرى امريكا ودول النافتا والاتحاد الأوربي وتكتلات أسيا الاقتصادية . ان المنافسة

القارية بين التكتلات الاقتصادية تستند الى وفرة الامكانات الاقتصادية / البشرية / والثروات الوطنية فضلا عن المدخرات المالية التي تمتلكها الدول الآسيوية الناهضة الامر الذي دفع بعض المحللين الى وصف هذا العصر (بربيع أسيا) .

3. يفضي تنوع وتعدد التكتلات الاقتصادية الى ظهور مراكز دولية جديدة تسعى الى تفعيل مساهمتها في السياسة الدولية الأمر الذي يشترط انتقال العلاقات الدولية من هيمنة طرف دولي واحد الى علاقات متعددة الأقطاب وما ينتجه ذلك من بناء شرعية دولية جديدة مضمونها توازن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى .

ان انتقال العلاقات الدولية الى التعددية القطبية سيدفع السياسة الخارجية للدول الكبرى الى اعتماد سياسة التشاور والتعاون وعدم الانفراد باتخاذ القرارات الدولية المرتكزة على مصلحة الطرف الأقوى .

ان التقديرات المشار إليها تفترض السؤال التالي هل ان العالم يمضي نحو السلام والوفاق الدوليين وما يعنيه ذلك من سيادة روح التعاون لحل الإشكالات الدولية الكبرى؟ وهل سيكون العالم أكثر عدلا من ذي قبل ؟ وأخيرا هل التعددية القطبية تنزع نحو مراعاة مصالح الدول الضعيفة وحقوق الإنسان فيها ؟ .

الفرع الثالث

السياسة الخارجية في الطور المعولم من العلاقات الدولية

يتسم الطور الجديد من التوسع الراسمالي المعولم بوفرة الأساليب والآليات الاقتصادية / العسكرية / القانونية / الثقافية الضاغطة على البلدان الضعيفة والهادفة الى ربط تطورها الاقتصادي بما يتناسب والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى .

قبل الخوض في تأشير بعض سمات السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية علينا ملامسة الأطر الناظمة للعلاقات الدولية المعاصرة في موضوعات فكرية / سياسية عامة.

الموضوعة الأولى: تتلخص مضامين السياسة الخارجية للدول الكبرى في إعادة توزيع مراكز النفوذ واقتسام دول العالم الضعيفة عبر إلحاقها بالتكتلات الاقتصادية الناهضة .

الموضوعة الثانية : ارتكازاً على نزوع العالم نحو بناء التكتلات الاقتصادية الدولية تسعى المراكز الدولية الكبرى الى ربط البلدان النامية بهذا التكتل الاقتصادي أو ذاك وبهذا السياق نلاحظ عدة أشكال من التكتلات الاقتصادية يتمثل الأول منها بحركة الاندماج الكبرى بين الشركات الدولية في مراكز الهيمنة الدولية . بينما يتجسد الشكل الثاني بمسعى الدول الكبرى في إلحاق الدول الوطنية بالتكتلات الاقتصادية الدولية انطلاقا من تبعيتها الكولونيالية السابقة، وبهذا المسعى نشير الى ان الدول الوطنية ذات التبعية الكولونيالية السابقة تتجاوب بهذا الشكل أو ذاك مع التوجهات الأساسية لسياسة الدول الكبرى في حل مشاكلها الداخلية .أما الشكل الاخير نراه في مسعى المراكز الإقليمية الناهضة الى بناء تكتلات إقليمية لتشكل سياجاً اقتصاديا بوجه مطامع الدول الكبرى وشركاتها الدولية. وبهذا السياق يمكن التأكيد على أن السياسة الخارجية الصينية الهادفة الى ربط كثرة من البلدان الأفريقية والآسيوية بعلاقات اقتصادية ترتكز في أحد جوانبها على مبادئ التكافؤ وتوازن المصالح بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول .

الموضوعة الثالثة: تسعى السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية الى منع الدول الإقليمية الناهضة ـ البرازيل ، الهند ، تركيا ، إيران ـ فضلا عن الصين وروسيا من التحول الى مراكز إقليمية مؤثرة بهدف إبقاء تطور العلاقات الدولية ضمن مجال سيطرة المراكز الدولية لكبرى .

الموضوعة الرابعة: تشكل منطقة الشرق الأوسط بسبب ثرواتها النفطية وأسواقها الواعدة (مجالا حيوياً) لأمن الدول الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية لذلك نرى أن آليات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة تتركز في كثرة من الثوابت منها : ـ

1. اعتبار منطقة الشرق الأوسط جزءاً أساسيا من استراتيجية الولايات المتحدة الكونية ولهذا فقد شكلت النزاعات الاجتماعية والسياسة في دول المنطقة أحد المضامين الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية وبهذا يمكن تفسير ربط النزاع العربي الإسرائيلي بمشروع الشرق الأوسط المرتكز على السيادة الإسرائيلية والهيمنة الأمريكية .
2. رغم الشعارات الديمقراطية التي رفعتها الليبرالية الجديدة بشأن تحديث النظم السياسية لدول المنطقة إلا ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة حافظت على تقاليدها التاريخية المتمثلة بالدعم المتواصل للدول

الحليفة، وما يعنيه ذلك من انفصال الشعارات الأيديولوجية الداعية الى الديمقراطية والمساواة عن سياسة مساندة النظم السياسية اللاديمقراطية للدول الحليفة.

3. بهدف منع القوى الإقليمية الناهضة تركيا، إيران، روسيا من بناء تكتلات إقليمية اقتصادية تسعى السياسة الأمريكية الى إلحاق أسواق الدول الحليفة بشركاتها الدولية فضلا عن تنمية التحالف الخليجي وسوقه الاقتصادية الذي يشكل أساسا إقليميا لبناء تكتل اقتصادي تابع للاحتكارات الأمريكية .

4. ان تغيرات التشكيلة الاجتماعية المعولمة وانتقال الطبقة البرجوازية الحاكمة من أطارها الوطني الى اطارها ألأممي يشترط التضامن بين فصائل الطبقة البرجوازية العالمية وبهذا فان تدخلات السياسة الخارجية الأمريكية في النزاعات الاجتماعية لبلدان الشرق الأوسط تهدف الى مساندة القوى الاجتماعية المؤيدة للتحالف مع التوجهات الأمريكية فضلا عن تحجيم القوى الاجتماعية المناهضة لسياسة التحالف مع الدول الكبرى .

5. شكلت الشعارات الديمقراطية رافعة أيديولوجية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الامر الذي وضعها في تناقض بين تحقيق مصالحها الاستراتيجية وشعاراتها الديمقراطية ولهذا فقد ابتدعت الإدارة الأمريكية حلاً لهذا التناقض تمثل في اعتماد الشرعية الانتخابية. **

ان الشرعية الديمقراطية كما هو معروف تستند الى كثرة من الحقائق والوقائع السياسية / الاجتماعية منها استناد تلك الشرعية الى فصل السلطات الثلاث ومنها فصل الدين عن الدولة فضلا عن الشرعية الانتخابية التي تشكل احد المعالم الرئيسة لتداول السلطة سلميا .

ان التحديد المشار إليه لمضمون الشرعية الديمقراطية لا يعني السياسة الخارجية للدول الكبرى بل ان تلك الدول أولت اهتماماً للشرعية الانتخابية لا لغرض التداول السلمي بل لتكريس سيادة القوى المتحالفة معها. وبهذا المنحى نشير الى ان الشرعية الانتخابية هي شرعية شكلية انطلاقا من وقائع كثيرة أهمها ان الدول العربية التي تعتمد الانتخابات الدورية هي دول تتحكم فيها قوانين الشرعيتين الوراثية والانقلابية وبهذا المعنى فان الانتخابات الدورية هي تكريس لنظم سياسية استبدادية على أساس قوانين الشرعيتين. وكذلك احتماء القوى الاجتماعية المشاركة في الانتخابات بكتل طائفية أو عشائرية وهذا ما نراه في العراق ولبنان والأردن ومصر ودول المغرب العربي .

تكثيفا يمكن القول ان الانتخابات الدورية في الدول الوطنية لا تشير الى ان تلك الانتخابات تجري على أساس المصالح المتعارضة لقوى التشكيلة الاجتماعية الوطنية بل يشير الى احتكار السلطة الذي يشكل جوهر الشرعية الانتخابية .

تلخيصا لما جرى استعراضه يمكننا التوصل الى بعض الاستنتاجات الأساسية: ـ

- أولاً- تهدف السياسة الخارجية (الموحدة) لمراكز الهيمنة الدولية الى صيانة المصالح الإستراتيجية للدول السائدة وما يعنيه ذلك من تكريس الآليات الضامنة لإلحاق الدول الضعيفة بالشركات الدولية وتكتلاتها الاقتصادية .
- ثانيا- تشكل النزاعات الاجتماعية ومسار التطور الاقتصادي للدول الوطنية جوهر السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية .
- ثالثاً- التناقض بين الشرعية الديمقراطية المعتمدة في النظم السياسية للدول الكبرى وبين محتوى سياستها الخارجية يتجلى بالضغوطات المالية والعسكرية والسياسية وهدر حقوق الإنسان في البلدان الضعيفة .
- رابعاً- النزاعات الدولية في الظروف التاريخية الملموسة تتبدى في التفرد بالهيمنة الدولية والنزوع نحو بناء التكتلات الدولية الضامنة لشرعية دولية متعددة الأقطاب .

الهوامش

* ان التدخل العسكري الأمريكي في العراق شكل سابقة دولية في استخدام القوة لتغيير أنظمة سياسية استبدادية ورغم ذلك فإن التدخل العسكري تحكمت فيه شعارات أيديولوجية ليس لها علاقة بالشرعية الديمقراطية وحقوق الإنسان .

** تشكل المحاكم الخاصة احد الوسائل القانونية للمشاركة في النزاعات الاجتماعية بهدف تعديلها لصالح القوى الاجتماعية الحليفة للدول الكبرى وبهذا فان المحكمة الخاصة بلبنان تشكل نموذجا لتداخل السياسة والقانون الأمر الذي أفضى الى غياب العدالة الدولية .

العولمة الرأسمالية وفعالية التناقضات الوطنية

أنتج الطور الجديد من التوسع الرأسمالي مصاعب فكرية/ سياسية لقوى اليسار الديمقراطي تمثلت في ضبابية الرؤى الناقدة لتطورات العولمة الرأسمالية من جهة، وانكفاءها ـ القوى اليسارية ـ على همومها الوطنية من جهة أخرى. وبهذا المسار أثار استخدام القوة العسكرية الخارجية في إسقاط الأنظمة الاستبدادية سجالاً فكرياً صاخباً أشرت مضامينه الى اختلاف رؤى اليسارالديمقراطي حول أهدافه الاستراتيجية ونتائجه السياسية .

قبل ان اتعرض للإشكالات الفكرية التي أثارتها العولمة الرأسمالية والتوقف عند البعض من نتائجها السياسية لابد من إيراد بعض الملاحظات التي أراها ضرورية لضبط التحليل في إطاراته العامة.

الملاحظة الأولى: ليست هناك قضية أحدثت انقساما" فكرياً / سياسياً مثل استخدام القوة الخارجية في تغيير الأنظمة السياسية رغم تأكيد الجميع على عدم شرعية ووحشية الأنظمة الاستبدادية.

- دوليا": انطلق الجدل المثار من صراع المصالح بين التكتلات الاقتصادية الكبرى على صعيد العلاقات الدولية حيث يتواصل الاشتباك بين القانون الدولي باعتباره تعبيرا" عن موازنة المصالح الدولية /الوطنية وبين مفردات السياسة الدولية كونها تجليات ملموسة لمصالح الدول الكبرى الاستراتيجية. بكلام آخر تمحور الانقسام حول جل الركائز الأساسية للعلاقات الدولية التي كرستها التشريعات الدولية مثل ـ منع استخدام القوة في العلاقات الدولية، عدم شرعية الغزو والاحتلال، مبدأ السيادة الوطنية، إسقاط الأنظمة السياسية... الخ من الموضوعات المثيرة للجدل القانوني/ السياسي .
- عربيا": تجدد السجال الفكري حول العديد من المفاهيم مثل ـ شرعية الأنظمة العربية الحاكمة، الدور المتجدد لحركة التغيير الديمقراطية، تحديد طبيعة التناقضات الرئيسة والثانوية في التشكيلات العربية بمعنى هل ان التناقضات الأساسية مع الخارج الإمبريالي أو إنها مع الأنظمة الاستبدادية. وأخيراً طبيعة الأساليب الكفاحية الضامنة لتعزيز السيادة الوطنية.

- فكرياً: طرحت موضوعة استخدام القوة الخارجية في إسقاط الأنظمة السياسية الكثير من التحديات الفكرية أمام قوى اليسار الديمقراطي أبرزها: هل باتت الصراعات الوطنية عاجزة عن حل التناقضات مع الأنظمة الإرهابية أو تلك الأنظمة التي لا تتمتع بالشرعية الوطنية ؟ هل أصبح العامل الخارجي العامل المقرر لسير تطور التناقضات الاجتماعية ؟ هل ان استخدام القوة العسكرية باتت الوسيلة الوحيدة للإطاحة بالأنظمة الإرهابية ؟. وهل ما جرى في الحالة العراقية تحرير أم احتلال ؟..... الخ من الموضوعات الجديدة في الفكر السياسي.

الملاحظة الثانية: لسعة الموضوعات والأسئلة المثارة أحاول مناقشة بعض المواضيع العامة متوخياً حصر السجال الفكري بالفروع التالية : ـ

الفرع الأول

العولمة وسمات وحدتها التاريخية

ينطلق السجال بين فصائل الحركة الديمقراطية في تحليلها لطبيعة العولمة الرأسمالية ومنتجاتها السياسية من رؤى ماركسية وليبرالية مختلفة ورغم كثرة البحوث الفكرية الهادفة الى إيجاد إجابات فكرية معللة تاريخياً إلا ان طريق البحث لا زال طويلاً أمام الباحثين لاستكمال اللوحة الناقدة لتجليات العولمة الرأسمالية التي تتبدى في أسئلة كبرى منها: ما هي طبيعة التجليات السياسية / الاقتصادية للمرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي ؟ وما هي انعكاسات تلك التجليات على مسار تطور الدول الوطنية ؟.وقبل هذا وذاك ما هو دور الصراعات الاجتماعية في تطور التشكيلات الوطنية ؟.

أسئلة كثيرة ورؤى متباينة تواجه قوى اليسار الديمقراطي تتطلب روحاً عالية من الجهد العلمي لغرض الوصول الى رؤية ناقدة لطبيعة المرحلة وروحها العالمية .

بهذه العدة المنهجية أحاول تحليل بعض المنتجات الجديدة التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي والتي يمكن تحديدها بالظواهر التالية : ـ

- **أولاً-** يتميز الطور الجديد من التوسع الرأسمالي بوحدة تشكيلته الرأسمالية المعولمة المستندة الى: ـ

1. وحدة اقتصادية عالمية ناتجة عن وحدانية علاقات الإنتاج الرأسمالية بمستوياتها الدولية/الإقليمية/الوطنية المترابطة وأنماط اقتصادية متفاوتة التطور .
2. هيمنة أيديولوجية متمثلة بالليبرالية الجديدة وشعاراتها السياسية، الديمقراطية ، حقوق الإنسان ،اقتصاد السوق. وذلك بعد انتقال الليبرالية من أيديولوجية وطنية للرأسمال الى حركة دولية تتبناها حركات اجتماعية.
3. وحدة عسكرية تجد تعبيرها في القوة الأطلسية بعد تغيير طبيعتها الدفاعية وتحويلها الى قوة هجومية مدافعة عن مصالح الدول الكبرى.

- **ثانياً-** تتزامن وحدة التشكيلة الرأسمالية مع حركة رأس المال الهادفة الى خلق (شراكة) وطنية/ دولية مع اقتصادات الدول الوطنية الأمر الذي يعني تطوير آليات الشراكة الاقتصادية بصورة تدريجية الى شراكة سياسية.بكلام آخر تشترط العولمة الرأسمالية بناء العلاقات الدولية على أساس إضعاف مبدأ السيادة لغرض التدخل في صياغة الأنظمة السياسية للدول الوطنية بهدف إدماج بنيتها الاقتصادية في التكتلات الاقتصادية الدولية الناهضة .
- **ثالثاً-** أفرزت التشكيلة الرأسمالية المعولمة تجليات سياسية/قانونية على صعيد العلاقات الدولية تمثلت في انفراد الرأسمال الأمريكي في تقرير شؤون السياسة الدولية وذلك بمعزل عن الشرعية الدولية الأمر الذي تجلى في مؤشرات عدة منها :

أ. اعتماد القوة العسكرية والعنف الاقتصادي في حل الصراعات الدولية وما أنتجه ذلك من إضعاف منظومة العلاقات الدولية المرتكزة على الشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الوطنية .

ب. السعي الى اعتماد قوانين الكونغرس الأمريكي بديلاً عن القوانين الدولية .

إن تحليلنا لوحدة التشكيلة الرأسمالية ومنتجاتها الاقتصادية / السياسية تدفعنا الى معالجة طبيعة التناقضات المتحكمة في سير تطورها وتأثيرات ذلك على مستقبل تطور الكيانات الوطنية .

الفرع الثاني
العولمة وفاعلية التناقضات الوطنية

من المفيد التأكيد على ان الدولة الوطنية التي أنتجتها حركة التحرر العربية قد استنفذت حدودها التاريخية وذلك بسبب اغترابها عن مكوناتها الاجتماعية، وانهيار تنميتها الوطنية فضلاً عن ركودها السياسي وعدم تجاوبها مع التطورات الدولية .وبهذا الإطار يمكن القول ان طبيعة العوامل الناخرة في بنية الدولة العربية هي التي أرغمت قوى التغيير والديمقراطية على المطالبة ببناء سلطة الدولة على أساس الديمقراطية والشرعية الوطنية رغم أن تلك المطالبة تزامنت وطبيعة الحركة التوسعية لرأس المال الذي يحاول بناء أنظمة سياسية جديدة تتلاءم وأهدافه الإستراتيجية. بكلام آخر ان المعركة الأساسية الجارية في منطقتنا العربية تدور حول بناء الدولة وشكل نظامها السياسي وذلك بسبب تواصل احتكار السلطة السياسية من قبل قوى اجتماعية أسرية / عشائرية وبيروقراطية طفيلية متحكمة في مراكزها الاقتصادية . لذا فان الدعوة الى الديمقراطية السياسية وتفكيك المراكز القمعية تتجاوب موضوعياً ومصالح حركتين مختلفتين اولهما الحركة الوطنية الديمقراطية التي تطالب بالإصلاح الديمقراطي المتمثل بإرساء سلطة الدولة على شرعية انتخابية. وثانيهما حركة رأس المال التوسعية الهادفة الى كسر احتكار النخب البيروقراطية للسلطة السياسية بهدف خلق الشريك الوطني القادر على حماية مشاركة الوافد الخارجي في استثمار الثروات الوطنية للدول العربية.

إن تشابه الأهداف الموضوعية بين الحركتين الوطنية / الدولية لا يعني تطابق المصالح لهذا دعونا نبحث الأمر عن كثب، متوقفين عند متطلبات حركة رأس المال التوسعية ، منطلقين من أن تنامي وتطور وحدة التشكيلة الرأسمالية المعولمة يقود بالضرورة الى طرح الإشكالات الفكرية التالية : ـ ما هي طبيعة التناقض الرئيسي في عصرنا؟ . هل يتجسد ذلك التناقض في استبدال علاقات الإنتاج الرأسمالية بعلاقات إنتاج أخرى في طور التكوين ؟. أم أن تناقض عصرنا يكمن بين قوانين الاستقطاب والإلحاق المتلازمة وحركة راس المال التوسعية وبين التطور الرأسمالي المبني على قاعدة توازن المصالح الوطنية ومثيلاتها الدولية .

إن محاولة الاحاطة بتلك الإشكالات الفكرية الراهنة تنطلق حسب ما أزعم من المحددات التالية : ـ

1. **المحدد الأول:** تتميز حركة رأس المال بتناقض مسيرتها التطورية استناداً الى قوانين الاستقطاب، الإلحاق والتطور المتفاوت بين مستويات التشكيلة

الرأسمالية المعولمة وتتجلى تناقضات هذه الحركة في الظروف التاريخية الملموسة ليس في تهميش الأطراف الرأسمالية وحسب بل والسعي لبناء تكتلات اقتصادية من خلال عمليات الاندماج والتبعية والإلحاق ، لذا فإن هدف بناء علاقات إنتاج بديلة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية تصبح قضية تاريخية لها شروطها المادية / السياسية . بمعنى أكثر دقة أن بناء الاشتراكية لم تعد قضية وطنية بل أمست مهمة أممية تاريخية.

ان التناقض التاريخي الراهن في تطور التشكيلة الرأسمالية المعولمة يكمن حسبما أزعم في شكلين من التطور الرأسمالي:

أ. تطور رأسمالي متوحش تشترطه الليبرالية الجديدة وما يلازمها من انفلات تخريبي لقانون الاستقطاب الرأسمالي الذي يعمل في اتجاهات عدة منها تفكيك هيمنة الدولة على محيطها الوطني بهدف تحويلها الى مؤسسة تشارك فيها القوى الطبقية الناهضة في الدولة الوطنية والاحتكارات الدولية، الأمر الذي يعني إعادة إنتاجها كسلطة قمعية. ومنها إقصاء متزايد لشرائح وقوى اجتماعية من حلبة السوق الوطنية وتحويلها إلى قوى هامشية وما يحمله ذلك من اضطرا بات اجتماعية متزايدة. ومنها تطور جغرافي / سكاني شديد ألتفاوت وما ينتج عن ذلك من نشوء ونمو مناطق سكانية تشكل أحزمة للفقر تتحول تدريجياً إلى مرتع للعنف والإرهاب وأخرى غنية محاطة بحراسة حكومية. إن مفاعيل قانون الاستقطاب الرأسمالي المنفلت تؤدي إلى تأسيس نمط رأسمالي مشوه يفقد الدولة الوطنية الحد الأدنى من توازن المصالح الوطنية / الدولية وما يشترطه ذلك من ضياع سيادتها الوطنية.

ب. تطور رأسمالي متوازن يعتمد (السوق الاجتماعي) الضامن لحقوق ومصالح قوى التشكيلة الوطنية المتمثلة بطرفيها قوة العمل ورأس المال الوطني والوافد. وما يعنيه ذلك من :ـ

- تفكيك آليات احتكار السلطة وأجهزتها القمعية بما يضمن إعادة بناء الدولة الوطنية على أساس الشرعية الديمقراطية الضامنة لتداول السلطة السياسية.
- اعتماد آليات السوق الاجتماعي المستندة على الضمانات الاجتماعية / القانونية التي ترعاها الدولة .
- تطوير فاعلية التجمعات العمالية والمهنية عبر الاتفاقات والمساومات الهادفة إلى عدم الإخلال بالتوازنات الاجتماعية.
- استقلال الدولة الوطنية بتقرير اتجاهات تطورها الاقتصادي بعيداً عن تدخل القوى والمؤسسات الخارجية.

إن الانحياز إلى خيار التطور الرأسمالي المتوازن المرتكز على (السوق الاجتماعي) في الظروف التاريخية الملموسة يستمد شرعيته من مواقع التناقضات الوطنية وفاعليتها في عملية التطور الاجتماعي وعلاقتها بحركة رأس المال التوسعية .

2. **المحدد الثاني:** ـ أحدثت التشكيلة الرأسمالية المعولمة تعديلاً جوهرياً على طبيعة التناقضات الوطنية والصراعات الاجتماعية باتجاهين: ـ الأول منهما أن التناقضات الوطنية لم تعد قادرة لوحدها على حسم معركة الديمقراطية السياسية لصالح التطور الوطني وذلك لأسباب كثيرة منها احتكار السلطة وطبيعتها البوليسية وما نتج عن ذلك من شدة القمع ضد خصومها السياسيين، ومنها غياب الكتلة الشعبية الوطنية القادرة على حسم معركة الديمقراطية، وعدم رضوخ القوى الطبقية الحاكمة بالتخلي طواعية عن احتكار السلطة والارتكان الى الشرعية الديمقراطية. والاتجاه الآخر إدماج التناقضات الوطنية في صلب السياسة الدولية حيث بات مآل التناقضات الوطنية لا يتحدد بالنزاعات الداخلية وحسب بل بطبيعة المصالح الفعلية لحركة رأس المال الدولية .

3. **المحدد الثالث:** ـ على ضوء ترابط التناقضات الوطنية وحركة رأس المال التوسعية فان الضغوطات الدبلوماسية والمطالبات السياسية التي تمارسها الشرعية الدولية بعيداً عن الخيارات الحربية والغزوات العسكرية تشكل عاملاً ضرورياً في محاصرة الأنظمة الاستبدادية. وبهذا المعنى يجري توافق موضوعي بين الحركتين الوطنية / الديمقراطية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي وبين حركة رأس المال الساعية الى (المشاركة) في إعادة بناء الدولة رغم اختلاف الأهداف والتوجهات .

الفرع الثالث

الكفاح الوطني ومساراته الأممية

تشترط التشكيلة الرأسمالية المعولمة وتنامي ازدواجية الهيمنة الاقتصادية على الدولة الوطنية ازدواجية النضال الديمقراطي الهادف الى خلق توازنات سياسية/ اجتماعية في التشكيلة الوطنية والكفاح الوطني المناهض للتبعية والتهميش، والسؤال الذي يواجهنا هو كيف يتسنى للقوى الديمقراطية موازنة طرائقها النضالية ؟. وما هي الأفكار السياسية القادرة على أن تكون أداة لموازنة الكفاح المناهض لأطراف الهيمنة الداخلية / الخارجية ؟

محاولة الإجابة على تلك التساؤلات تتطلب النظر الى الموضوعات التالية :-

1. تتطلب المرحلة الجديدة تحويل أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان الى أيديولوجية أممية بعد نقلها من شعارات عائمة للرأسمال الى قاعدة من قواعد القانون الدولي.
2. تشترط عالمية حقوق الإنسان إقامة علاقات دولية تنطلق من وتستند الى موازنة المصالح الوطنية/ الدولية وما يعنيه ذلك من الاحتكام الى شرعية دولية مرتكزة على قواعد قانونية ناظمة لوحدة المعايير في السياسة الدولية.
3. تبيح دمقرطة العلاقات الدولية لقوى اليسار الديمقراطي حرية اختيار برامجه السياسية /الاجتماعية في حال استلامه / مشاركته السلطة السياسية بعيدا عن التداخلات الخارجية في شؤون بلاده الوطنية .

استنادا الى الموضوعات السابقة يمكن القول أن تحويل اليسار الديمقراطي الى قوة شعبية وطنية تتطلب تكييف الرؤية السياسية الملائمة لايدولوجيا الديمقراطية وحقوق الإنسان بمستويين ، مستوى دولي يتمثل في النضال من اجل إقامة علاقات دولية ترتكز على احترام وموازنة المصالح الوطنية / الدولية حيث يشكل هذا النضال الركيزة الخارجية للكفاح الوطني ومستوى داخلي بمعنى الدفاع عن الحقوق السياسية / الاجتماعية للإنسان المواطن . وبهذا المعنى فان ازدواجية النضال الوطني /الديمقراطي الداخلي / الخارجي يرتكزان على شرعية دولية واحدة .

إن الملاحظات الأنفة الذكر لا تشترط تحديد أساليب الكفاح الوطني /الديمقراطي بل تطرح إطارا عاما للنضال ، إذ أن التطورات اللاحقة ستمد الحركة اليسارية بأساليب نضالية تفرضها الحركة الفعلية للصراعات

الاجتماعية المنبثقة من المصاعب الاقتصادية وتطور المشاعر الإنسانية المناهضة لسياسة التبعية والتهميش .

الفصل الثاني
العولمة وتناقض مسار حركتها العالمية

المبحث الأول
العولمة ومآل الدولة الوطنية

المطلب الأول

الاقتصاد السياسي لقانون التهميش والإلحاق

بات معروفا ان الطور الجديد من التوسع الراسمالي المعولم أحدث تغيرات كبيرة في العلاقات الدولية مستندا الى الترابط والتشابك بين مستويات السوق العالمية الدولية والإقليمية والوطنية وبهذا السياق فقد تحولت قوانين اقتصاد السوق الراسمالي من شكل الى آخر تبعاً لتغيير مراحل التطور فضلاً عن ظهور قوانين اقتصادية جديدة اشترطتها المرحلة المعاصرة من العولمة الرأسمالية .وبهذا المعنى فان قانون التطور المتفاوت الذي ميز المرحلة الثانية من التوسع الراسمالي والذي نشأت على أساسه دول رأسمالية قوية، وأخرى متوسطة، وثالثة تابعة ، يخلي مكانه ـ قانون التطور المتفاوت ـ الى قانون الاستقطاب الراسمالي الذي يعتبر القانون الرئيس في المرحلة المعولمة من التوسع الرأسمالي .

استنادا الى حالات التبدل والتكيف نحاول متابعة مفاعيل هذه القوانين ونتائجها السياسية الاقتصادية عبر فروع محددة .

الفرع الأول

قانون التطور المتفاوت والتكتلات الاقتصادية الناهضة

استند قانون التطور المتفاوت الذي ميز تطور بناء الدول الرأسمالية الواحدة عن الأخرى الى كثرة من العوامل الاقتصادية والسياسية والجغرافية وما نتج عنها من درجات تطور مختلفة بين الدول. وبهذا المنحى فقد أفرز قانون التطور المتفاوت الناظم لمرحلتي المنافسة والاحتكار كثرة من الظواهر يمكن التعرض الى البعض منها:

- اندلاع الحروب الكونية بين الدول الكبرى بسبب روح المنافسة ونزعات الهيمنة الهادفة الى اقتسام العالم .
- تقسيم العالم الى دول مركزية متحكمة بمسار السياسة الدولية وأخرى تابعة وما نتج عن ذلك من اختلال المساواة في العلاقات الدولية.

- انقسام العالم الى نموذجين للتطور الاقتصادي رأسمالي مستند الى نموذج السوق الليبرالي المرتكز الى تحالف الدولة الرأسمالية مع الاحتكارات، وآخر اشتراكي متمحور على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج .
- ظهور الدول الوطنية المستقلة بسبب تأجج الروح الوطنية والنزعة القومية انطلاقا من حق تقرير المصير.
- أفرز خيار ازدواجية التطور الاقتصادي / رأسمالي / اشتراكي نظماً سياسية مختلفة متباينة في مصادر شرعيتها الأيديولوجية و الوطنية . وبهذا المسار فقد ساهم تحالف الدولة الرأسمالية مع الشركات الاحتكارات في بناء المجتمعات التعددية المستندة الى الشرعية الديمقراطية بينما كرس احتكار الدولة للملكية العامة بناء سلطات واحدية في الدول الاشتراكية .
- رغم أهمية الظواهر السياسية الاقتصادية المشار إليها إلا ان السمة الأبرز التي أنتجها قانون التطور المتفاوت تكمن في بناء توازنات اجتماعية تستمد قوتها من منظومة الضمانات الاجتماعية التي اعتمدها السوق الرأسمالي وخيار التطور الاشتراكي .

لقد تجلى مفعول قانون التطور المتفاوت بعد هيمنة السوق الليبرالي بشكلين أساسيين يمكن تحديدهما بـ : -

أ. يتجلى عمل قانون التطور المتفاوت في المرحلة الجديدة من التوسع الراسمالي في إطار التكتلات الاقتصادية الكبرى حيث نرى ان اقتصادات المراكز الرأسمالية المرتكزة على قوتها الاقتصادية / المالية تحاول ان تشكل قاطرة اقتصادية لكامل تكتلها الاقتصادي وهذا ما نلاحظه في قيادة ألمانيا للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لدول النافتا (*). بهذا المسار يتحول قانون التبعية الذي ميز علاقة الدول الوطنية بالدول الرأسمالية الكبرى الى قانون متحكم بسير تطور التكتلات الاقتصادية حيث تتبوأ دول قوية مواقعاً مركزية في التكتل الاقتصادي بينما تكون دول أخرى تابعة لتلك المراكز في ذات التكتل. أن مفاعيل هذه التبعية الجديدة وتطورها تنتجها الأزمات المالية والاقتصادية المتواصلة التي تتحكم بالاقتصاد العالمي .

ب. يتمثل مفعول قانون التطور المتفاوت في سعي مراكز إقليمية جديدة خاصة تلك الدول التي جرى تحول اقتصادها من السوق الاشتراكي الى السوق الرأسمالي الى احتلال مواقع متميزة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وهذا ما نشاهده في مساعي الصين وروسيا فضلا عن الهند والبرازيل .

الفرع الثاني

قانون التهميش ونزعاته التخريبية

عند تعرضنا لقانون الاستقطاب باعتباره القانون الرئيس في الطور المعولم من حركة رأس المال يتحتم علينا تأشير سمات حركته المتناقضة المتمثلة بالاندماج والتهميش والمتحولة ـ السمات ــ في مجرى التطور الى قوانين متحكمة في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية . وبهذا المسار نتعرض بشئ من التكثيف الى تلك السمات المتناقضة ونتائجها على الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية .

قبل البدء بتحديد تلك التأثيرات نحاول الاجتهاد في صياغة تعريف يحدد المضامين الأساسية لقانون التهميش والإلحاق من خلال التحديد التالي:ـ

يعتبر قانون التهميش الملازم للطور الجديد من التوسع الراسمالي الوجه الآخر لقانون الاستقطاب الناظم للعولمة الرأسمالية ويشكل قانون التهميش بديلاً فعلياً لقانون التنمية المستقلة التي تبنته الدول الوطنية في حقبة المعسكرين والناتج عن قانون التطور المتفاوت المتسم بالمنافسة التي سادت بين خياري التطور الاجتماعي .

ان قانون التهميش يتميز بكونيته بسبب تلازمه والطور المعولم من التوسع الرأسمالي حيث تمتد تأثيراته الى النظم السياسية والقوى الاجتماعية في عموم التشكيلة الرأسمالية العالمية من خلال الأشكال التالية : ـ

- بسبب هيمنة الشركات الاقتصادية الدولية وبناء التكتلات الاقتصادية الكبرى فان التهميش يتمثل في تحجيم دور الدولة عبر ميلين الأول تجريدها من استقلالية قرارها الاقتصادي بسبب اشتراطات المراكز المالية و (مشاركة) الشركات الدولية بتقرير سير التطور الاقتصادي اللاحق للدولة الوطنية. وثانيهما تسريب الكثير من وظائفها التشريعية والأمنية الى مؤسسات خاصة .
- يتجلى قانون التهميش في اختلال التوازنات الاجتماعية خاصة في الدول الكبرى بسبب تولي الشركات الاحتكارية قضايا التشغيل ، الأجور ، التأمين والتسريح فضلا عن الحراسة الأمنية للشركات وكوادرها البيروقراطية .
- يتجلى قانون التهميش في تفكك الوعي الوطني /القومي استناداً الى تحول القوى الطبقية المسيطرة الى قوى أممية تترابط مصالحها مع الشركات الكبرى فوق الدولية وبهذا المعنى يجري العبور من المرحلة الوطنية الى المرحلة الأممية.

- يفضي قانون التهميش الى تفكك القوى المنتجة وبالأخص منها الطبقة العاملة بسبب اشتراطات راس المال ودخول التكنولوجيا المتطورة الامر الذي يعرض التشكيلات الاجتماعية الى خطر التفكك الطبقي وما ينتج منه ضياع المضمون الطبقي للنزاعات الاجتماعية المرتكزة على تناقض المصالح الاجتماعية .
- يتبدى قانون التهميش في تطور النزعات العنصرية في البلدان الرأسمالية المتطورة وسيادة سياسة العزل بين المواطنين حيث يجري بناء أحياء محصنة خاصة بالأغنياء وأخرى فوضوية للفقراء.
- بسبب عدم تمكنها من المنافسة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية واحتكار الدول الكبرى للأنشطة الاقتصادية المحركة للتطور الاقتصادي تتأثر الدول النامية بقانون التهميش بشكل أكبر.
- يتبدى قانون التهميش في الدول الرأسمالية الكبرى في نمو وتطور أجزاء جغرافية محددة بينما يجري تخلف وإقصاء أجزاء أخرى.
- ان إكساب الوجه الثاني لقانون التهميش والمتمثل بقانون الإلحاق ملموسية اكبر يشترط التعرض الى تأثيراته على الدول الوطنية .

الفرع الثالث

قانون الإلحاق ومفاعيله الاقتصادية الاجتماعية

تتعرض الدول النامية في الطور المعولم من التوسع الرأسمالي الى ضغوطات متزايدة تتمثل بكثرة من العوامل منها عوامل اقتصادية ومنها ضغوطات مالية تشترطها المراكز الدولية ومنها ضغوطات سياسية تتمثل بالتدخل في الشؤون الداخلية التي تفرضها (الشراكة والتعاون) مع الدول الكبرى .

انطلاقا من تلك العوامل والضغوطات يجدر بنا التوقف قليلا عند بعض المؤشرات العامة:ـ

- نهضت الدول الوطنية في الطور الثاني من التوسع الرأسمالي وبعد مرحلة الاستقلال الوطني جاهدت الكثير من الدول لبناء تنمية وطنية مستقلة مستفيدة من ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي. وبهذا المسار حاولت الدول الوطنية بناء سياسة اقتصادية

ترتكز على فك الارتباط وتفكيك مفاعيل التبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية .

- ان سياسة فك الارتباط لم يجر توظيفها بما يخدم مصالح الدول الناهضة، الأمر الذي أفضى الى فشل تلك الدول في بناء اقتصادها الوطني وما نتج عنه من استمرار تبعيتها الاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى بأشكال جديدة.
- أدى ترابط السوق الرأسمالي العالمي بمستوياته الثلاث الوطنية / الإقليمية / الدولية الى انهيار موضوعة فك الارتباط والتنمية الوطنية المستقلة، وما أفرزه ذلك من انتقال كثرة من البلدان النامية من حالة التبعية الى حالة الإلحاق فضلا عن تحول البعض الآخر الى دول فاشلة.

قبل تعرضنا لسمات قانون الإلحاق نتوقف عند خصائص الدول الفاشلة والتي أراها في المحددات التالية : ـ

- اختزال الدولة الوطنية الى سلطة سياسية محتكرة من قبل نخب بيروقراطية / عسكرية تستمد حصانتها السياسية من الشرعيتين الوراثية والانقلابية.
- اغتراب الدولة الوطنية عن تشكيلتها الاجتماعية وما نتج عن ذلك من تنامي العنف في ممارستها السياسية.
- غياب التنمية الوطنية المرتكزة على شبكة الضمانات الاجتماعية، ناهيك عن إهدار الثروات الوطنية على التسلح والنزاعات المحلية والخارجية .
- يعتبر انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية وسلطتها التنفيذية / التشريعية من المؤشرات الأساسية للدول الفاشلة.

ان محاولة تحديد سمات الدول الفاشلة تستدعي التعرض الى خصائص قانون الإلحاق وتأثيراته السياسية /الاقتصادية / الاجتماعية على الدول الوطنية عبر المحددات الآتية:

1. يتحدد الإلحاق من الناحية القانونية بوجود شريكين أحدهما وطني وآخر خارجي يساهم مساهمة فعالة في تحديد المستقبل الاقتصادي والسياسي للبلد الملحق. وتتميز الشراكة القانونية المعتمدة من قبل أطراف العقد بكثرة من الاختلالات منها:ـ

أ. إنعدام التوازن الاقتصادي / السياسي بين الأطراف المتعاقدة الخارجية والبلدان الملحقة .

ب. غياب التوازن الوطني / الدولي بين الأطراف المتشاركة الناتجة عن ضعف الشريك الوطني واغترابه عن المصالح الوطنية .

ج. يستمد عقد الشراكة والإلحاق مشروعيته من غياب الديمقراطية وتأثيراتها السياسية / الاجتماعية على الأطراف المتحالفة.

2. يتبدى قانون الإلحاق في ازدواجية السلطة السياسية على الدولة الوطنية من خلال مساهمة الشريك الخارجي في رسم مستقبل البلد السياسي والاجتماعي.

3. تشكل ازدواجية الهيمنة المتسمة بسيادة مصالح الشريك الخارجي ملمحاً أساسياً للطور الجديد من العولمة الرأسمالية.

الفرع الرابع

البلدان العربية وقانوني الإلحاق والتهميش

قبل تعرضنا الى ركائز إلحاق الدول العربية بالتكتلات الاقتصادية ودولها الكبرى يتعين تثبيت بعض الموضوعات الفكرية / السياسية التي تشكل مدخلا نظريا لمواصلة التحليل .

- يشترط الطور المعولم من التوسع الرأسمالي تكييف الدول الوطنية عبر ضغوطات اقتصادية / سياسية / اجتماعية تؤدي الى نقل تلك الدول من مرحلة التبعية التي ميزت تطور اقتصادها الوطني في مرحلة الاستقلال والتحرر الوطني الى مرحلة الإلحاق .
- يسعى قانون إلحاق الدول الوطنية بالتكتلات الاقتصادية الدولية الى تحقيق أهداف أساسية أهمها، مصادرة القرار الوطني بعد تحجيم مبدأ السيادة الوطنية ، وآخرها تحويل الدول الوطنية الى سلطات سياسية حامية لمصالح الاحتكارات الدولية .

ان تأشير ضغوطات وأهداف قانون الإلحاق لا يعني وجود وصفة جاهزة لكل البلدان العربية بل أن هناك أشكالاً متعددة للإلحاق تعتمد على كثرة من ألأسباب منها امتلاك الثروات الوطنية، ودرجة التطور الاقتصادي، ومنها عدد السكان ومستوى التنمية البشرية، ومنها درجة الترابط مع الرأسمال العالمي. ومنها طبيعة الدولة ونظامها السياسي. لهذا واستناداً الى تلك التمايزات يمكن للباحث تقسيم البلدان العربية الى ثلاث مجاميع أساسية:

أ. الدول الغنية وبالتحديد منها دول التعاون الخليجي المتميزة بشدة ترابطها مع المراكز الرأسمالية واحتكاراتها الدولية .

ب. الدول التي تشكل المحيط الحيوي للنزاعات الدولية والإقليمية ـ العراق، سوريا، الأردن، لبنان، مصر ـ بسبب مواقعها الاقتصادية والجغرافية فضلا عن ضخامة أسواقها الوطنية.

ج. دول المغرب العربي التي تسعى الى بناء شراكة مع التكتل الاقتصادي الأوربي لأسباب كثيرة أهمها العلاقات التاريخية بينها وبين دول الاتحاد الأوربي .

د. ان تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجاميع لا يمنع من تحديد طبيعة آليات الإلحاق المشتركة التي تتبعها المراكز الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية والتي يمكن تأشيرها بالأشكال التالية:

❖ **إلحاق اقتصادي**

يسعى الطور المعولم من التوسع الراسمالي الى إرخاء السيادة الوطنية انطلاقا" من المواقع الجديدة التي يتحصن فيها رأس المال الوافد المتمثلة في المشاركة في اصول الشركات الوطنية ، المساهمة في إقامة المشاريع الخدمية، ترابط الرساميل الوطنية مع الرساميل الأجنبية عبر أنشطة القطاع الخاص .... الخ من التشابكات التي تفرضها المؤسسات الدولية المالية منها والشركات الاحتكارية .

ان الترابطات المارة الذكر أنتجت قضيتين أساسيتين احداهما انحسار رقابة الدولة الوطنية على سياستها الاقتصادية وما يعنيه ذلك من إضعاف دورها في تطوير مكوناتها الاجتماعية المرتكز على فعالية دورها الاقتصادي . وثانيهما تعديل القوانين الوطنية بما يتجاوب ومصالح الفعاليات الاقتصادية للشركات الاحتكارية الأمر الذي اتاح للأخيرة فرصة التدخل في اتجاه مسار التغيرات الاجتماعية ـ اقصاءات طبقية، تهميش قوى اجتماعية، إدماج قوى وشرائح اجتماعية مع رأس المال الوافد ... الخ ـ من التغيرات الاجتماعية السياسية .

❖ **إلحاق عسكري**

رغم ان تشكل الجيوش العربية ونموها ارتبطا في البدء بنشوء وتطور مصالح الدول الراسمالية إلا ان الجيوش الوطنية وفي مرحلة من مراحل تطورها غدت معقلا" للأفكار الوطنية اليسارية والقومية المعادية للسيطرة الأجنبية حيث لعبت ـ المؤسسة العسكرية ـ أدوارا" اساسية في التحرر من الهيمنة الأجنبية وإقامة الدول المستقلة . بكلام أخر ان تطور النزعات الوطنية والقومية في الجيوش الوطنية ارتبط دائما" بانتشار المشاعر الوطنية وتعدد الأفكار اليسارية القومية في صفوف طواقمها القيادية وقاعدتها الاجتماعية .

لقد أدى اعتماد القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على النزعة الانقلابية الى جملة من النتائج الضارة على تطور الدول العربية وأنظمتها السياسية أهمها:

- عسكرة الحياة السياسية الاجتماعية للدولة الوطنية وما نتج عن ذلك من احتكار العسكر للحياة السياسية وتعطيل الفعالية السياسية لقوى التشكيلة الوطنية .
- أفضت الحروب القومية وتواصل الصراعات العربية ـ العربية والحروب الداخلية ضد الأقليات القومية الى تخلخل الوظائف الدفاعية للمؤسسة العسكرية والتي ساعدت على تعميقها الكثير من التطورات الاجتماعية السياسية .
- ترابط الطواقم القيادية للجيوش الوطنية مع القوى الاقتصادية الجديدة الناهضة في التشكيلات العربية وما افرزه ذلك من اندماج مصالح النخب العسكرية مع مصالح الطبقات الاجتماعية السائدة والمتحالفة مع النخب الحاكمة في المراكز الراسمالية .
- ترابط الطواقم القيادية للجيوش الوطنية مع قيادات جيوش الدول الرأسمالية من خلال التسليح ، التدريب والإيفاد والمناورات العسكرية المشتركة .
- أفضت معاهدات الدفاع المشترك مع جيوش المراكز الراسمالية الى انتشار القواعد العسكرية الاجنبية على أراضي الدولة الوطنية وما اشترطه ذلك من تخزين الأسلحة والعتاد العسكري فضلا" عن الاحتفاظ بالمعدات العسكرية على أراضي الدولة العربية.
- أدى اتساع التعاون بين الأجهزة المخابراتية للمراكز الرأسمالية ومثيلاتها في الدول العربية الهادف الى متابعة الأنشطة الإرهابية ومراقبة الحركات الاجتماعية الشعبية الى أيكال حماية الأنظمة الاستبدادية ومصالح الشركات الاحتكارية الى قوى خارجية .

ان ركائز الإلحاق العسكري أنتجت تداعيات كبيرة على مواقع الدولة السيادية أهمها تشابك وظائف الدولة الدفاعية مع جيوش المراكز الراسمالية، وما يعنيه ذلك من تحولها ـ المؤسسة العسكرية الوطنية ـ الى ذراع عسكري (وطني) ملحق باستراتيجية المراكز الرأسمالية، وتحول الجيوش العربية الى أسواق كبيرة لشراء الأسلحة الأجنبية وما يحمله ذلك من استنزاف الثروة الوطنية لبلدانها وضياع شبكة الضمانات الاجتماعية .

❖ **إختلال استقلالية السياسة الداخلية / الخارجية**

بسبب تدخل المراكز الدولية المتواصل في الشؤون الداخلية للدول الوطنية فقد تصدعت عوامل تماسك السياستين الخارجية والداخلية للدولة الوطنية وبهذا المسار يمكننا رصد تلك التصدعات من خلال المؤشرات الآتية:

- انحسار فعالية السياسة الخارجية للدولة الوطنية وتراجع قدرتها على التأثير في مسار السياسة الإقليمية فضلا" عن انعدام تأثيرها على اتجهات السياسة الدولية. وبهذا المعنى يمكن التأكيد على ان طابع الاستقلالية النسبية للسياسة الخارجية للدولة الوطنية لا يتعدى سوى التعبير عن وجهات نظر الدبلوماسية العربية حول تلك المشكلة السياسية أو المعضلة الدولية. باختصار ان السياسة الخارجية للدولة العربية لا ترقى الى مستوى صياغة المشاريع الموحدة لحل المشاكل الإقليمية.

- تزايد التأثيرات الخارجية على السياسة الداخلية للدول الوطنية التي تجد تعبيرها في مشاركة المراكز الرأسمالية في إدارة التناقضات الاجتماعية والوطنية .

- أدت التدخلات الخارجية في شؤون السياسة الوطنية الى تواصل احتكار السلطة السياسية و تبوء الأجهزة البوليسية الأمنية /المخابراتية للمواقع السيادية في آلية نشاط الدولة الوطنية والتركيز عليها في صيانة المواقع الاساسيه للنخب الحاكمة .

الفرع الخامس

الإلحاق وتغيرات التشكيلة الاجتماعية للدولة الوطنية

تتعرض التشكيلات الوطنية في الدول العربية الى اهتزازات عميقة تتمثل في تفكك البنية الطبقية وتبدل مواقع القوى الاجتماعية الفاعلة فيها. لهذا ولغرض إكساء تلك التغيرات الاجتماعية ملموسية اكبر لابد من حصرها بالموضوعات التالية : ــ

- أدى انهيار الوظيفة الاقتصادية الخدمية للدولة الوطنية باعتبارها العامل الأساسي في شد المكونات الطبقية في التشكيلة الوطنية الى تهميش العديد من القوى الاجتماعية خاصة تلك القوى التي سيطر على فعاليتها الإنتاجية قطاع الدولة الاقتصادي وعلى الرغم من أهمية تحرير قوة العمل من الهيمنة

الحكومية إلا ان عمليات التسريح والإقصاء التي اشترطتها عمليات الخصخصة وتوصيات المراكز المالية ساهمت في تفكيك الوحدة الاجتماعية للقوى المنتجة وما يعنيه ذلك من دفع العديد من شرائحها الى حوافي التشرد والفاقة .

- تحول الطواقم البيروقراطية المدنية والعسكرية المتنفذة في أجهزة الدولة الى فئات طبقية جديدة بسبب نشاطها في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني وامتلاكها القرار السياسي والاقتصادي الذي ميز سياسة الأبواب المفتوحة للدولة الوطنية.

- تزايد التنسيق والترابط بين البرجوازية العربية الناشطة في قطاع الصناعات الاستهلاكية مع أنشطة الاحتكارات الدولية بسبب ضعف البرجوازية العربية الذي يعيق تطورها تدفق البضائع الأجنبية التي حررت حركتها الاتفاقات التجارية الدولية .

- برجوازية قطاع الخدمات والعقارات التي اتسعت مديات أنشطتها الخدمية من خلال مساهمة راس المال الدولي في تطوير المرافق السياحية الخدمية. ومن الملاحظ ان هذه القوى الاجتماعية تتشابك مصالحها مع شريحة طبقية أخرى تتمثل بوكلاء الشركات التجارية الاجنبية ومؤسسات الإعلان الامر الذي جعلها تتصدر المشهد الاقتصادي وأضواءه الزائفة .

- ان الاشارة الى هذه الشرائح والفئات الاجتماعية تشترط تأشير مواقع البرجوازية الزراعية التي اتسعت فعاليتها الإنتاجية ومواقعها السياسية نتيجة لعاملين:

أ. تعديل قوانين الأرض خاصة في بعض دول الشرعية الانقلابية التي أعادت الأراضي المصادرة نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي الى مالكيها الإقطاعيين وما نتج عن ذلك من إعادة الفعالية السياسية الاجتماعية الى أغنياء الريف.

ب. القوانين الجديدة التي تسمح للشركات الأجنبية بشراء وامتلاك الأراضي الامر الذي أفضى الى تطور العلاقات الزراعية في الريف العربي على قاعدة تحالف مالكي الأرض مع رأس المال الوافد .

- ان تطور التشابك الوظيفي بين رأس المال العربي المهاجر والرأس مال الاحتكاري من خلال الأنشطة التجارية والمالية المختلفة وبالأخص منها المتمثلة بتوظيف الأموال العربية في البنوك والمؤسسات المالية، شراء

الأسهم في الشركات الاحتكارية ،المضاربة بالأسهم والسندات والعقار جعل البرجوازية الريعية في الكثير من البلدان العربية قاطرة لسياسة التنازلات الوطنية والتحالفات مع الشركات الدولية.

- ترافقت التغيرات الاجتماعية المشار إليها مع تحولات في أقسام القاعدة الاجتماعية للطبقات الوسطى خاصة الأقسام المدينية منها وذلك بسبب تلاحم فئاتها العليا مع الشرائح الطبقية السائدة اقتصاديا" والتي تعمل بدورها على توفير فرص التشغيل لامتصاص الخبرات التعليمية التكنيكية للشرا ئح المتعلمة من الطبقة الوسطى .

- ان التغيرات الجديدة في التشكيلات الوطنية أفرزت ميولا" متزايدة لدى الكثير من فئات الطبقات الوسطى نحو الابتعاد عن الحركات اليسارية والقومية التي شكلت ـ تلك الفئات ـ المنابع الاجتماعية للأفكار الراديكالية في العقدين الخامس والسادس من القرن المنصرم .

خلاصة القول أن التطورات الاجتماعية / السياسية المشار إليها أفرزت نهجا سياسيا لدى الأنظمة السياسية العربية يتسم بضرورة التحالف مع الشركات العالمية والتعويل على الحماية الخارجية. بكلام آخر أن المواقع التسلطية للأنظمة العربية لن تسمح بظهور قوة وطنية قادرة على أن تكون قاعدة أساسية لشد البلدان العربية الى رؤية مستقبلية تنطلق من وحدة المصالح العربية وتوازنها مع المصالح الدولية .

استناداً الى بنية التحليل ورؤاه الفكرية / السياسية يتحتم علينا تثبيت بعض الملاحظات الختامية والتي أجدها ضرورية:

الرؤية الأولى:ـ يفضي قانون التهميش والإلحاق الى تفكيك مستلزمات بناء سوق عربية مشتركة ناهيك عن بناء أنظمة سياسية ديمقراطية وذلك بسبب سيادة القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع الإلحاق وتغريب المصالح الوطنية.

الرؤية الثانية:ـ يقود قانون التهميش والإلحاق الى إطفاء السياسة بسبب عوامل الإقصاء والإبعاد لقوى اجتماعية من مواقعها الإنتاجية وما يفرزه ذلك من إفراغ النزاعات الاجتماعية من مضامينها الطبقية .

الرؤية الثالثة:ـ ان انطفاء السياسية وانجراف الحدود الطبقية يفضي الى سيادة النزعات الفوضوية والهيمنة السلفية على نشاط الحركات الشعبية .

الهوامش

* وبهذا الصدد نشير الى ان الأزمات الاقتصادية والمالية تكرس الزعامة الاقتصادية للدول الكبرى مثل محاولة شراء ألمانيا جزر من اليونان لقاء إعادة هيكلة أزمتها المالية .

الفكر القومي العربي وسماته التاريخية

شهدت العلاقات الدولية تبدلات كثيرة بسبب انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي الذي فرضته التجربة السوفيتية وما نتج عن ذلك الانهيار من تراجع نزاع الأيديولوجيات الناظمة للسجالات الكبرى بين القوى المناهضة والمتحالفة مع هذا الخيار أو ذك وبهذا المسار تراجعت الاحزاب القومية واليسارية بسبب ركودها الفكري وعدم تجديد مرتكزاتها النظرية ومفاعيلها الأيديولوجية المتلائمة والطور المعولم من التوسع الراسمالي وما أفرزه ذلك من سيادة الصخب الأيديولوجي المرحب بالليبرالية الجديدة ونتائجها الفكرية / الاقتصادية / السياسية.

ان سيادة الطور المعولم من التوسع الراسمالي وتحول العالم نحو التكتلات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن تراجع دور الدولة وانحسار سيادتها الوطنية وضع الكثير من النظم الفكرية والمفاهيم السياسية منها الاشتراكية ، القومية ، الوطنية في أزمات فكرية شاملة.

استناداً الى أزمة النظم الفكرية الناتجة عن الطور الرأسمالي المعولم أحاول التعرض وبتكثيف بالغ الى أزمة الفكر القومي العربي ومسيرته التاريخية عبر ثلاثة فروع رئيسة مختتما البحث

ببعض الاستنتاجات التي أجدها ضرورية لمواصلة البحث .

الفرع الاول

المرحلة الكولونيالية ونشوء الفكر القومي العربي

نشأت الأفكار القومية العربية في الطور الثاني من التوسع الراسمالي وحقبته الكولونيالية حيث شهدت هذه الحقبة تطورات تاريخية اقتصادية / سياسية كبرى أعطت دفعاً فكريا للمسألة القومية منها رغبة رأس المال الامريكي بالخروج من دائرته القارية التي رسمها مبدأ مونرو من خلال مبادئ الرئيس ولسن المتضمنة

حق تقرير المصير للشعوب فضلاً عن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية ونموذجها في بناء الدولة الفدرالية متعددة القوميات .

إن تغيرات السياسة الدولية التي أنتجتها الحرب العالمية الأولى تفاعلت معها الحركات القومية بشكل كبير الامر الذي يدفعنا الى تحديد طبيعة المحيط الاجتماعي والسياسي الذي نما فيه الفكر القومي العربي من خلال الرؤى الآتية:ـ

- نشأ الفكر القومي العربي وتطور من خلال مناهضته سياسة الدولة العثمانية فضلاً عن تأثره بالحركات القومية التركية.
- شكل التجار ،الشيوخ ورجال الدين القاعدة الاجتماعية الحاملة للنزعة الاستقلالية في حقبة النزاع الامبريالي الهادف الى اقتسام البلدان العربية إضافة الى القوى العربية المرتبطة بالأجهزة البيروقراطية للدولة العثمانية خاصة الضباط في المؤسسة العسكرية العثمانية.
- أدى تحالف القوى الاجتماعية الحاضنة للتيار القومي ورموزها السياسية مع الدول الأوربية الكبرى ضد الإمبراطورية العثمانية الى تفضيل الانتماء القومي العربي على الرابطة الإسلامية ، وبهذا فإن فك الاشتباك بين الكفاح القومي وبين حاضنته الدينية عزز التوجه العلماني للتيار القومي الناهض .

ان المحددات السياسية والاجتماعية التي أفرزت التيار القومي في الحقبة الكولونيالية لم تستمر طويلا خاصة بعد ظهور الدول العربية وبهذا فقد تميز الفكر القومي المناهض للكولونيالية بكثرة من السمات الجديدة يمكننا إدراج البعض منها : ـ

- أفضى ظهور الطبقة الوسطى وما حملته من روح راديكالية الى اغتناء الفكر القومي بمضامين جديدة مناهضة للزعامات التقليدية المتمثلة بالتجار والإقطاعيين ورجال المؤسسة العسكرية الناهضة.
- بناء النظم السياسية العربية الجديدة المتسم بقدر من الليبرالية أدى الى ظهور الأحزاب القومية المعبرة عن مصالح الأمة العربية بصيغ فكرية هلامية غير ملموسة .
- شكل شعار الوحدة العربية تحديا أيديولوجيا لسياسة التقسيم الكولونيالية وبهذا المعنى فإن هذا الشعار يمكن اعتباره ملمحاً أساسياً من ملامح تطور الفكر السياسي القومي في الحقبة الكولونيالية.
- إعتمد الفكر السياسي القومي الناهض في بناء منظومته الفكرية / السياسية على مصادر فكرية وتجارب سياسية خارجية بمعنى أخر لم

ينشأ الفكر القومي العربي نتيجة لتناقضات نمو وتطور تشكيلاته العربية ، ولهذا فقد استمد رؤيته من المنطلقات النظرية للفكر السياسي الغربي فضلا عن تأثره بنموذج الدولة السوفيتية الجديدة .

لإضفاء شرعية معللة لمصادر الفكر القومي العربي لابد من إكسابها ملموسية من خلال المحددات الآتية : ــ

- استمد الفكر القومي العربي نزعته العنصرية من التجربة التاريخية في بناء وحدة الدولة الألمانية القسرية لبسمارك ، والروح القومية للرايخ الثالث .
- شكلت السمة العنصرية نزوعا سلفيا لدى الفكر القومي العربي اتسم بإعلاء العنصر العربي على القوميات الأخرى .
- ترابطت النزعات العنصرية في الفكر السياسي القومي مع عدم الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب غير عربية القاطنة في الدول العربية، وبهذا فقد شكل الفصل الفكري بين حق الشعوب العربية بالاستقلال وحق تقرير المصير للقوميات الأخرى احدى الثغرات الأساسية لنشاط القوى القومية السياسي .
- اعتمد الفكر السياسي القومي ورغم تأثره بالنموذج الاشتراكي السوفيتي وتجربته السياسية الدولة المركزية متغاضيا عن البناء الفدرالي للدولة السوفيتية .
- اعتماد الفكر السياسي القومي على النزعة العنصرية ترافق ومبدأ الروح الانقلابية حيث شكل الانقلاب العسكري والتعويل على المؤسسة العسكرية الأسلوب الكفاحي الرئيس لاستلام السلطة السياسية .
- تلازمت سمات الفكر السياسي القومي المشار إليها مع مناهضة اليسار العربي وما نتج عن ذلك من نزاعات دموية ألحقت أضراراً بالغة بوحدة القوى السياسية المطالبة بالديمقراطية والتغييرات الاجتماعية .

خلاصة القول ان الفكر السياسي القومي في المرحلة الكولونيالية تميز بسمات أساسية يمكن حصرها بــ :-

1. انفصال التيار القومي عن الحواضن الدينية التي نشأ تحت ظلالها وإعلان هويته العلمانية .
2. سيادة الشعارات العامة وغياب الرؤية البرنامجية المحركة للنشاط السياسي.
3. تناقض رؤيته في حق تقرير المصير واعتماده الدولة المركزية .

الفرع الثاني

الفكر السياسي القومي في مرحلة الاستقلال الوطني

تطور الفكر السياسي القومي بعد الحرب العالمية الثانية مكتسباً زخما سياسيا خاصة بعد نشوء الدولة العبرية واغتناءه بمضامين ورؤى سياسية جديدة يمكن تحديدها بالموضوعات الآتية: ـ

- جعل القضية الفلسطينية الحلقة المركزية في الفكر العربي التحرري المناهض لإسرائيل والقوى الاستعمارية المساندة لها ، وبهذا المنحى نشير الى ان مناهضة الخارج الاستعماري لم ترق الى مستوى تحليل بنية ازدواجية السياسة الدولية في حقبة المعسكرين الامر الذي جعل التيار القومي في الكثير من المنعطفات التاريخية غير قادر على بناء سياسة قومية / وطنية متلائمة والتناقضات الدولية.
- أفضى اعتبار المسالة الفلسطينية الحلقة الأساسية في الكفاح القومي العربي الى تحجيم المنظومة الفكرية / السياسية للتيار القومي وما نتج عن ذلك من تبعات سياسية تمثلت بدوائر عدة أهمها : ـ

أ. الاعتماد على النزعة الانقلابية بهدف الوصول الى السلطة السياسية .

ب. مناهضة الديمقراطية كبنية سياسية لبناء سلطة الدولة العربية .

ج. غياب البرامج الوطنية الهادفة الى التغيير الاجتماعي وصيانة المصالح الوطنية.

د. تعميم الروح العسكرية/ الانضباطية في البنية الحزبية وسيادة العنف في العلاقات السياسية.

ان الركائز الفكرية العامة التي حكمت تطور المسار السياسي للفكر القومي في المرحلة الكولونيالية تغيرت بعد ظهور الناصرية وقيادتها حركة التحرر الوطني العربية الامر الذي يدعونا الى تأشير ملامح تلك الحقبة وحواضنها السياسية / الاجتماعية عبر المحددات التاريخية الآتية:ـ

- سعت الناصرية بعد انتصار ثورة يوليو الى تأسيس دولة مركزية قطرية قادرة على بناء الوحدة العربية كرد سياسي على هزيمة العرب العسكرية أمام القوة الإسرائيلية عام 1948.

- اكتسب مفهوم الوحدة العربية بعد انتصار يوليو مفهوما سياسياً جديداً تمثل بضرورة الإطاحة بالأنظمة العربية الموالية للغرب الاستعماري والعمل على قيام الدولة العربية الواحدة .

- رغم الزخم الشعبي المبارك لتجربة الوحدة العربية بين مصر وسوريا (*) إلا أن مفهوم الوحدة الاندماجية لم يجر اغناءه بمضامين سياسية / اجتماعية حيث افتقر شعار الوحدة العربية الى آلية سياسية لبناء الدولة ناهيك عن الديمقراطية، الإصلاحات الاجتماعية، مراعاة الخصوصية الوطنية للأقطار العربية . (**)

- أدت التغيرات الاجتماعية / السياسية والهزائم العسكرية من 1953 الى 1970 الى تعديل البناء الفكري للتيار القومي وانتقاله صوب المهام القطرية بمعنى إدراك التيار القومي ان بناء الوحدة العربية يشترط إجراءات سياسية / اجتماعية في الدولة القطرية ـ المركز ـ .

- اعتبار الوحدة العربية شعاراً إستراتيجياً للأمة العربية يعتمد تحقيقه على بناء دولة قطرية مركزية قادرة على بناء توازن عسكري استراتيجي مع الدولة العبرية، وبهذا فقد تحول الفكر القومي من كاريزما القائد الى الدولة المقتدرة . (***)

- تواصل الاعتماد على النزعة الانقلابية في التخلص من الهيمنة الاستعمارية اقترن بممارسة سياسية جديدة أفرزتها هشاشة البناء السياسي للدولة الناصرية بعد هزيمة حرب الأيام الستة، تمثل باعتماد الكفاح المسلح وسيلة كفاحية للتحرير والوحدة .

ان التحول الفكري / السياسي المشار إليه تزامن و تسليح الفكر القومي بمضامين جديدة جرى استنساخها من الأيديولوجية الاشتراكية وتجربتها السوفيتية والتي يمكن تأشيرها بـ : ـ

- بناء منظومة سياسية ترتكز على الحزب الواحد المناهض للديمقراطية والمشاركة الحزبية .

- اعتماد مفهوم الدولة ـ المركز ـ في قيادة الكفاح المناهض للهيمنة الخارجية وتلاحمها مع المقاومة الوطنية الفلسطينية والعربية .

- احتكار الدولة للثروة الوطنية بعد اعتبار قطاع الدولة العام القائد والموجه للاقتصاد الوطني .

ان النتائج الفكرية / السياسية / الاقتصادية التي أفرزتها التجارب السياسية لحكم القوى القومية جديرة بالدراسة من كافة جوانبها الامر الذي يدفعنا لتحليل بعض محدداتها الأساسية: ـ

❖ **المحدد السياسي: -**

- اعتمد الفكر القومي وانطلاقا من بناء الدولة القادرة على مناهضة الخارج واستعادة الأرض الفلسطينية مما أدى الى تكريس بناء الدولة القطرية ولم يسع الى تطوير مفهوم الوحدة العربية واغنائه بمحتوى جديد يتلائم وروح العصر ينطلق من بناء تقاربات اقتصادية وتوجهات سياسية .
- بناء دول مركزية مناهضة لطموح القوميات غير العربية فضلا عن تكريس سياسة عنصرية معادية لطموحاتها القومية .
- احتكار السلطة من خلال بناء منظومة سياسية للدولة القطرية بزعامة حزبية وما نتج عن ذلك من سيادة أنظمة سياسية استبدادية تمارس العنف ضد مكوناتها الاجتماعية .

❖ **المحدد الاقتصادي : –**

- أفضت عمليات التأميم واعتبار الدولة المالك الأساسي للثروة الوطنية الى حصر القرار الاقتصادي بيد الطواقم الحاكمة الامر الذي ساعد على ظهور قوى اجتماعية بيروقراطية مترابطة وأجهزة الدولة الأساسية ومتناغمة مع الشركات الدولية عبر عمليات الرشوة والفساد الاداري .
- إهدار التنمية الوطنية من خلال التسلح المستمر بعد اعتماد سياسة المواجهة مع العدو الخارجي الأمر الذي أدى الى ربط الثروة النفطية بالسياسات الغربية وبنوكها الأجنبية .
- ان بناء القوى الاجتماعية الجديدة التي أنتجتها الشرعية الانقلابية ودولتها الاحتكارية ساهم في تشديد تبعية الدولة القطرية للاقتصاد العالمي . (****)

❖ **المحدد الفكري: -**

- إعادة الاعتبار لموضوعة الدولة – المركز - بعد انهيار التجربة الناصرية عبر بناء دول قطرية قوية متصدية للعدوان الخارجي .
- فرض الشعارات القومية على البلدان العربية عبر القوة الاقتصادية / العسكرية / الدبلوماسية الامر الذي حول شعار الوحدة القومية الى شعار للنزاعات العربية .
- احتدام المنافسة الفكرية على زعامة العالم العربي بين دول الشرعية الانقلابية على أسس أيديولوجية ونزعات شخصية.

ختاما يمكن القول ان التيار القومي وتجربته السياسية في الحكم المناهضة للديمقراطية، فضلا عن تغيرات السياسة الدولية أوصلته ـ الفكر القومي ـ الى تخومه التاريخية وما يتطلبه ذلك من ضرورة تجديد منظومته الفكرية / السياسية خاصة مفهوم الوحدة العربية لغرض بعثها بمضامين جديدة.

الفرع الثالث

العولمة وأزمة الفكر القومي

حمل الطور الجديد من التوسع الرأسمالي كثرة من التغيرات الاقتصادية / السياسية تمثلت بوحدانية أسلوب الإنتاج الراسمالي وترابط أسواقه الدولية / الإقليمية / الوطنية وما نتج عن ذلك من نشوء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانحسار دور الدولة الاقتصادي الامر الذي أعاد بناء العلاقات الدولية الجديدة على اساس وحدة مصالح الدول الكبرى، وانطلاقاً من ذلك تتعرض الدولة القومية ناهيك عن الأيديولوجيات الكبرى التي حكمت النزاعات الدولية الى المراجعة النقدية الشاملة .

ان التغيرات الكبيرة التي أنتجها الطور المعولم من التوسع الراسمالي ترافقت وكثرة من التغيرات الاجتماعية / الفكرية والتي يمكن الاشارة إليها عبر الموضوعات التالية:ـ

- تزامن انبعاث الموجة القومية الثالثة المترابطة وعولمة رأسمال مع انتقال الطبقة الرأسمالية من مرحلتها الوطنية الى مرحلتها الأممية عبر اندماج الشركات الدولية الكبرى وظهور التكتلات الدولية .
- تحول رأس المال من مرحلته الوطنية الى مرحلته الأممية تلازم و تهميش كثرة من الدول الوطنية ناهيك عن مكوناتها الاجتماعية.
- تضاءل إمكانية بناء دولة عربية قومية موحدة بعد انتقال الدول العربية من مرحلة التبعية التي ميزت حقبة المعسكرين الى مرحلة الإلحاق المتلازمة والطور المعولم من التوسع الراسمالي . *****
- تستند مرحلة الإلحاق الى قانون التهميش المتمثل بـ [الخصخصة الشاملة لملكية الدولة ، مشاركة الشركات الدولية في الثروة الوطنية ، شروط المؤسسات المالية] فضلاً عن طبيعة القوى الاجتماعية العربية الحاكمة المترابطة والمراكز المالية والاقتصادية في الدول الكبرى وما يعنيه ذلك من اغتراب الطبقات السائدة عن مصالح بلادها الوطنية.

- تقود سياسة الاغتراب عن المصالح / الوطنية / القومية لدى الفكر السياسي الحاكم في البلدان العربية الى تعرض مفهومي القومية والوطنية للاهتزاز والتآكل .
- ربط القضية الفلسطينية بأمن النظم العربية الحاكمة المترابط والسياسة الدولية أدى الى نقل القضية الفلسطينية من بعدها القومي الى محيطها الوطني .

ان الوقائع والتغيرات التاريخية المرافقة للطور الجديد من التوسع الراسمالي وضعت الفكر القومي في أزمة سياسية / فكرية شاملة تتشكل ملامحها من العناوين التالية : ــ

- تبعثر الفكر السياسي القومي وانهيار عدته الفكرية الناظمة لنشاطه السياسي بسبب تحولات نظمه السياسية الحاكمة.
- تراجع علمانية الفكر السياسي القومي بعد تحالفه مع القوى السلفية الامر الذي غلف توجهاته القومية بنزعة مذهبية.
- استمرار العداوات الإقليمية والروح العسكرية في الفكر السياسي القومي رغم تغير العلاقات الدولية وتنامي التشابكات الوطنية الإقليمية.

استنادا الى تلك التغيرات الدولية والسمات الكابحة لابد من بناء منظومة فكرية وطنية / قومية واقعية تستجيب (لروح العصر) تتفاعل فيها الموضوعات الفكرية أدناه : ــ

- تطعيم الفكر القومي العربي بالفكر الديمقراطي الذي يستهدف بناء أنظمة سياسية عربية ديمقراطية تعتمد الشرعية الديمقراطية والتداول السلمي للحكم .
- تطهير الفكر القومي السياسي من العنف والروح الانقلابية والعمل على بناء توازنات سياسية / اجتماعية / اثنية بين مكونات التشكيلة الوطنية.
- إنهاء الازدواجية الفكرية المتضمنة مساندة القضية الفلسطينية والتنكر لحقوق القوميات غير العربية وما يشترطه ذلك من الأخذ بمبدأ البناء الفدرالي لشكل الدولة القطرية.
- بناء الدول القطرية الفدرالية يشكل قاعدة سياسية ونموذجا حضارياً لبناء شراكات مع الدول العربية.
- تطوير تلك الشراكات نحو بناء أسواق عربية وإقليمية مشتركة تشكل القاعدة السياسية / الاقتصادية في بناء التكتل الاقتصادي الضامن للأمن الإقليمي.

- تحرير الفكر القومي العربي من نزعاته العنصرية ونقله الى رحاب الفكر الإنساني الذي يشترط الحوار ولغة المصالح المشتركة التي تعني السعي لبناء توازنات إقليمية مشتركة على قاعدة توازن المصالح .

بهذه العدة الفكرية حسب ما أزعم يمكن نقل الفكر القومي العربي من حالة الركود والانغلاق الى حالة التعاون مع القوى الديمقراطية الأخرى الراغبة في بناء بيئة عربية / إقليمية قادرة على بناء دول قوية وعلاقات دولية إقليمية متوازنة .

أخيراً واعتماداً على بنية البحث التحليلية ومنطلقاته الفكرية لابد من إيراد بعض الاستنتاجات التي أعتقدها ضرورية : ـ

أولا:- رغم انبعاث الموجة القومية الثالثة بعد انهيار البناء الفدرالي للدول الاشتراكية ـ الاتحاد السوفيتي ـ يوغسلافيا . جيكوسلوفاكيا ـ إلا ان تلك الموجة أخذت بالتراجع أمام ميول الاندماج المتسارعة وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية / الإقليمية .

ثانياً:- ان تراجع المسألة القومية في الطور الجديد من التوسع الراسمالي المعولم مهد الطريق أمام انبعاث الروح الوطنية خاصة في الدول القومية الجديدة ـ روسيا ـ الصين .. ـ التي سلكت طريق السوق الرأسمالي .

ثالثاً:- أفضى تراجع الفكر القومي العربي وتبعثر عدته السياسية الى التحالف مع الإسلام السياسي بأشكال مذهبية .

الهوامش

* تميزت الوحدة بين مصر وسوريا 1959 ـ 1961 باختلال الآلية السياسية / الاقتصادية المتحكمة بين بأطراف دول الوحدة .

** فشلت الناصرية رغم عنفوانها الثوري في بناء رؤية سياسية / اقتصادية لبناء علاقات متوازنة بين الدول العربية وبالعكس من ذلك شهدت العلاقات العربية توترات سياسية ونزاعات عسكرية .

*** اقترنت مساعي البعث في العراق في بناء دولة ـ المركز ـ القومية بحروب داخلية وغزوات خارجية أفضت الى غزو العراق واحتلاله بعد تدمير الدولة العراقية .

**** ان المداخلة تنحصر في تجربة حكم الشرعية الانقلابية ولا تتعرض الى دول الشرعية الوراثية .

***** انظر لطفي حاتم ، العولمة والمسألة القومية ، الحوار المتمدن 23 / حزيران 2009

النظم العربية وانهيار شرعيتها السياسية

أحدث الطور الرأسمالي المعولم كثرة من التغيرات السياسية / الاقتصادية منها حركة الاندماجات في مراكز الهيمنة الدولية ومنها نهوض دول رأسمالية جديدة أنتجتها انهيارات التجربة الاشتراكية ومنها ميل العالم نحو التكتلات الاقتصادية الدولية نحاول التقرب من التأثيرات التي احدثها التوسع الراسمالي على البلدان العربية محاولين تحديد رؤيتنا التحليلية لتلك التغيرات في عدد من الفروع الأساسية نراها في : -

الفرع الأول

السمات الأساسية للنظم السياسية العربية

عند استعراضنا لطبيعة الدول العربية ونظمها السياسية نجد هناك الكثير من السمات المشتركة التي تحكمت في نشأتها وتطورها التاريخي لهذا يمكن القول أن الدول العربية من الناحية التاريخية تعتبر دولا جديدة نسبيا نشأت بمساعدة خارجية اشترطها الطور الثاني من التوسع الراسمالي المتسم بالمنافسة بين مراكزه الدولية وبهذا المعنى فان نشوء الدول العربية لم تكن نتاجاً لصيرورة تاريخية نابعة من تطور المصالح الاقتصادية لمكوناتها الاجتماعية.

- ترافق بناء الدول العربية بمساعدة خارجية وسمة أخرى تجسدت في غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية / الثقافية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية .
- فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية من بناء موازنة سياسية / اجتماعية بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية.
- اتسمت النظم السياسية العربية باحتكار السلطة السياسية، غياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية انطلاقا من شرعيتين أساسيتين شرعية

وراثية وأخرى انقلابية تغلفت ـ الشرعيتين ـ بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية.

- تشارك كلا النموذجين ـ الوراثي والانقلابي ـ في احتكار الدولة للثروات الوطنية حيث زاوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية الأمر الذي ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة الى قوى طبقية طفيلية جديدة تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية.
- ان تحالف السلطة مع راس المال المتلاحم والفساد الاداري أضاف شروخا جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية وما أفرزه ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية .
- ترابطت سمات وخصائص النظم السياسية العربية المتسمة بالاستبداد السياسي مع سيادة أحزاب سياسية تسلحت بأيديولوجيات شمولية وأخرى عنصرية معتمرة الروح الانقلابية بدءاً من القوى القومية والأحزاب اليسارية وانتهاء بالقوى الإسلامية مترافقة ـ السيادة ـ وغياب التيار الليبرالي بسبب تبعثر قاعدته الاجتماعية وضعف فعاليته السياسية .

ان اللوحة السياسية لمنظومة البلدان العربية ـ السلطة ، الأحزاب السياسية ـ جرى عليها الكثير من التعديل بعد انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي وسيادة السوق الليبرالي حيث بات معروفا ان الطور الجديد من العولمة الرأسمالية وشروطه الاقتصادية وأيديولوجيته الليبرالية اجبر الكثير من الدول على الأخذ بهيكلة اقتصادية تستند الى ركائز أساسية

1. خصخصة قطاعات الدولة الإنتاجية / الخدمية
2. تحرير الدولة من وظائفها الاجتماعية إزاء تشكيلتها الاجتماعية.
3. السماح للشركات الدولية بالمشاركة في الاقتصاد الوطني بعد اعتماد الاقتصاد الحر وسياسية الأبواب المفتوحة .

لقد أحدثت إعادة هيكلة الاقتصاد واعتماد السوق الليبرالية في أغلب البلدان العربية الى كثرة من التبدلات الحاصلة على سلطة الدول وتشكيلتها الاجتماعية في كلا الشرعيتين الانقلابية والوراثية .

الفرع الثاني

النظم السياسية العربية وتبدلات قاعدتها الاجتماعية

أولا. الشرعية الانقلابية

1. الحقبة الثورية وبناء دولة الاستقلال الوطني

من المعروف ان سلطة الشرعية الانقلابية جاءت الى الحكم تحت شعارات ثورية قومية / وطنية منها التخلص من التبعية الكولونيالية ومنها الاستقلال الناجز والسيادة الوطنية ومنها التنمية الوطنية المستقلة ناهيك عن تبني الحقوق العربية في فلسطين ورفعها الى مصاف القضايا الاستراتيجية . ورغم أهمية تلك الشعارات إلا إنها تزامنت وثغرات كبرى تجسدت بكثرة من المؤشرات أولها ان سلطة الشرعية الانقلابية التي حملتها المؤسسة العسكرية لم تكن قادرة على صياغة برامج وطنية اجتماعية / اقتصادية. وثانيها تغليب القضايا القومية على المهام الوطنية حيث جرى توتير المشاعر القومية نحو المواجهة العسكرية مع الدولة العبرية . وآخرها إقصاء الحركات اليسارية والديمقراطية من المشاركة من الحياة السياسية الامر الذي أدى الى سيادة النهوج الاستبدادية وتواصل قوانين الطوارئ .

بعد الحروب الخارجية وفشل التجارب التنموية انتقلت دولة الشرعية الانقلابية الى ترسيخ سلطتها السياسية عبر بناء مستلزمات الدولة القطرية المقتدرة ولتحقيق هذا الغرض عمدت السلطة الى إجراءات أساسية أهمها : ـ

- إحداث تحولات اقتصادية / اجتماعية وطنية بهدف تعزيز شرعية الحكم (الثوري) وبهذا السياق يمكن القول ان التحولات الاقتصادية / الاجتماعية التي عمل العسكر على إحداثها والمتمثلة بهيمنة الدولة على الفعالية الاقتصادية / الخدمية ، الإصلاحات الزراعية في الريف ناهيك عن صيانة الثروة الوطنية أنتجت حراكا اجتماعيا / سياسياً رغم إنها ـ الإصلاحات ـ أعاقت تطور قوى القطاع الخاص وحدت من حركته السياسية .
- احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية أفضيا الى تحول الدولة الى رب عمل كبير يسعى الى ربط القوى المنتجة بقراراته البيروقراطية الهادفة الى تحجيم فعالية القوى السياسية التي باتت محكومة برؤى أيديولوجية لا يمكن الفكاك منها.

2. الشرعية الانقلابية وقاعدتها الاجتماعية

تزامن بناء سلطة الشرعية الانقلابية وتطور بنيتها الاستبدادية مع توظيف أعداد كبيرة من العاملين في قطاعات الدولة المختلفة خاصة أجهزتها الإدارية البوليسية / العسكرية الأمر الذي أنتج كثرة من التغيرات على صعيد بناء السلطة وتشكيلتها الاجتماعية والتي يمكن تأشيرها بالمحددات الآتية : ـ

- أفضت الروح العسكرية ومجافاة الحياة الديمقراطية فضلا عن الإجراءات الاقتصادية الاوامرية الى بناء وتعزيز سلطة الحزب الواحد الذي تشابك ومنظومة البلاد الإدارية / الأمنية / العسكرية وما نتج عنه من سيادة الاستبداد السياسي وتحول سلطة الشرعية الانقلابية الى سلطة بوليسية.
- احتكار السلطة وسياسة الاستبداد أديا الى تعزز البيروقراطية الحاكمة وتنامي دورها المزدوج المتسم بالهيمنة السياسية والإشراف على ملكية الدولة الاقتصادية الأمر الذي ساعد على تشكل شرائح طبقية جديدة نتيجة لتفشي الفساد الاداري والرشوة ـ عمولات مالية أو هدايا ـ الناتجة عن التعاملات مع الشركات الوطنية / الدولية بعد الانفتاح الاقتصادي.
- تحول الفئات البيروقراطية الى شرائح طبقية جديدة ترافق ونمو بطئ لفئات البرجوازية الوطنية الامر الذي أضفى سمات جديدة على القوى الاجتماعية الناهضة تمثل بفسادها وخراب نزعتها الوطنية.

ان المؤشرات التي جرى استعراضها أصابت دول الشرعية الانقلابية بالركود الاقتصادي السياسي الامر الذي أفضى في نهاية المطاف الى تحولات جديدة في بنى السلطة السياسية وقاعدتها الاجتماعية خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية وخيار التنمية الوطنية المتمحورة على الذات .

3. العولمة وسلطة الشرعية الانقلابية.

رافق بناء سلطة الشرعية الانقلابية الكثير من الإشكالات السياسية الاجتماعية الناتجة عن الركود الاقتصادي وتفشي البطالة بسبب السياسات الاقتصادية الفاشلة ناهيك عن هدر الثروات الوطنية على التسلح وبناء الأجهزة الأمنية / البوليسية .

لقد تفاقمت تلك المشاكل بعد تجاوب هذه الدول مع الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق الذي اشترطهما الطور المعولم من التوسع الراسمالي الذي شكل بداية لتهميش دول الشرعية الانقلابية وتشكيلتها الاجتماعية .

ان موضوعة تهميش دولة الشرعية الانقلابية وتشكيلتها الاجتماعية تستمد شرعيتها من الوقائع الآتية أدناه: ـ

- أفضى تخلي الدولة عن وظائفها الاقتصادية بعد اعتماد الليبرالية الاقتصادية والأسواق الحرة الى تحولات كبيرة في السياسة الاقتصادية الوطنية ونتائجها الاجتماعية أهمها تزايد اغتراب سلطة الدولة عن مكوناتها الاجتماعية وذلك بسبب تخلي الدولة عن التزاماتها الوطنية /الاجتماعية إزاء مواطنيها المتمثلة بالتشغيل وتطوير شبكة الضمان الاجتماعي خاصة للشرائح الاجتماعية الفقيرة التي جرى وضعها أمام خيارات صعبة.

- إن اغتراب سلطة الشرعية الانقلابية عن مكوناتها الاجتماعية جاء نتيجة لتحول القوى الاجتماعية الماسكة بالسلطة الى شرائح اجتماعية مستأثرة بالخيرات المادية خاصة تلك الفئات التجارية، المالية ، العقارية ومالكي الأرض الزراعية وفي هذا الإطار نلاحظ ان الشرائح الاجتماعية المتنفذة المتشابكة مع الجهاز البيروقراطي في الدولة ورغم تعدد فصائلها إلا ان بناءها ووحدتها الطبقية لم يكتملا بسبب حداثة تشكلها واعتمادها على سلطة الدولة في صيانة مصالحها الطبقية.

- توصيف طبيعة القوى الطبقية الحديثة الناهضة في بلدان الشرعية الانقلابية يكتمل بعد تحديد سماتها الجديدة والمتمثلة بكونها قوى طبقية غير منتجة ومنها ان شرائحها المالية تشكل الفئات الرئيسة القائدة للقوى الطبقية الجديدة ومنها ترابطها والشركات الدولية عبر ما يسمى بالوكالة التجارية . ومنها ان هذه القوى الاجتماعية الناهضة لم يكن بمقدورها التحول الى كتلة تاريخية وطنية بسبب ترابط تطورها الاقتصادي مع الشركات الاحتكارية الامر الذي وضع مسار تطورها السياسي / الاقتصادي في صلب ألازمات الاقتصادية الوطنية / الدولية التي يعيشها الاقتصاد العالمي.

- اعتماد دولة الشرعية الانقلابية على وصفات الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق وما أنتجه ذلك من ترابط الاقتصاد الوطني مع الشركات الدولية فضلا عن انتعاش الشرائح الطفيلية وتحكمها في توجهات سلطة الدولة أفضى الى تحول الكثير من القوى المنتجة الى قوى هامشية نتيجة لاختلال التوازن بين هياكل الدولة الاقتصادية وسيادة القطاعات الخدمية / الاستهلاكية.

- ان تفكك الروابط الاقتصادية السياسية بين القوى المنتجة والفاعلة اقتصاديا ساهم في تحولها الى كتل سكانية غير فاعلة اجتماعياً وما نتج عن ذلك من ميلين اساسيين الأول منهما هو تخلخل روابطها الطبقية والثاني تبعثر القوى والأحزاب السياسية المعبرة عن مصالحها بسبب غياب العدة الفكرية / التنظيمية للقوى الديمقراطية المتجاوبة والطور المعلوم من التوسع

الراسمالي وما نتج عن ذلك من تحول الكتل الشعبية الى الاحتجاج المعبر عنه بانتفاضات جماهيرية عفوية مناهضة للفقر والاستبداد السياسي.

- شكلت الطبقة الوسطى الرافعة الاجتماعية للحركات الثورية واليسارية فضلا عن مساندتها لسلطة الشرعية الانقلابية إلا إن الدور الاجتماعي للطبقة الوسطى تغير نتيجة التغيرات الاجتماعية التي أحدثها الطور الاخير من سلطة الشرعية الانقلابية الذي أدى الى حدوث حزمة من التحولات في بنية الطبقة الوسطى أهمها:

أ. التباين الكبير بين صفوفها بسبب اندماج أقسام منها مع الشرائح المنتفعة من التغيرات الجديدة وتحول الأغلبية منها الى صفوف الكتل السكانية الفقيرة والمعدمة.

ب. تزايد افتراق الطبقة الوسطى عن الدولة حيث ان لم تعد تشكل قاعدة اجتماعية للنظام بسبب اعتماد سلطة الدولة على القوى الطفيلية الجديدة.

ج. تشابك روحها الاحتجاجية مع انقسامها السياسي المرتكز على توجهات مختلفة منها الإسلامية ومنها الديمقراطية.

ان التغيرات الجديدة التي أفرزها الطور الجديد من التحول الراسمالي فضلا عن تفكك دول الشرعية الانقلابية أنتجت قضايا مهمة يمكننا إيراد الأهم منها:-

1. ان القوى والشرائح الطبقية الجديدة التي افرزها تفكك الشرعية الانقلابية لم يعد بوسعها فرض هيمنة وطنية بسبب ضعف قاعدتها الاجتماعية من جانب وغياب روحها الوطنية بسبب ترابطها مع الشركات الاحتكارية والفعاليات الخارجية من جانب آخر. كما أن افتقار الشرائح المالية الكمبورادورية والعقارية الى عوامل الهيمنة الوطنية اشترط الحماية الخارجية لسلطتها الجديدة الامر الذي نتج عنه ضياع القرار الوطني المستقل أو ما أسميته سابقاً بازدواجية السلطة.

2. تعيش سلطة الشرعية الانقلابية مرحلة انتقالية حيث يدور النزاع بين الطواقم العسكرية المندمجة في الجهاز البيروقراطي والراغبة في استمرار هيمنتها على سلطة الدولة ولكن بشرعية جديدة تستمدها من الاحتجاجات الجماهيرية وبين القوى الطبقية المنتفعة من التغيرات الاقتصادية الجديدة والمطالبة بالاستحواذ على القرارين الاقتصادي / السياسي .

3. تفضي الاحتجاجات الشعبية الى تغيرات في الأبنية السياسية للدولة فضلا عن احترام الشرعية الانتخابية التي تشكل احد ركائز الشرعية الديمقراطية إلا أنها لا تؤدي الى تحولات جذرية بسبب هشاشة الدول العربية وتفكك

مكوناتها الاجتماعية اللذين يشترطهما الطور المعولم من التوسع الراسمالي .

ثانياً. دول الشرعية الوراثية

التعرض لبنى الشرعية الوراثية يتمتع بأهمية كبيرة في الظروف التاريخية المعاشة وذلك لكثرة من الأسباب منها استقرارها السياسي / الاجتماعي النسبي المرتكز على البنية العشائرية ومنها الثروة النفطية لأغلب دولها ، ومنها قلة كثافتها السكانية واعتمادها على العمالة الوافدة وأخرها ترابطها الوثيق مع المراكز الدولية عبر اتفاقات عسكرية / اقتصادية .

استناداً الى تلك الأسباب نحاول التعرف على أهم السمات الناظمة للبنى السياسية / الاجتماعية لدول الشرعية الوراثية عبر الدالات التالية:-

1. الأشكال التاريخية للشرعية الوراثية .

نشأت الشرعية الوراثية وتطورت في بعض البلدان العربية من خلال شكلين تاريخيين الأول منهما نتج عن قيام بعض القبائل العربية في الحقبة الكولونيالية بحماية السواحل والطرق البرية الامر الذي مهد الطريق أمام تلك القبائل لبناء كيانات سياسية تتحكم في بناءها التقاليد القبيلية بعد رفع مستوى البناء القبلي الى تشكيل سياسي بحماية خارجية. وبهذا المعنى فقد شكل التشابك بين البنيتين العشائرية والسلطوية السمة الغالبة لأنظمة دول الخليج السياسية. أما الشكل الثاني من الشرعية الوراثية فقد نشأ نتيجة:

أ. مساومات تاريخية / دينية بين القوى الكولونيالية وحلفائها، مثل الدول الملكية في العراق سابقا والأردن، وجاء بنائها نتيجة للتقسيم الكولونيالي للدول العربية من جهة وبهدف الحد من الطموحات القومية للقوى العربية المساندة للشخصية العربية المرموقة الشريف حسين من جهة ثانية (1).

ب. نتيجة لشرعية سياسية / دينية جرى اعتمادها بين الحكام وبين القوى المحتلة كما نصت اتفاقية الحماية التي وقعها سلطان مراكش مولاي عبد الحفيظ 1912 مع الفرنسيين والتي وضعت نظاما جديدا (احتفظ بمركز الدين وهيبة السلطان التقليدية (2).

ان أشكال دول الشرعية الوراثية لا تتماثل في منظومتها السياسية بسبب اختلاف الظروف التاريخية لنشأة كلا النموذجين فضلا عن تطور تشكيلتهما الاجتماعية، وبهذا السياق يمكن التأكيد على تمتع دول الشكل الثاني من الشرعية الوراثية بمؤسسات تمثيلية من برلمان ورقابة دستورية على السلطات فضلا عن وجود أشكال من الديمقراطية السياسية ومنظمات المجتمع المدني بينما تفتقر دول

الشرعية القبيلية لمثل هذه المؤسسات رغم ظهور أشكال برلمانية وتنظيمات سياسية في الحقب الأخيرة .

2. الشرعية القبيلية وسلطتها السياسية

استنادا الى طبيعة القوى الاجتماعية المتحكمة في دول الشرعية القبيلية يمكن القول ان غياب الدولة بمعناها المؤسساتي أدى الى احتفاظ (الدولة) بسماتها الأولية المتمثلة بازدواجية سلطتها السياسية المتمثلة بتحكم الروح القبيلية في فعالية سلطة الدولة السياسية . ويبدو هذا التوصيف واضحاً خاصة في مجال بناء الأجهزة الإدارية للدولة فضلا عن مؤسساتها (التمثيلية) التي لا زالت تتمتع بتعدد دوائر صنع القرار فيها وبهذا المعنى نستطيع القول أن هناك تشابها ملحوظاً بينها وبين الدول الشمولية التي تتعدد مصادر صنع القرارات الأمنية فيها.

تتمثل ازدواجية سلطة القبيلة المتداخلة مع سلطة الدولة في سيادة الروح الأبوية الراعية المتحكمة في حل النزاعات الناشئة بين أفراد القبيلة السائدة ناهيك عن نزاعاتها مع القبائل الحاكمة، وبهذا المسار نرى أن هيمنة سلطة القبيلة المتداخلة وسلطة الدولة تعتمد على ثلاث ركائز أساسية تتمثل بـهيمنة اجتماعية تغذيها العادات والأعراف القبلية وأخرى هيمنة اقتصادية تمثلها سيطرة الطواقم المتنفذة في القبائل الحاكمة على الفعالية الاقتصادية للدولة، وثالثة سيادة سياسية تتمثل بسيطرة أبناء العشائر المتنفذة على السلطة السياسية .

ان التوصيف المشار إليه يفسر الى حد ما طبيعة الاستقرار السياسي / الاجتماعي السائد في هذه البلدان .

3. **الشرعية القبيلية وتشكيلتها الاجتماعية**

غياب النزاعات الاجتماعية المرتكزة على المصالح الطبقية في دول الشرعية القبيلية يستند على موقع القبيلة الاجتماعي الحاضن للنزاعات العشائرية التي تعبر في مضامينها عن نزاعات اجتماعية في بنى القبائل الحاكمة. وبهذا المعنى تنمو في التشكيلة القبيلية تمايزات بين الشرائح الطبقية الجديدة الناهضة بمساعدة السلطة القبيلية وبين القوى المزاحة تدريجيا من السلطة والثروة ويتجلى هذا التمايز بطموح القوى المزاحة بضرورة كسر الهيمنة العشائرية على سلطة الدولة وإفساح المجال لجميع الفئات الاجتماعية للمساهمة في صنع القرار السياسي. وبهذا المسار يمكن التأكيد على ان تلك القوى الاجتماعية (المتمردة) لا يرقى بنائها الطبقي الى مستوى الطبقات البرجوازية التي شكلت قاطرات تاريخية للدفاع عن مصالحها عبر هيمنة سياسية / اقتصادية وطنية .

تتطور شرائح الطبقة الاقتصادية السائدة في سلطة الشرعية القبيلية انطلاقا من علاقاتها مع مالكي القرار السياسي من خلال ترابطاتها القبيلية أو المساندة الرسمية لأنشطتها الاقتصادية، ولهذا فان الطبقة الاقتصادية السائدة تتشكل من ثلاثة قطاعات أساسية اولها الفئات العقارية المتنفذة في قطاعي السياحة والخدمات التي تشكل الشريحة الكبرى في الدول الخليجية، وثانيها الشريحة التجارية المتحكمة بالاستيراد والتصدير عبر شركات الوكالة والمترابطة مع الشركات الدولية واخرها الشريحة المالية التي تشكل القوة القائدة لبقية الفصائل الطبقية باعتبارها المالك الفعلي للسلطة السياسية .

ان تحديدنا للشرائح الاجتماعية المتنفذة في التشكيلة الاجتماعية القبيلية يكتمل إذا تعرضنا لطبيعة القوى العاملة في الدول الخليجية حيث نجدها تتوزع بين قطاع الخدمات و الشركات التجارية فضلا عن المشاريع الحكومية والأهلية حيث تشكل العمالة الوافدة القسم الأكبر من قوة العمل الناشطة.

ابتعدت الكتلة العمالية الناشطة عن خوض احتجاجات نقابية أو اجتماعية بسبب قوانين الإبعاد، إلغاء عقود العمل، ناهيك عن تبعثرها ـ العمالة الوافدة ــ على قطاعات خدمية.

تتوزع الطبقة الوسطى المدينية في بلدان الشرعية القبيلية على الوظائف الإدارية والخدمية والمهن الحرة فضلا عن تمركزها في جهاز الدولة البيروقراطي الاداري / العسكري الذي ـ التمركز ـ لم يكن بمعزل عن الولاء العشائري والروح القبيلية رغم دعوات الكثير من منتسبي هذه الطبقة الى التغيير والاعتماد على عنصر المواطنة والكفاءة المهنية .

استناداً الى تلك الملاحظات المكثفة يمكننا إيراد بعض الاستنتاجات أهمها :ـ

1. بسبب اقتصادها ألريعي وسوقها الحر المتلاحم والشركات الاحتكارية لم يجر تفكيك هيمنة الدولة على القطاع العام النفطي رغم خصخصة بعض أجزاءه لكونه الركيزة الرئيسة لإدامة هيمنة النخب الحاكمة في دول الشرعية القبيلية .
2. سيادة الروح القبيلية وشدة الروابط الأسرية للنخب الحاكمة فضلا عن ملكيتها للثروة الوطنية أبطأ سير التغيرات الاجتماعية والسياسية في دول الشرعية القبيلية.
3. رغم ارتباط دول الشرعية القبيلية بالمنتجات التكنولوجية الحديثة التي أنتجتها الموجة الجديدة من التطور العلمي والتكنولوجي إلا إنها لم تتأثر بمنتجات الليبرالية الجديدة الفكرية السياسية خاصة ما متعلق بإعادة بناء شرعيتها السياسية انطلاقا من الديمقراطية وحقوق الإنسان .

الفرع الثالث

الحركة الديمقراطية العربية وآفاق تطورها

ان تحليل طبيعة النظم السياسية العربية وتحديد سمات القوى الاجتماعية الفاعلة فيها يشترط بناء إطار فكري يحيط بآفاق تطور سلطة الدولة العربية في الطور المعولم من التوسع الراسمالي وبهذا المنحى نحاول استشراف أفاق التغيير الديمقراطي انطلاقا من المواقع التي تحتلها القوى الاجتماعية المناهضة للتهميش واحتكار السلطة في الدول العربية عبر الدالات الآتية :-

- يسعى الطور المعولم من التوسع الراسمالي الى بناء عوامل إلحاق الدول العربية بالتكتلات الدولية ومنعها من التحول الى دول ديمقراطية قوية تستند بنيتها السياسية الى توازن مصالح مكوناتها .
- تهميش الدول العربية وإلحاقها بالتكتلات الاقتصادية يشترط تفكيك التشكيلات الاجتماعية من خلال بعثرة قواها المنتجة بعد تحول الاقتصادات العربية الى اقتصادات استهلاكية غير منتجة تستمد تطورها من أنشطة الاستيراد والوكالة فضلا عن تطور قطاع الخدمات المرتكز على الملكية العقارية .
- مباركة المراكز الدولية الكبرى استثمار المطالبات الشعبية بإعادة بناء الشرعية الوطنية للنظم السياسية العربية يتناسب ومصالحها الإستراتيجية المرتكزة على مساندة القوى الطبقية الناهضة والمتحالفة شركاتها الدولية.

استنادا الى تلك المؤشرات العامة يواجهنا الإشكال الآتي:

هل ان مساندة الخارج لعمليات بناء النظم السياسية العربية يفضي الى التوافق الاجتماعي وانهيار مستلزمات الكفاح الوطني الديمقراطي؟

محاولة الإجابة على ذلك الإشكال الكبير تكمن في الموضوعات الآتية : -

1. رغم تهميش القوى الطبقية المنتجة وتفكك منظماتها النقابية وقواها السياسية بفعل سياسة الخصخصة واقتصاد السوق إلا ان رقعة النزاعات الاجتماعية تتسع بشكل كبير بحيث تضم قوى اجتماعية جديدة بسبب اتساع الاستقطاب الاجتماعي واستحواذ القوى الحاكمة على السلطة السياسية والثروة الوطنية.

2. تفكك شرعية النظم السياسية المرتكزة على احتكار السلطة والأخذ بإصلاحات شكلية عبر الشرعية الانتخابية يشكل مرحلة انتقالية نحو الشرعية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة السياسية الامر الذي يتطلب تشكيل جبهات اجتماعية واسعة متعددة الطبقات الاجتماعية والسياسية تستمد كفاحيتها من ركائز عامة وشاملة أهمها: ـ

أ. إعادة بناء الدولة على اساس الشرعية الديمقراطية المتضمنة التداول السلمي للسلطة، فصل السلطات، حرية الرأي وإطلاق الحياة الحزبية المرتكزة على الشرعية الانتخابية .

ب. إعادة دور الدولة الاقتصادي المتمثل بصيانة ثروات البلاد الأساسية والمشاركة الفاعلة في بناء القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية .

ج. ربط الإصلاح السياسي الديمقراطي بإصلاح اجتماعي يستمد فعاليته من شبكة ضمانات اجتماعية تخفف من حدة الاستقطاب الاجتماعي المتنامي في الدول العربية .

الهوامش

1. بعد إقدام الدول الكولونيالية على اقتسام الدول العربية وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو 1916 وتخفيفاً لمطالبة شريف مكة الحسين الكبير بدولة عربية مركزية واحدة، جرى إنشاء دول وراثية في العراق والأردن

2. لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم موسكو، دون سنة نشر.

المطلب الرابع

الإحتجاجات الشعبية وسياسة دول الخليج العربية

يجهد الكثير من الباحثين والكتاب والصحفيين في تحليل أسباب ونتائج الاحتجاجات الشعبية وأثرها على مستقبل الدول العربية وتشكيلاتها الاجتماعية وإذا كانت هذه التحليلات والتفسيرات قد انطلقت من مواقع أيديولوجية مختلفة إلا ان القاسم المشترك فيها الترحيب والمباركة لمطالبات الهبات الشعبية باعتبارها مطالبات مشروعة تنبع من رفض القمع والاستبداد المرافق لمسيرة الدولة العربية ورغم التفسيرات المتعددة للاحتجاجات الشعبية إلا ان رؤى الجمهرة الواسعة من الكتاب والباحثين اختصرت على اللحظة التاريخية الراهنة ولم تعر انتباهاً لكثير من الموضوعات التي تغني الرؤية العلمية وتضعها في المواقع البحثية الجادة. ومن تلك الموضوعات على سبيل المثال طبيعة القوى الطبقية الحاملة لتلك التغيرات وتحديد ماهية الإجراءات الاجتماعية التي تنشدها القوى المحتجة، التوقف عند استثمار الاحتجاجات من قبل السياسة الدولية، ومحاولة وضع نتائجها لخدمة المصالح الدولية. وقبل هذا وذاك، الدور الخليجي الناشط في تأييد ودعم تلك الاحتجاجات وتوظيفها لصالح توجهاته الاستراتيجية، وغيرها من القضايا الفكرية الجديرة بالاهتمام والمتابعة .

على اساس تلك الرؤية العامة أحاول تضمين مساهمتي المكثفة بعض الرؤى النقدية ارتباطا بتطور الدولة الوطنية وطبيعة قواها الاجتماعية الفاعلة وصولا الى المرحلة المعاصرة متوقفاً عند سماتها الجديدة ارتباطا بالطور الجديد من العولمة الرأسمالية. *

الفرع الاول

موضوعات حول الدولة الوطنية ومراحل بناءها

من المعروف ان الدول الوطنية في البلدان العربية مرت بمراحل تاريخية ثلاث الأولى نشوء الدول الوطنية بمساعدة خارجية بعد اقتسام العالم بين الدول الكبرى في المرحلة الكولونيالية حيث شكلت كثرة من الشرائح الاجتماعية ـ رجال

الدين، تجار، طلبة، موظفين في دوائر الدولة الوليدة ـ قوىً مناهضةً لازدواجية السلطة المتمثلة بالوافد الخارجي والقوى المتحالفة معه وبذات المنحى نهضت البرجوازية الوطنية وتيارها الليبرالي في مواجهة القوى الاستعمارية. أما المرحلة الثانية من تطور الدولة الوطنية فتمثلت بدولة حركة التحرر الوطني التي سادت فيها الأيديولوجيات الكبرى المتمثلة بتيارين كبيرين ـ اشتراكي وقومي ـ حملا حزمة من الوقائع أهمها انعكاس النزاعات الدولية على تطور الدولة الوطنية وخيارها الاجتماعي، وثانيها سيادة النزاع الايديولوجي الذي عكس غياب الحركة الجماهيرية القادرة على حسم النزاع مع الخارج لصالح التطور الوطني وذلك بسبب ضعف القوى الاجتماعية صاحبة التغيير ـ الطبقة العاملة ـ والبرجوازية الوطنية ـ الامر الذي أعطى القيادة السياسية للطبقة الوسطى وفكرها الايديولوجي وأخرها قيام المؤسسة العسكرية بدورها الانقلابي لفك الاشتباك مع الهيمنة الخارجية .

ان بناء دولة التحرر الوطني ترافق وكثرة من السمات العامة منها، انقسام النظم السياسية العربية الى نظم جمهورية وأخرى ملكية، سيادة القمع السلطوي للنظم العسكرية الوطنية، هيمنة النزاعات الأيديولوجية في الحياة السياسية بين التيارات الفكرية، هيمنة الدولة على الثروات الوطنية .... الخ من السمات والخصائص .

لقد ترافق الطور الأخير من تطور دولة التحرر الوطني مع تبدل العلاقات الدولية التي انتقلت من ازدواجية خيار التطور الاجتماعي الى وحدانية التطور الراسمالي وما افرزه ذلك من تغيرات جديدة على مسار دولة التحرر الوطني وتشكيلتها الاجتماعية. استنادا الى محتوى دولة التحرر الوطني يمكن الاشارة الى أهم سماتها عبر الموضوعات التالية :ـ

- انخراط معظم القوى الاجتماعية في الكفاح الوطني تحت شعارات الاستقلال والحرية والتقدم الاجتماعي.
- اعتماد الأحزاب السياسية وقواها الاجتماعية على برامج اجتماعية وشعارات وطنية / ديمقراطية.
- سيادة الطبقة الوسطى وتياراتها الأيديولوجية في الحياة السياسية .
- الغياب القسري للبرجوازية الوطنية الناتج عن هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية والتجارية.
- سيادة القمع السلطوي في النظم السياسية الجمهورية والوراثية وانسداد الأفق السياسي للتغير الديمقراطي.

ان الملاحظات الفكرية / السياسية المختزلة تشكل لنا مدخلا لدراسة الفترة المعاصرة من تطور الدولة الوطنية العربية والتي أحاول وضعها في أطر فكرية سياسية تفسر حسب ما أزعم ما يجري اليوم من تطورات جديدة .

أفرزت المرحلة المنصرمة من تطور دولة حركة التحرر الوطني العربية كثرة من الإخفاقات لعل أبرزها احتكار السلطة وسيادة القمع السياسي اللذان أفضيا الى حالة من اليأس والإحباط لدى غالبية النخب الفكرية والسياسية إضافة الى تضافر كثرة من العوامل السياسية والاقتصادية التي يمكن التعرض الى البعض منها : ـ

- لم تستطع دولة حركة التحرر الوطني أنتاج رؤية وطنية ترقى الى مستوى بناء دول عصرية تنطلق من حماية مصالحها الوطنية .
- غياب الرؤية الوطنية لدى النظم السياسية العربية أفضى الى اعتماد سياسات اقتصادية مرتكزة على نهجين للتطور، احدهما مستنسخ من التجربة الاشتراكية المستندة الى هيمنة الدولة على الاقتصاد والثروة الوطنية والثانية معتمدة على وصفات رأسمالية تتجاوب ومصالح الشركات الاحتكارية، وبهذا المعنى يمكن القول ان النظم السياسية العربية افتقرت الى قوى اجتماعية ترقى الى مستوى المهام التاريخية المتجاوبة ومصالح البلدان العربية.
- ترابط ضياع الرؤية الوطنية في الجمهوريات العربية وسيادة قوى بيروقراطية استمدت ثرواتها من تحالف السلطة والفساد مع الشركات الاحتكارية .
- ان المضمون السياسي والاجتماعي للنظم السياسية في الجمهوريات العربية ترافق وتطور أخر في الدول الملكية وبالتحديد منها الدول الخليجية التي ترابط نموها بسيادة الاستبداد وتقاسم الثروات النفطية مع الشركات الاحتكارية .

ان المعطيات المشار إليها تجبرنا على التوقف عند أسباب هجوم الدول الخليجية على دولة التحرر الوطني العربية عبر موضوعات فكرية سياسية مختزلة .

الفرع الثاني

الدولة الخليجية روح سلفية ونزعات كسموبولوتية

أفضى تحالف الطبقة المالية المتحكمة في الحياة السياسية / الاقتصادية مع رأس المال الدولي، الى إعاقة الانتقال من قيم القبيلة الى الروح الوطنية، ولهذا نلاحظ تشابكاً بين الروح القبلية والنزعة الكسموبولوتية عند الأسر الحاكمة في الدول الخليجية النفطية. بكلام آخر لم تستطع هذه الأسر من بناء وطنية تتطلع الى تقاربات قومية .

التحالف الخليجي مع رأس المال الدولي، ورغم ارتكازه على دول وتشكيلات قبيلية، إلا ان تطور تلك الدول ارتبط بتوجهات السياسة الاقتصادية للشركات الاحتكارية ودولها الكبرى .

ارتبطت السمات المشار إليها بميزة أخرى تمثلت بتحالف السلطات الخليجية وروحها القبيلية مع السلفية الإسلامية، الامر الذي أفضى الى كبح نمو قوى ديمقراطية فاعلة.

تلازم تحالف السلطة الخليجية مع السلفية الإسلامية، إتسم بسمة ثالثة تجسدت في نقل الكفاح السلفي الى خارج حدود الدول الخليجية، عبر تعزيز صفته الأممية ودعمه بالمال والفتاوى الجهادية. وبهذا المعنى فان النزعة الإرهابية للسلفية الإسلامية التي مولتها وباركتها الدول الخليجية أدت الى انتشار الأساليب الإرهابية البديلة عن الكفاح الوطني الاجتماعي الملموس. بكلام ملموس تسعى السلفية الإسلامية في الظروف الراهنة الى تخريب المطالبات الديمقراطية بهدف تحويلها الى نزاعات طائفية.

ان تحالف رأس المال الخليجي والحركات السلفية الإسلامية أنتج كثرة من التأثيرات والتشابكات بين القضايا الوطنية والدولية نشير الى البعض منها :-

- أدى تحالف رأس المال الخليجي مع التيارات السلفية ونهجها الإرهابي الى تسلح السياسية الدولية بمبادئ قانونية تعني بمكافحة الإرهاب وما نتج عن تلك القواعد القانونية من سياسة التدخل في الشؤون الداخلية والقيام بالحروب والحصارات الاقتصادية.
- أفضى التحالف الخليجي مع الحركات السلفية الى محاربة التيارات العلمانية وإعاقة كفاحها الهادف الى بناء أنظمة علمانية ديمقراطية وبهذا المعنى فان التطرف السلفي والنزاعات الإقليمية أفضت الى استلام أحزاب إسلامية لسلطة الدولة في منطقة الشرق الأوسط، وما

نتج عن ذلك من تعزز السمة الدينية لنظم سياسية مثل السعودية وإيران وإسرائيل ناهيك عن الروح الإسلامية لحزب الرفاهية في تركيا .

- ان تطور التوجهات الدينية في النظم السياسية ترافق وانتشار الأحزاب الإسلامية الطائفية، الامر الذي أضعف قدرة الأحزاب العلمانية الديمقراطية على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.
- تكتسب الموضوعات الفكرية / السياسية المشار إليها مضمونا جديداً في التطورات السياسية الراهنة يتمثل عبر مشاركة رأس المال الخليجي المتحالف وبنية الشركات الاحتكارية الدولية في الحد من تجذر مطالبة الحركات الاحتجاجية عبر سياسة الاحتواء المتمثلة بطريقين الاول منهما المساعدات الاقتصادية الخليجية المرتكزة على سيادة السوق الرأسمالي في محاولة لبناء تحالف بين القوى الاقتصادية المتنفذة في الدول العربية الساعية الى الإصلاح وبين رأس المال الخليجي المترابط وسياسة الشركات الدولية. أما الطريق الثاني فيمكن تلمسه عبر تقوية التيارات السلفية وتكييف حركات الإخوان المسلمين لغرض زيادة تأثيرهم السياسي ضمن الشرعية الديمقراطية في محاولة للحد من المطالبات الديمقراطية للحركات الشعبية . **

الفرع الثالث

الاحتجاجات الشعبية وسماتها التاريخية

من المعروف أن الموجة الجديدة من الاحتجاجات الشعبية كانت نتاجاً لحركة التوسع الراسمالي المتسم بالتهميش والإقصاء لكثرة من القوى والطبقات الاجتماعية، الامر الذي أعطى حركة الاحتجاج طابعاً متخطيا لحدودها الطبقية ومتجاوزا لبرامج الأحزاب السياسية ونظمها الفكرية. بهذا المسار قدمت حركة الاحتجاج نمطاً جديداً من الممارسة السياسية تمثل بابتعاد الحركة الشعبية عن النزعات العنفية *** رافضةً بذلك نهجا إرهابيا معتمدا من قبل التيار الإسلامي السلفي المتحالف ورأس المال الخليجي .

إن نبذ الحركات الشعبية السلمية لنهج العنف والإرهاب، زود الدول الكبرى بمبررات قانونية / سياسية للتدخل في النزاعات الوطنية. وبهذا السياق تعزز مفهوم حماية المدنين بمضامين جديدة ترتكز على مساندة المنظمات الدولية ـ مجلس الامن، منظمات حقوق الإنسان، المحاكم الدولية ـ لمطالب القوى المطالبة بالتغيير بغض النظر عن مطالبها السياسية وبناها الفكرية، الامر الذي يعني

محاولة توظيف الحركات الشعبية الاحتجاجية لصالح السياسيات الاستراتيجية للدول الكبرى . ****

ان محاولة تحويل الاحتجاجات الشعبية الى شأن من شؤون السياسة الدولية يتجاوب والمساعي الجديدة لرأس المال الخليجي الكسموبولوتي المترابط والشركات الاحتكارية والهادف الى إعادة بناء التحالفات السياسية العربية والمشاركة الخليجية في الأسواق الوطنية العربية بعد تغيير أنظمتها السياسية خاصة تلك البلدان التي لا تملك قوى اجتماعية منظمة قادرة على بناء سياسة اقتصادية وطنية متوازنة . *****

ان عفوية حركة الاحتجاجات الشعبية الجديدة الناتجة عن التهميش والإقصاء تطرح علينا الموضوعة الفكرية التالية:

" هل تشكل تلك الاحتجاجات عتبة نحو بناء أنظمة ديمقراطية حقيقية تدفع دولة حركة التحرر الوطنية نحو بناء تنمية وطنية لصالح مكونات تشكيلتها الاجتماعية؟"

لغرض التقرب من مضامين الأسئلة المثارة دعونا نشير الى بعض الرؤى الفكرية الهامة: ـ

- ركزت المطالبات الشعبية على إعادة بناء النظم السياسية للدولة الوطنية ورغم تزاوج مطالب الناس بالحرية والديمقراطية مع المطالب الاجتماعية التي شكلت الدافع الأساسي للحركات الاحتجاجية إلا ان الحركات الاحتجاجية لم تطالب بإلغاء التهميش الرأسمالي واستبداله بتنمية وطنية. بكلام آخر ان الديمقراطية السياسية التي تطالب بها الحركات الشعبية تفضي الى إعادة رسم خارطة النزاعات الاجتماعية بما يسمح للأحزاب الوطنية من أعادة تحالفاتها السياسية على ضوء الشرعية الانتخابية .
- ان الديمقراطية السياسية والشرعية الانتخابية الملازمة لها تقود الى بناء الدولة ونظامها السياسي على ضوء المصالح الطبقية للقوى المهيمنة اقتصاديا والمتنفذه سياسياً ورغم ذلك نشير الى ان النظم السياسية الجديدة المنبثقة من الحركات الاحتجاجية ستعبر بهذا الشكل أو ذاك عن مراعاة المصالح الوطنية لقواها الاقتصادية المتنفذة فضلا عن مصالح القوى الاجتماعية التي أرهقتها السياسة الاقتصادية لليبرالية الجديدة وما يتطلبه ذلك من ضرورة بناء شبكة ضمانات الحماية الاجتماعية التي لا ترقى الى مرحلة التوازن الاجتماعي بين القوى التشكيلة الاجتماعية للدولة العربية .

أن تعدد الشرائح والطبقات الاجتماعية المساهمة في حركة الاحتجاجات الشعبية وغياب قيادة وطنية موحدة يضع تلك الحركات اتجاه خطرين كبيرين يهددان مطالبها الوطنية ـ الديمقراطية الاول منهما يتجسد في محاولة توظيف نتائج الحركات الشعبية لصالح مشاريع التبعية والإلحاق التي يعمل رأس المال الخليجي والدولي على تحقيقها، والخطر الثاني يتمثل بتحول نتائج تلك الانتفاضات الى نزاعات داخلية بشعارات طائفية تهدد ليس النظم السياسية الجديدة بل التشكيلة الاجتماعية برمتها .

استناداً الى الموضوعات الفكرية الناظمة لبنية المقال التحليلية يمكننا صياغة الاستنتاجات الآتية : ـ

1. تسعى النزعة السلفية المتحالفة ورأس المال النفطي الى تفكيك التشكيلات الاجتماعية للنظم السياسية العربية وتوزيعها على المنظمات الأهلية ـ الطائفة، العشيرة ـ حيث تشكل تلك المنظمات المحيط الاجتماعي الضامن لإدامة سلطتها السلفية .
2. تشكل الديمقراطية القبيلية المتحالفة مع السلفية السياسية تراجعا الى ما قبل بناء الدولة الوطنية الامر الذي يشترط تعرية جذورها الفكرية ونتائجها الاجتماعية .
3. غياب الكتلة السياسية القائدة للاحتجاجات الشعبية أدى الى فتح الأبواب أمام تعدد خيارات التطور الوطني وما يحمله ذلك من إمكانية إجهاض التطلعات الشعبية لبناء دولة الديمقراطية والأمن الاجتماعي .

الهوامش

* كنت قد تطرقت الى الاحتجاجات الشعبية عبر العديد من الدراسات في الثقافة الجديدة الاحتجاجات الشعبية وبناء الشرعية الديمقراطية، كذلك في الحوار المتمدن منها: الاحتجاجات الشعبية واختلال التوازنات الإقليمية، الحركات الشعبية ونتائجها السياسية / الفكرية .

** ان السياسة الجديدة لدول التحالف الخليجي لم تقتصر على العربية السعودية كما في السابق بل تبعتها الدول الخليجية الصغيرة ـ قطر، الإمارات العربية، الكويت ـ في الدخول الى حلبة النزاعات الإقليمية والدولية بشكل فاعل .

*** قدمت الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس دروسا تمثلت في جعل الشارع برلماناً وطنيا بديلا عن مؤسسات الدولة لإجبار السلطات الحاكمة على الاستجابة لمطالب الحركات الشعبية المشروعة .

**** أصبح التدخل في الشئون الداخلية للدول الوطنية سياسة رسمية للدول الكبرى خاصة بعد توظيفها شعارات الديمقراطية التي تطالب بها الحركات الشعبية لصالح توجهاتها الاستراتيجية .

***** تساهم السياسة الخليجية في المحاولات الدولية الجارية لتغيير النظم السياسية لدول التحرر الوطني عبر التنسيق الدبلوماسي في المحافل الدولية فضلا عن المساندة والتمويل المالي لكثير من الحركات السلفية ناهيك عن التنسيق الإعلامي بين القنوات الفضائية الأجنبية والخليجية الحاضنة لسياسة التهويل والتحريض .

المبحث الثاني

التوسع الرأسمالي والدولة العراقية

المطلب الأول

السلطة والتغيرات الاجتماعية في العراق

ليس هناك تشكيلة اجتماعية في الشرق الأوسط عانت من ضياع الأمن السياسي والاجتماعي مثل التشكيلة العراقية ويعود ذلك الى كثرة من العوامل والأسباب منها موقع العراق الجغرافي وثرواته الوطنية ومنها التداخلات الخارجية والنزاعات الداخلية ومنها الروح السجالية للمواطن العراقي وتجذرها في حياته الفكرية ومنها العنف السلطوي المتواصل في منظومة العراق السياسية.

انطلاقاً من تلك الأسباب وغيرها تواجه الباحث كثرة من الأسئلة المهمة أبرزها ما هي تأثيرات تلك العوامل في استقرار بنية العراق الاجتماعية / الاقتصادية؟ وما تأثيرات ذلك في بناء الدولة العراقية وشرعيتها السياسية ؟ وأخيرا ما هي مستلزمات بناء دولة عراقية تستند الى موازنة المصالح الاجتماعية في التشكيلة العراقية ؟

في محاولة للتقرب من الإشكالات المثارة لابد من معالجتها على منهجية تتلازم والمراحل التاريخية التي مرت بها الدولة العراقية من خلال موضوعات فكرية / سياسية مكثفة .

الفرع الأول

التشكيلة العراقية عشية ظهور الدولة الوطنية (*)

قبل الحديث عن سلطة الدولة في العراق وتدخلاتها في بناء التشكيلة الاجتماعية لابد لنا من إيراد بعض الملاحظات التي أزعم إنها تشكل مدخلا فكريا يساعد على إيضاح جوهر التبدلات الاقتصادية الاجتماعية وتأثيراتها اللاحقة : ـ

الملاحظة الأولى:ـ بات معروفاً إن العراق لم يكن مجتمعا موحداً في أواخر الدولة العثمانية بل كان ولايات تابعة للباب العالي تحكم من قبل الولاة العثمانيين وإن كل ولاية لها تشكيلها الاجتماعي الخاص المرتبط بكثرة من المحددات

والتقاليد الاجتماعية والطائفية وبهذا المسار فان الأرض كانت الشكل الأساسي للملكية التي اتخذت الأنماط الآتية :-

- ملكية الدولة للأراضي الأميرية التي يجري توزيعها بين المقربين من الولاة العثمانيين عبر الحيازة أو التملك وما نتج عن ذلك من ظهور فئة ملاكي الأراضي المقربين من سلطات الدولة العثمانية.
- ظهور فئة ملاكي الأراضي ترافق ونمو فئات فلاحية بسبب محاولة الولاة العثمانيين توزيع الأراضي الأميرية تحت بند الحيازة على القبائل البدوية لغرض إسكانهم في المناطق الزراعية الامر الذي أفضى الى تغيرات لاحقة في البنية القبيلية للعشائر التي جرى توطينها .
- الملكية العشائرية للأراضي التي كانت ملكية شبه عامة توزع بين الأسر الفلاحية لغرض زراعتها تمشياً مع أعراف عشائرية.
- ملكية الإبل التي كانت بحوزة القبائل في مناطق العراق الغربية ورغم عدم استقرار تلك القبائل إلا في فترات لاحقة إلا أنها شاركت بفعالية في الإحداث والنزاعات العراقية.

الملاحظة الثانية :- أنتجت أشكال الملكية في العراق كثرة من المراتب والشرائح الاجتماعية منها على سبيل المثال الفئة الحاكمة التي تتمتع بسلطة القرار العسكري والإداري والحائزة على قسم من الأراضي بهدف استثمارها ، ومنها فئة التجار في ولايات العراق الثلاث الموصل وبغداد والبصرة، المترابطة مصالحها مع المؤسسة الإدارية للوالي العثماني. ومنها فئة الوجهاء الذين يستمدون مكانتهم من المؤسسة الدينية والتجارية ناهيك عن وجهاء العشائر والقوى الفلاحية المنتجة .

الملاحظة الثالثة: - إن التقسيم النائج عن الملكية والوجاهة الاجتماعية والمكانة العشائرية أعقبه تقسيم آخر استند الى انتماءات طائفية فنرى هناك الطائفة السنية التي تتشارك والمؤسسة العثمانية الولاء والهيمنة على مؤسسات الولايات العراقية الثلاث. وهناك الطائفة الشيعية التي امتنعت عن الاعتراف بالسلطة العثمانية وترابطت أعيادها واحتفالاتها مع الجارة الشيعية إيران الامر الذي أخر اندماجهم بالحياة السياسية.

الملاحظة الرابعة :- إن تعدد الانتماءات الطائفية في تشكيلة العراق الاجتماعية ترافق وتعدد عرقي من العرب والأكراد والتركمان والآشوريين وما نتج عن ذلك من تعدد اللغات والأعياد والمناسبات.

إن تعرضنا لأشكال البني والتشكيلات الأهلية في العراق عشية ظهور دولته الوطنية يقودنا الى بعض الاستنتاجات الضرورية منها: -

- لم يشكل العراق في أواخر الدولة العثمانية ملامح تشكيلة عراقية قابلة للتوحد وذلك بسبب تعدد أشكال المُلكية التقليدية الناتج عن بطئ تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية.
- سيادة الأعراف والتقاليد والفتاوى الدينية في الحياة اليومية وغياب القوانين المشتركة لهذه التشكيلات المختلفة .
- أفضى التعدد الطائفي والقومي الى سيادة الانتماءات الطائفية والعرقية والعشائرية الأمر الذي أدى الى إعاقة بناء الهوية الوطنية.

خلاصة القول، إن التشكيلات العراقية التي تتنازعها الولاءات والانتماءات المختلفة والتي تسيرها الأعراف والتقاليد والفتاوى الدينية لا تسمح بوجود تشكيلية عراقية يوحدها الولاء للوطن العراقي .

الفرع الثاني

التشكيلة العراقية في المرحلة المَلكية

إن سمات التشكيلات العراقية إن صح التعبير استمرت في التبلور حتى ظهور الدولة العراقية نتيجة لاقتسام العالم بين المراكز الرأسمالية الأوربية لذلك لابد لنا من متابعة سمات التشكيلة العراقية في المرحلة المَلكية ارتباطا بمفصلي السلطة والمُلكية عبر موضوعات محددة منها: ـ

- اعتماداً على البنية البيروقراطية الإدارية الموروثة من العهد العثماني جرى بناء الدولة العراقية بعد استبدالها ببنية إدارية / عسكرية إنكليزية ـ هندية تتلازم والمصالح الاقتصادية الاجتماعية للوافد البريطاني.
- أفضى الاعتماد على البنية البيروقراطية الإدارية الموروثة الى تكريس الطابع الطائفي للسلطة الناشئة استناداً الى طبيعة الفكر السياسي المتحكم بنهج الطائفتين الشيعية والسنية فبالوقت الذي استندت فيه انتفاضة عام 1920 العراقية الى رؤية شيعية تمثلت بالوحدة الإسلامية تمسكت القوى الجديدة الماسكة بالسلطة بالتوحد القومي وبهذا السياق نرى إن الملك فيصل الأول رغم رؤيته المتوازنة لطوائف العراق اعتمد في سياسته على شبكة الطواقم القيادية التي كافحت من أجل الوحدة العربية وتحالفت مع الدولة البريطانية بهدف تفكيك الإمبراطورية العثمانية .

إن توزع مكونات العراق الطائفية بين مسارين فكريين متعارضين ـ الوحدة القومية والجامعة الإسلامية ــ أثر على تطور العراق اللاحق. بكلام آخر أن تطور الوعي القومي لدى القوى الحاكمة الناتج عن كفاحها القومي أبان الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية تعارض وموضوعة الوحدة الإسلامية لدى القوى الشيعية المتأتية من عوامل كثيرة منها تحدر مراجعها الدينية من قوميات مختلفة ومنها انشغال الفكر السياسي الشيعي بالجوانب الفقهية رغم تأثير الفكر السياسي الغربي على توجهات بعض رموزهم الدينية.

خلاصة القول إن ظهور الدولة العراقية كرس انقساما كبيرا في تشكيلة العراق الاجتماعية تمثل في تصدي أبناء الطائفة السنية لقيادة البنية البيروقراطية / العسكرية للدولة الجديدة بينما انشغلت الأغلبية الشيعية في الحياة الاقتصادية والتجارية. (**)

إن استمرار الانقسام التاريخي المتمثل في امتلاك السلطة من قبل الأقلية والانشغال بالهم التجاري الاقتصادي لدى الأكثرية كرسته الإدارة البريطانية من خلال: ـ

1. سعى الوافد البريطاني الى إحداث طبقات اجتماعية جديدة ساندة لتوجهاته السياسية / الاقتصادية وما نتج عن ذلك من ظهور الطبقة الإقطاعية بعد تملك رؤساء العشائر والقوى البيروقراطية المتنفذة للأراضي الأميرية. وقد أحدث تملك رؤساء العشائر للأراضي الأميرية تغيرا اجتماعيا في بنية العشيرة مهد التربة لنزاعات تستند الى المصالح الاجتماعية المتعارضة الامر الذي حول الأعراف العشائرية الى قوانين محمية من السلطة الجديدة .(***)
2. تلازم ظهور الطبقة الإقطاعية في الريف العراقي وظهور الطبقة العاملة التي تركزت في قطاع الخدمات ورغم بطئ تبلور وعيها الطبقي بسبب أصولها الفلاحية إلا أنها ناهضت الوافد الأجنبي وحملت هموماً وطنية وهذا ما أسماه الفكر اليساري بتداخل المهام الوطنية والطبقية .
3. إن بوادر تشكل الحدود الطبقية للتشكيلة العراقية ساهم في تطور الشريحة التجارية واعتبارها فئة من أهم الفئات الاجتماعية في الفترة الملكية لكثرة من الأسباب منها: ـ

أ. ضمت فصائل الشريحة التجارية أغلب الطوائف والأديان بالأخص منها طائفتي الإسلام الأساسيتين فضلا عن الطائفة اليهودية حيث توزعت ـ الشريحة التجارية ــ في مختلف المدن الكبرى والمدن المقدسة وبهذا

الصدد نشير إلى إن شريحة التجار الشيعة تطورت بشكل ملحوظ اعتماداً على المدن المقدسة والمزارات الدينية . (1)

ب. تلازم رموز الشرائح التجارية مع المراجع الدينية الامر الذي أسبغ صفة طائفية على شرائحها وبهذا المعنى فإنها اختلفت في المواقف من قضايا الدولة والاحتلال .

ج. شكلت أقسام من الطبقة التجارية قاعدة اجتماعية للحكم متخذة بذلك الصفة الطائفية وهذا ما أكده وقوف عبد الرحمن النقيب الى جانب الإنكليز بعد الاحتلال.

د. ارتباطاً بتغيرات النهوج السياسية للسلطات العراقية حدثت تبدلات لاحقة في الطبقة التجارية تمثلت بإقصاء شرائح منها بعد مصادرة ملكيتها كما حدث لتجار الطائفة اليهودية .

4. تطورت الطبقة الوسطى بشكل كبير بعد ظهور الدولة العراقية وذلك بسبب انتشار التعليم وظهور المدارس والكليات فضلاً عن تطور المؤسسات الطبية ولكن تسارع نمو الطبقة الوسطى ارتبط بالمؤسسة العسكرية التي شكلت المؤسسة الأبرز في حياة العراق السياسية وذلك لحزمة من الأسباب يتصدرها اعتبار الجيش الفصيل المنظم والمسلح القادر على إحداث التغيرات الاجتماعية وبهذا المعنى فان روحها الانقلابية شكلت ملاذا لطموح القوى السياسية العراقية .

إن سيادة الطبقة الوسطى في حياة العراق السياسية استند الى هيمنتها الأيديولوجية المرتكزة على تيارين رئيسين اولهما التيار القومي وثانيهما التيار اليساري الامر الذي يدعونا الى التوقف عند هذه الموضوعة ورصد ملامحها العامة : ـ

- إستند انقسام الطبقة الوسطى الى تيارين فكريين كبيرين الى تعدد شرائحها الاجتماعية حيث اعتمد التيار القومي على الشبكة الإدارية في الجهاز البيروقراطي للدولة العراقية فضلاً عن كثرة من القوى الاجتماعية المقتدرة اقتصاديا وعشائريا وبهذا المسار ورغم علمانية التيار القومي إلا أنه اتسم بلون طائفي بحكم طبيعة قاعدته الاجتماعية المترابطة وسلطة الدولة السياسية. إما التيار اليساري فقد جرى بناءه الفكري والتنظيمي على يد الشرائح الدنيا المتعلمة من الطبقة الوسطى خاصة المعلمين والحرفيين الصغار لهذا فإن التيار اليساري قد حمل سمات خاصة تمثلت في:

- عكس التيار اليساري ومنذ تأسيسه تشكيلة العراق الاجتماعية حيث انتظمت في صفوفه القوى الاجتماعية المتضررة من نهج احتكار السلطة فضلا عن أبناء الأقليات القومية والدينية المتطلعة نحو المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية.
- شكل الشيعة القاعدة الاجتماعية الأساسية للتيار اليساري انطلاقاً من مطالبة الكثير منهم بالعدالة ونبذ سياسة التهميش والإقصاء السياسي.
- لذلك ورغم شعاراته الأممية حاول التيار اليساري بناء هوية عراقية تشكل أساسا وطنياً لبناء وحدة التشكيلة العراقية.

الفرع الثالث

التشكيلة العراقية في العهد الجمهوري الأول

أفضى انقلاب 14 تموز الثوري الى حزمة من التبدلات السياسية / الاجتماعية / الاقتصادية فضلا عن تغيرات سلطة الدولة وتشكيلتها الاجتماعية ولغرض رصد تلك التغيرات نحاول تأطيرها في الموضوعات الآتية : ـ

- أحدث الانقلاب الثوري تغيرات جوهرية في طبيعة المُلكية في العراق وما نتج عن ذلك من تبدل في مواقع الطبقات الاجتماعية حيث جرى تفتيت المُلكية الإقطاعية للأرض وإعادة توزيعها بين الشرائح الفلاحية الفقيرة وبهذا فقد انهارت طبقة الإقطاع الساندة للنظام السياسي السابق ودفعت طبقة الفلاحين الى النشاط الاقتصادي السياسي .
- تنامي وتطور مُلكية الدولة الخدمية / الإنتاجية بعد تنظيم علاقات متكافئة مع شركات النفط الأجنبية للحفاظ على الثروات الوطنية.
- مساعدة البرجوازية الوطنية في النهوض والتطور على اساس تشجيع الاستثمار والإعفاءات الكمركية على الاستيراد فضلا عن إقراض المشاريع الوطنية.

إن التطورات الاقتصادية التي أحدثها انقلاب تموز الثوري خلقت قوى اجتماعية جديدة خاصة بعد تحول شرائح من القوى الإقطاعية وبسبب من تعويض ملكيتها للأرض الى شرائح / تجارية / صناعية ساهمت في التطور الاقتصادي الاجتماعي اللاحق.

تلازمت التغيرات الاقتصادية / السياسية / الاجتماعية ومساعي جدية لبناء شرعية وطنية للسلطة تتخطى الحدود السابقة مستهدفة إشراك جميع الطوائف في الممارسة السياسية.

إن الإجراءات والتغيرات المشار إليها تستمد أهميتها التاريخية بعد وضعها في إطارها العام لغرض استكمال لوحتها السياسية الاجتماعية المتمثلة بـــ: ـ

- عدم تمكن الجمهورية الأولى من نقل سلطة الدولة من الأقلية الحاكمة الى الشرعية الوطنية بسبب النزعة العسكرية للطاقم القيادي الحاكم.
- لم تستطع التغيرات الطبقية التي أحدثتها السلطة الانقلابية من خلق كتلة اجتماعية / اقتصادية تشكل مرجعية وطنية وبهذا فان الطبقة البرجوازية الناهضة وفئاتها الصناعية لم تستطع التحول الى طبقة اجتماعية قائدة بسبب بنيتها الطائفية . (2)
- أطلقت السلطة الجديدة نزاعا عراقيا كامنا بين التيارات السياسية على قاعدة أيديولوجية تمحورت حول مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية ومشروع دولة الوحدة العربية الامر الذي فتح الأبواب أمام تنامي ظاهرة العنف في الحياة السياسية .

الفرع الرابع

التشكيلة العراقية في العهد الجمهوري الثاني

2003 – 1963

أدى انهيار الجمهورية الأولى وقطع الطريق أمام بناء موازنة سياسية ـ اجتماعية لمكونات التشكيلة العراقية الى نتائج سياسية بالغة الخطورة على تطور العراق اللاحق أهمها: ـ

- تنامي النزعة الانقلابية الهادفة الى مواصلة احتكار السلطة بيد الأقلية المناهضة لبناء الدولة على أسس الشرعية الوطنية .
- مساعي القوى الانقلابية الى توتير النزعة الطائفية بهدف بناء تكتل اجتماعي ساند لسلطتها السياسية . (3)
- إعاقة تطور البرجوازية الوطنية وخنق مشروعها العراقي من خلال ملكية الدولة للمؤسسات الإنتاجية والخدمية وما نتج عن ذلك من بناء

الأسس المادية لتطور رأسمالية الدولة البيروقراطية .

إن المؤشرات التي جرى التعرض لها والتي وسمت الطور الأول من الجمهورية الثانية تعرضت الى تعديلات جوهرية لاحقة أدت الى انهيار الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية بعد الاحتلال الامريكي للعراق .

لغرض فحص سمات الطور اللاحق من تطور الجمهورية الثانية بقيادة حزب البعث الاشتراكي لابد من إكسابه بملاحظات ملموسة متمثلة بـ: ــ

- اعتماد سلطة البعث على موضوعتين فكريتين الأولى منهما موضوعة (إنقاذ الأمة) التي شكلت منطلقا لسياسة الدولة الخارجية وموضوعة (الاقتدار القطري) ذي الألوان اليسارية الهادفة الى صياغة شرعية وطنية لنظام الحكم، وبقدر تعلق الامر بالقاعدة الاجتماعية الحاملة لهذه الأفكار فقد توزعت على شرائح مختلفة من الطبقات الاجتماعية ولكن اهتمام السلطة تركز على الفئات الوسطى باعتبارها المنبع الاجتماعي الساند لسلطة الحزب الحاكم .
- وبهذا فقد ترافق الاهتمام بالطبقة الوسطى مع عاملين احدهما تمثل بالفورة النفطية وما نتج عنها من تنامي ملكية الدولة وزيادة قدرتها على تطوير مؤسساتها المدنية والعسكرية. والعامل الثاني تجسد برفد مؤسسات الدولة بقوى هامشية من المدن الحاكمة على أسس عشائرية.
- أفضت التطورات المشار إليها الى نمو الفئات البيروقراطية والطفيلية التي تشابكت مصالحها مع أجهزة السلطة السياسية متزامنة مع تأجيج النزعة البوليسية ـ العسكرية تحركها روح هجومية.
- إن توطد الروح الهجومية لدى السلطة السياسية غذتها عوامل خارجية أضافية أهمها الثورة الإيرانية ومشروعها الإسلامي الذي انعكس على العراق بتنامي وتطور الإسلام السياسي الذي اشر الى انخراط المواطنين الشيعة بالعمل السياسي متحدين بذلك حكم الأقلية الانقلابية .
- ساهمت الحرب العراقية الإيرانية وتطوراتها في إحداث تغيرات جديدة على صعيد القاعدة الطبقية للحكم، بعد استخدام العنف السلطوي ضد شريحة التجار الشيعة ذات الأصول العربية وإبعادها خارج الحدود الوطنية .
- لقد جاء التعديل الطبقي الأبرز في المرحلة المشار إليها من ظهور أثرياء الحرب الذين سارعوا الى شراء أغلبية المشاريع الإنتاجية والخدمية التي اضطرت الدولة للتخلي عنها لمواجهة متطلبات الحرب حيث شكلت هذه الشريحة الجديدة أداة ضامنة لتلاحم العشائر الحاكمة.

لقد أشرت التطورات السياسية / الاجتماعية / الاقتصادية المشار إليها الى كثرة من النتائج الكارثية على مستقبل العراق وأمنه السياسي منها : ـ

1. ساهمت التعديلات الطبقية ـ تهجير الأكراد الفيلية وطرد الشيعة العرب ـ الى تعزيز السمة الطائفية لقاعدة الحكم الاجتماعية وما نتج عن ذلك من اعتماد قيادة السلطة على قاعدة طبقية عربية محاطة بنزعة شوفينية .
2. أفضى تدخل سلطة الدولة في التطورات الاجتماعية وتعديل مكوناتها الطبقية الى وضع الشرعية الانقلابية في أزمة وطنية حادة.

الفرع الخامس

التشكيلة العراقية بعد انهيار الدولة العراقية

لم تشهد العلاقات الدولية ومنذ الحرب العالمية الثانية تدخلا" عسكريا" أنتج هذا القدر الهائل من الخراب الاقتصادي والتفكك الاجتماعي لدولة وطنية كما أحدثها التدخل العسكري الأمريكي في العراق، حيث أنتج خرابا" شاملا" لبنى الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية يمكن معاينته بمستويات عدة أهمها:ـ

1. انهيار الدولة وتفكك قاعدتها الاجتماعية .

بهدف فك التشابك والتداخل بين الأبنية العسكرية/الأمنية /الحزبية في نظام الدولة الاستبدادية، أقدمت العسكرية الأمريكية على تحطيم آلة الدولة الديكتاتورية حيث شمل هذا التدمير جل أدوات الضبط الاجتماعي ومؤسسات النظام الأمنية / المخابراتية ، التشكيلات العسكرية، الميليشيا المسلحة، الأجهزة الإدارية /البيروقراطية.

كما جرى تفكك البنية السياسية والاجتماعية للحزب الحاكم حيث شمل الانهيار الروافد الأساسية التي شكلت القاعدة الاجتماعية لحزب البعث المتشكلة في أجهزة الدولة العسكرية /البيروقراطية، فضلا" عن تبعثر القوى الحزبية والمنظمات المهنية والتجمعات الشعبية .

وتعرض منتسبو الأجهزة البيروقراطية / العسكرية للدولة للبطالة والضياع بسبب انهيار مؤسسات الدولة العراقية. وتعرضت أعداد كبيرة من العمال والمستخدمين العاملين في قطاع الدولة الاقتصادي/الخدمي الى البطالة والتهميش بعد تدمير الملكية العامة الدولة وما أفرزه ذلك التدمير من اعتماد الكثير من الأسر العراقية على المساعدات المالية والعينية.

وحدث تفكك شرائح الطبقة الوسطى خاصة العاملة منها في قطاع الخدمات بسبب تباطؤ عمليات الإعمار.

2. القوى والشرائح الاجتماعية الناهضة

إن التغيرات الاقتصادية / السياسية الحاصلة في التشكيلة العراقية بعد الاحتلال الامريكي سمحت بظهور قوى اقتصادية جديدة وأنتجت كثرة من الشرائح الاجتماعية الجديدة التي باتت تتحكم بالمشهد الاجتماعي / الاقتصادي العراقي والتي يمكن معاينتها من خلال المحددات الآتية : ـ

- أصبحت الشركات الأمريكية والدولية قوى اقتصادية فاعلة في توجهات الاقتصاد العراقي بعد حصولها على مواقع رئيسة في الأسوق العراقية.
- البرجوازية العربية المتحالفة مع الاحتكارات الدولية والمتمثلة في شركات عربية إماراتية، سعودية، مصرية ، أردنية وبشراكة أمريكية فضلا عن انفتاح الأسوق العراقية على المؤسسات الاقتصادية التركية، السورية والإيرانية .
- القاعدة الاجتماعية/الاقتصادية للدولة الاستبدادية بعد إعادة بناء نفسها بهدف الاستفادة من الوقائع الاقتصادية الجديدة المتمثلة بانهيار ملكية الدولة الاقتصادية والانفتاح على التجارة الدولية.
- فئة التكنوقرط التي تسعى الدولة الجديدة الى توظيف مهاراتها التقنية/ الادارية في المؤسسات والشركات الوطنية /الدولية الناهضة في العراق.
- فئات كمبورادورية بأقسامها التقليدية المرتكزة على تصدير واستيراد السلع التراثية المترابطة والمزارات الدينية و الشرائح الجديدة الناهضة المترابطة والشركات الدولية عبر عقود الوكالة التجارية.

- الشريحة العقارية المستندة الى قطاعي الخدمات والسياحة المزدهرين في ظل إعادة الأعمار وانتعاش المراكز الدينية .
- الشرائح المالية:- التي تتوزع في قطاعات مصرفية وبنوك عربية مترابطة مع قوى رأس المال واحتكاراته الدولية.
- فئات اجتماعية ناهضة في إقليم كردستان تنمو وتتطور إستناداً الى أشكال مختلفة من التعويضات المالية والعينية ــ دور سكنية، قطع أراضي فضلاً عن القوى المتضررة من حروب الديكتاتورية الامر الذي يؤهلها للتحول لاحقا الى شرائح طبقية بدعم ومساندة الأحزاب الحاكمة .

إن تحديدنا لملامح نهوض قوى وشرائح اجتماعية جديدة في تشكيلة العراق الاجتماعية تتلازم مع فساد إداري يتجسد بكثرة من المؤشرات العامة أهمها: ـ

أ. التجاوز على مؤسسات الدولة الإنتاجية / الخدمية ، فضلاً عن تملك الأراضي والعقارات الحكومية بعقود صورية .

ب. صرف الأموال والرواتب من قبل بعض المؤسسات الى جهات افتراضية وتعيينات وهمية في بعض أجهزة الدولة.

ج. تخصيص مبالغ طائلة لعقود ارتجالية الأمر الذي تسبب بهدر الملايين من الدولارات، فضلاً عن اختفاء ملايين أخرى في ظل سلطة الاحتلال ومجلس الحكم.

د. تبذير المعونات الدولية المخصصة للأعمار في قضايا أمنية واستنزافها من خلال رواتب أفراد الحماية الأمنية الوافدين من بلدان عدة.

3 ـ التغيرات السياسة في تشكيلة العراق السياسية .

أدى تفكك منظومة العراق السياسية ــ الدولة،الحزب الحاكم ومنظماته الشعبية ــ الى نهوض أحزاب سياسية جديدة باتت تؤثر في الحياة السياسية وتلعب أدواراً مختلفة وتمتاز الأحزاب الناهضة في حياة العراق السياسية خاصة الإسلامية منها بكثرة من السمات الجديدة نراها في المؤشرات الآتية : ــ

- بهدف بناء و توسيع قاعدتها الاجتماعية تسعى الأحزاب الجديدة الى كسب ولاء وتأييد المؤسسة العشائرية وبهذا السياق نلاحظ تزاوج عنصرين أساسيين عند بعض الأحزاب السياسية يتمثلان باندماج المكون العشائري مع المكون الطائفي .

- إن الاندماج المشار إليه تزامن ونمو تشكيل طبقي جديد يستند الى حماية المؤسسات الحزبية المتنفذة الأمر الذي يؤشر مستقبلاً الى تحول الأحزاب الى قوى سياسية مدافعة عن شرائح طبقية ناهضة .
- قاد اعتماد الحياة الحزبية على المؤسسة العشائرية الى إحياء تقاليد المجتمع الأهلي وجعلها ـ التقاليد ـ أساسا لحل كثرة من النزاعات الاجتماعية والشخصية.
- تفكك القاعدة الاجتماعية للتيارات العلمانية الليبرالية ـ القومية / اليسارية فالتيار الليبرالي وبسبب ضعف قاعدته الاجتماعية المتمثلة بالبرجوازية المتوسطة وأجزاء من الطبقة الوسطى لم يعد فاعلاً في الحياة السياسية العراقية .
- لكونها نشأت وتطورت بفعل ترابطها مع السلطة الاستبدادية وطاقمها البيروقراطي فقد تفككت قوى السلطة الاجتماعية وما نتج عن ذلك من هجرة أجزاء منها الى دول الجوار فاقدة بذلك تأثيراتها السياسية المباشرة، فضلاً عن احتفاظ التيار القومي العربي بإرثه الاستبدادي الامر الذي يعيق تطور فعاليته السياسية .
- في حال تعرضنا لمواقع اليسار الاشتراكي نجابه بكثرة من الإشكالات الفكرية / السياسية التي تحد من قدراته وفعاليته السياسية، والتي أجدها بالعناوين الآتية : ـ
- انهيار نموذج الدولة الاشتراكية وما أنتجه من تبعثر العدة الفكرية /السياسية/ الاقتصادية الساندة لكفاح الأحزاب اليسارية .
- تفكك القاعدة الاجتماعية الساندة لحركة اليسار الاشتراكي بسبب التهميش والبطالة فضلاً عن انتقال أقسام من الشغيلة وأجزاء من الطبقة الوسطى الى الأحزاب الإسلامية .

تكثيفاً للآراء والأفكار الناظمة للبحث لابد من إيراد بعض الاستنتاجات التي أجدها ضرورية : ـ

- أولاً ـ لم تشهد التشكيلة الاجتماعية العراقية استقرارا في بنائها الطبقي بل تعرضت الى التحول والتغير تبعا لسياسة السلطات الحاكمة الامر الذي أكد الجانب التدميري لمقولة أن (السياسية تعلو على الاقتصاد) .
- ثانياً ـ أنتجت هشاشة التشكيلة العراقية وتبدلات بنيتها الطبقية تحكم المستوى الأيديولوجي وروحه الراديكالية في حياة العراق السياسية .

- ثالثاً ـ إن إعادة المصالحة بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية يشترط إرسائها ـ الدولة ـ على أسس الشرعية الديمقراطية وحقوق المواطنة الدستورية .

الهوامش

(*) : ـ ان مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية مفهوم ماركسي يرتكز على وحدة أسلوب الإنتاج المنبثقة من وحدة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وما تنتجه تلك الوحدة من علاقات اجتماعية وبناء سياسي / ثقافي فوقي في فترة تاريخية محددة .

ان مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الماركسي أراه لا يفي بالغرض لتوصيف واقع البلدان النامية لأسباب كثيرة منها : ـ (أ) ان البناء الفوقي المتمثل بالدولة الوطنية وسلطتها السياسية جرى بناءه استنادا الى مصالح الرأسمال الخارجي وليس لصيرورة داخلية.(ب) ان الطبقات الاجتماعية لم تظهر نتيجة لتطور اقتصادي اجتماعي داخلي بل جاءت بفعل حاجات التوسع الرأسمالي . (ج) تحكم المؤسسات الأهلية القبيلة ، الطائفة ، العرق في بنية المجتمعات العربية بسبب الإعاقة الخارجية لنمو وتطور اسلوب إنتاج اقتصادي وطني ،لذلك ارى ان استخدام مفهوم التشكيلة الاجتماعية الوطنية الحاوية على تلك الخصائص اقرب الى الدقة في توصيف المجتمعات العربية

(**): ـ منحت الدولة الجديدة الجنسية العراقية لحملة الوثائق العثمانية مشرعة بذلك قواعد قانونية ساهمت في إقصاء أغلبية السكان العراقيين من الشيعة من حقوق المواطنة.

(***): ـ أجاز قانون تسوية الأراضي الصادر عام 1933 وتعديلاته (قانون اللزمة) 1952 انتقال الأراضي (الميري) وأراضي الدولة الى حيازة شيوخ العشائر.

1: ـ احتل التجار الشيعة الموقع الأول في تجارة بغداد بعد هجرة اليهود عام 1947. انظر حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية الحركات الثورية . الكتاب الأول مؤسسة الأبحاث العربية 1990 ص 69 .

2 : ـ على الرغم من محاولات السلطة الجديدة إعادة الفعالية الاقتصادية / السياسية للبرجوازية الوطنية ومحاولة جعلها طبقة ذات انتشار وطني إلا أن هذه الطبقة وخاصة شريحتها الصناعية ظلت محصورة بيد الأقلية السنية .

انظر: ـ حنا بطاطو مصدر سابق ص 312 .

3 : ـ شهدت فترة حكم الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف محاولات جادة لإضفاء صفحة الطائفية أبان سنوات 1963 ـ 1968 .

أنظر: ـ غسان سلامة ،المجتمع المدني والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات عربية ص 92 .

المطلب الثاني

الدولة العراقية واستبداد بنيتها السياسية

البحث في منظومة العراق السياسية وتغيرات تشكيلتها الاجتماعية يتمتع بأهمية فكرية / اجتماعية تشترطها دوامة العنف الذي اعتمدته الأنظمة البوليسية وطبيعة نتائجه الكارثية المتجسدة بعدم استقرار الدولة العراقية وبنائها السياسي / الاجتماعي. وبهذا السياق واستناداً إلى نتائج الاحتلال المتواصل للعراق ودوره في تحطيم آلة الدولة العراقية ونظامها الاستبدادي وظهور ملامح دولة بديلة بشراكة خارجية نعمد إلى مراجعة التاريخ لغرض توظيفه بما يخدم تطور البناء الديمقراطي للدولة العراقية واستعادة قرارها الوطني السيادي.بهذا السياق نحاول مقاربة إشكالية العنف المتواصل بمحاور أساسية ولكن قبل الولوج في تحليل المحاور المفترضة لابد من أبداء بعض الملاحظات الضرورية التي أعتبرها أدوات منهجية ناظمة لمسار البحث: ـ

- الملاحظة الأولى:ـ لغرض إعطاء مقاربة تاريخية للفكر السياسي العراقي الفاعل في تلك الأحداث يتعين علينا الاحتكام إلى طبيعة النزاعات الاجتماعية وتجلياتها السياسية بمنهج تاريخي تحليلي يستجيب لطبيعة المرحلة ومضامين نزاعاتها التاريخية الملموسة.
- الملاحظة الثانية:ـ لم يعد مفيدا معالجة النزاعات الاجتماعية بمقاسات معاصرة لهذا فان المراجعة التاريخية تشترط فحص الماضي بحيادية فكرية محددة بزمانها ومكانها.
- الملاحظة الثالثة:ـ أن الأحداث الكبرى في تاريخ الدولة العراقية مثل الجمهورية الأولى يجري تقييمها ارتباطا بإنجازاتها الاجتماعية والسياسية فضلا عن نتائجها على صعيد بناء الشرعية الوطنية للدولة وتعزيز سيادتها الوطنية.

على أساس الدالات المنهجية أحاول مقاربة المحاور المثارة برؤية تاريخية نقدية.

الفرع الأول

الاحتلال البريطاني ودوره في بناء الدولة العراقية

ارتبط نشوء الدولة العراقية بالموجة الثانية من التوسع الرأسمالي وما حملته تلك المرحلة من اشتداد النزاعات المسلحة بين الدول الكبرى الهادفة إلى اقتسام العالم وبهذا المسار فقد سعت الدول الكولونيالية إلى إحاطة مستعمراتها الجديدة بسيادة شكلية اشترطتها طبيعة الحركة التوسعية لراس المال المرتكزة على تصدير البضائع والاستفادة من الثروات والأسواق الجديدة للمستعمرات الخاضعة للهيمنة الكولونيالية.

على أساس مضامين الحركة الثانية من التوسع الرأسمالي يتحتم علينا تحديد منتجات هذه المرحلة وتأثيراتها بموضوعات مكثفة تستجيب للوقائع التاريخية الناظمة لنشوء الدولة العراقية وتطورها اللاحق: ـ

- أقدمت الدولة الكولونيالية المحتلة للعراق على إنشاء سلطة سياسية بهدف وضع الأطر القانونية الناظمة لعمل المؤسسات الإدارية / العسكرية الرافعة لبناء الدولة العراقية الجديدة.
- بسبب السيادة الوطنية المنقوصة نمت وتطورت ازدواجية السيطرة بين الوافد الخارجي وبين الحليف الوطني وما نتج عن ذلك من مشاركة الخارج في صنع القرارات السيادية للدولة العراقية.
- احتلت المؤسسة العسكرية المواقع الأساسية في بناء الدولة العراقية وذلك لأسباب كثيرة منها: ـ
- بناء دولة جديدة اشترط وجود فصائل مسلحة لضبط وتوحيد بنيتها الاجتماعية المتشظية.
- سيادة التشكيلات الأهلية المسلحة وبالأخص منها المؤسسة العشائرية وما نتج عنها من أعراف وقوانين تضامنية.
- تعرض التشكيلة العراقية إلى توترات اجتماعية و نزاعات قومية، بسبب تنوعها العشائري / العرقي / الديني.
- النظرة العراقية المناهضة للاحتلال وما أفرزه ذلك من احتجاجات وطنية قادتها المراجع الدينية.

أن هذه الأسباب وغيرها جعلت المؤسسة العسكرية الناهضة القوة الوحيدة القادرة على حراسة السلطة السياسية وبسط سيطرتها الوطنية.

إضافة إلى ما جرى استعراضه نشير إلى أن بناء المنظومة السياسية للدولة العراقية حمل جملة من السمات السياسية الجديدة التي حكمت تطور العراق اللاحق منها: ـ

- نشوء سلطة الدولة العراقية تزامن وعدم اتفاق القوى الاجتماعية الناشطة على زعيم عراقي لقيادتها الأمر الذي أفضى إلى أن يكون الملك العراقي ملكاً عربياً وافداً من الجزيرة العربية.
- اتسمت الدولة الجديدة بازدواجية السلطة حيث عبر هذا الشكل الجديد من تقاسم السلطة عن تجليات السيطرة التاريخية لحركة التوسع الرأسمالي في مرحلته الكولونيالية.
- تزامن ازدواجية السلطة بين التحالفين الخارجي / الداخلي ونمو ازدواجية ثانية تمثلت في احتلال الشيعة للمراكز التجارية خاصة بعد تهجير الطائفة اليهودية بينما تبوأ أبناء الطائفة السنية المراكز السيادية والأجهزة البيروقراطية في الدولة العراقية.
- حملت الدولة العراقية وسلطتها السياسية صبغة عنصرية / طائفية حيث احتلت القوى العربية السنية العسكرية منها والإدارية قيادة مراكزها الأساسية مبعدة القوى الشيعية عن الحكم.

إن المواصفات التي جرى تناولها وضعت الدولة العراقية ومنذ نشوئها في تناقض مع مكوناتها الاجتماعية وما أفرزه ذلك التناقض من سيادة العنف الرسمي بهدف ضبط نزاعاتها الداخلية.

الفرع الثاني

الجمهورية الأولى ونتائجها السياسية / الاجتماعية

تميزت المرحلة الملكية بمنظومة سياسية اتسمت بوجود سلطات تنفيذية، تشريعية، قضائية فضلا عن ظهور تجمعات عمالية / مهنية وأحزاب سياسية متحالفة / مناهضة للسيطرة الأجنبية ورغم إيجابيات المرحلة الملكية المتسمة في بناء حياة سياسية ذات ديمقراطية شكلية إلا إن ذلك البناء كان محكوماً بالتناقض الفاضح بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية المتمثل في حكم الأقلية المتحالفة مع الوافد الاجنبي .

لقد أفضى التناقض الأساسي بين الدولة وتشكيلتها الاجتماعية / القومية إلى تنامي الأفكار الوطنية المطالبة بالتغيير الاجتماعي وإنهاء السيطرة الأجنبية وفي إطار تلك المطالبات لم تكن المؤسسة العسكرية بمعزل عن التوجهات الوطنية حيث أدى التفاعل بين الحركات السياسية والعديد من الكوادر العسكرية إلى ظهور التيار العسكري المناهض للتواجد البريطاني الذي أنهى الحقبة الملكية وإقام الجمهورية الأولى.

وبهذا المسار تواجه الباحث كثرة من الأسئلة أهمها : ما هي السمات التاريخية لثورة تموز وجمهورية العراق الأولى ؟ وما هي تأثيرات ذلك التغيير على تطور البلاد السياسي / الاقتصادي ؟. وأخيراً ما هي النتائج السياسية لثورة تموز وكيف يجري توظيفها لخدمة النظام الديمقراطي في الدولة العراقية الناهضة ؟ .

لمحاولة التقرب من الإشكالات المثارة يتعين علينا وضع تلك الأسئلة في سياقها التاريخي برؤى فكرية مكثفة أجدها في: ـ

الموضوعة الأولى:ـ اكتسب استخدام العنف ضد قوى ازدواجية الهيمنة الخارجية / الداخلية مشروعيته من عاملين أساسيين أولهما أن العنف المستخدم كان رداً تاريخياً اشترطته طبيعة النزاعات الاجتماعية والسياسية الدولية المتمثلة بالاحتلال و استخدام القوة العسكرية، وثانيهما غياب الدور الفاعل لكتلة اجتماعية عراقية قادرة على فرض هيمنتها السياسية بطريقة سلمية. بهذا المعنى فان اللجوء إلى العمل المسلح في حسم النزاع مع العامل الخارجي وإنهاء الاختلالات الوطنية الناتجة عنه اكتسب شرعية اجتماعية / سياسية محكومة بلحظتها التاريخية.

إن اللجوء إلى العنف في حل التعارضات الوطنية لا يمنع القول من إن الجمهورية الأولى سعت إلى إنجاز حزمة من المهام الوطنية السياسية / الاجتماعية أبرزها: ـ

1. حاولت الجمهورية الأولى أقامة شرعية وطنية للحكم على أساس مبدأ المواطنة المرتكز على مشاركة مكونات التشكيلة العراقية في إدارة الدولة العراقية. وفي هذا المسعى برز مشروعان سياسيان تمثل الأول في المشروع الوطني المطالب ببناء شرعية وطنية للحكم تنبثق من المشاركة الفعلية لقوى العراق السياسية. والمشروع الثاني تجسد في الرؤية المنطلقة من بناء دولة الوحدة العربية. وفي هذا السياق نرى أن الفصائل القومية وبسبب نزعتها الانقلابية وروحها المثالية المتماشية والموجة القومية الصاعدة التي أطلقها الرئيس الراحل جمال عيد الناصر شكلت حاجزاً أمام مسعى الجمهورية الأولى المتمثل في إنجاز مهمة البناء العراقي لشرعية السلطة الوطنية.

2. ارتكز اهتمام الجمهورية الأولى في إعادة المصالحة بين الدولة وتشكيلتها الاجتماعية على إجراءات اقتصادية / اجتماعية الغرض منها إعادة التوازن بين المصالح الاجتماعية المتعارضة.

3. أقدمت الجمهورية الأولى على مساعدة القطاع الوطني الخاص بهدف حماية البرجوازية الوطنية وجعلها قوة اجتماعية تاريخية قادرة على تشكيل مرجعية وطنية.

4. حتوت الإجراءات الاقتصادية الاجتماعية المشار إليها على موضوعة فك الارتباط مع الخارج وبناء تنمية وطنية مستقلة مرتكزة على سياسة اقتصادية تنطلق من مصالح البلاد الوطنية.

الموضوعة الثانية:- ترافق استخدام العنف في حل التناقض مع السيطرة الأجنبية مع طموح أحزاب الطبقة الوسطى لاستلام السلطة السياسية انطلاقاً من أوهام أيديولوجية راديكالية أكسبت الحياة السياسية جملة من السمات الجديدة يمكن رصدها في المحددات الآتية: -

- بسب هشاشة التشكيلة العراقية وغياب كتلتها التاريخية تصدرت أحزاب الطبقة الوسطى قيادة الكفاح الوطني على وفق رؤى فكرية مثالية متباينة الأهداف.
- تميزت الأفكار الراديكالية لدى أحزاب الطبقة الوسطى بسيادة الروح الانقلابية وأبنية حزبية عسكرية الأمر الذي أفضى إلى غياب العقل السياسي الاستراتيجي القادر على بناء الوحدة الوطنية والدولة الديمقراطية.

- أثرت السياسة الدولية السائدة في حقبة المعسكرين في تطور الحياة السياسية في التشكيلة العراقية حيث انحازت أحزاب الطبقة الوسطى إلى المثال الاشتراكي ورؤيته السياسية لحل المسألة القومية.
- عززت الجمهورية الأولى الروح الانقلابية لدى الجيش العراقي وما نتج عنه من هيمنة المؤسسة العسكرية وروحها المناهضة للديمقراطية على الدولة ومؤسساتها الاجتماعية.

أخيراً لابد من القول أن نشوء الجمهورية الأولى ومسار تطورها التاريخي تلازم وانعدام الديمقراطية السياسية وما نتج عن ذلك من تعرضها لنزاعات سياسية / اجتماعية.

الفرع الثالث

الجمهورية الثانية ونزعتها البوليسية

في إطار بحثنا لسمات الجمهورية الثانية نشير إلى أن التحديد التاريخي لحدود الجمهورية الثانية 1963 ــ 2003 يستمد مشروعيته من معطيات كثيرة منها: -

- المعطى الأول: رسخت الجمهورية الثانية بتعاقب كتلها السياسية الحاكمة حكم الأقلية المتجسدة أنذلك في ما أسميته (بالمدن الحاكمة) مصادرة بذلك محاولة الجمهورية الأولى الرامية إلى بناء شرعية وطنية لسلطة الدولة على أساس المواطنة وتوازن مصالح التشكيلة العراقية.
- المعطى الثاني: لم تكن الانقلابات العسكرية التي حدثت بعد ثورة تموز سوى تجليات لنزاعات حزبية / عشائرية بين فصائل التحالف الحاكم وطاقمه القيادي المسيطر في المؤسسة العسكرية.
- المعطى الثالث: رغم سيطرة الشعارات القومية وسيادة الحزب الواحد في المرحلة التالية من سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن مآل تطور الدولة العراقية اللاحق أفضى إلى سيادة العشيرة الواحدة وتحكمها في توجهات النظام السياسي ومفاصل الدولة العراقية.

انطلاقا من تلك المعطيات المحددة لتاريخية الجمهورية الثانية وتخومها الزمنية نحاول تحديد سمات تلك الجمهورية وأثرها في بناء منظومة العراق السياسية.

بدءاً يتحتم القول إن الجمهورية الثانية شغلت النصف الثاني من عمر الدولة العراقية (1) وبهذا المعنى فقد حوت هذه المرحلة كثرة من الإشكالات السياسية والتحولات الاجتماعية لذلك يصعب على الباحث الإلمام بها في دراسة مكثفة عليه سنعمد إلى تحديد طبيعة النظام السياسي وتأثيره في بناء التشكيلة العراقية بدالات فكرية عامة منها: ـ

- تميزت المنظومة السياسية للدولة العراقية بهيمنة الحزب الواحد وفرض قيادته السياسية على المنظمات النقابية والتجمعات المهنية.
- امتازت الجمهورية الثانية بتداخل وتشابك المؤسسة الحزبية مع الأجهزة الأمنية /العسكرية وترابطها مع شبكة الطواقم الإدارية وما أفرزه ذلك من انصهار الولاءات الحزبية / الحكومية في سياسة مناهضة للقانون والديمقراطية.
- تميز النظام السياسي للجمهورية الثانية بسيادة النزعة البوليسية بعد رفعها إلى مستوى السياسة الرسمية لسلطة الدولة العراقية.
- بعد سيطرتها على الوظائف الإنتاجية / الخدمية هيمنت الجمهورية الثانية على الثروات الوطنية وما نتج عن ذلك من ربط الحركة السياسية للقوى المنتجة بقرارات السلطة التنفيذية وتوجهاتها السياسية.
- استخدمت الجمهورية الثانية العنف الاقتصادي / السياسي الهادف إلى تغيير التركيبة الاجتماعية عبر عمليات التهجير ومصادرة ملكية قوى اقتصادية في التشكيلة الاجتماعية العراقية تحت شعارات قومية ونزعات طائفية. (2)
- سيادة النزعة العنصرية لدى الطواقم القيادية الحاكمة في الجمهورية الثانية وإعلانها الحروب الشوفينية ضد مكونات العراق القومية ، فضلا عن امتداد السياسة الحربية خارج الحدود الوطنية.

تكثيفا لما جرى استعراضه يمكن القول إن استخدام العنف في الحياة السياسية العراقية وتجذره في التشكيلة العراقية أدى إلى نتائج خطيرة على تطور العراق ومنظومته السياسية تجسدت بالوقائع الآتية: ـ

- أولا: سيادة النزعة الانقلابية عند الأحزاب السياسية لغرض استلام السلطة والاحتفاظ بها.
- ثانياً: هيمنة سياسة الإقصاء وجعل سلطة الدولة أداة أساسية للإرهاب الرسمي ضد مكوناتها الاجتماعية.

- ثالثاً: عدم استقرار التشكيلة الاجتماعية وتبدل فئاتها وطبقاتها بين حقبة وأخرى أفضى إلى احتفاظ التشكيلة العراقية بروحها العشائرية كأداة تضامنية بوجه المصاعب السياسية / الاقتصادية.
- رابعاً: أدت طبيعة النظام السياسي البوليسية وسياساته الحربية في الجمهورية الثانية إلى تغيرات جدية في علاقات العراق الدولية فاتحة الطريق أمام التداخلات الخارجية.

الفرع الرابع

الجمهورية الثالثة وآفاق تطور بنائها الديمقراطي

شكل الغزو الأمريكي للعراق نهاية الجمهورية الثانية ونظامها الاستبدادي المرتكز على آلة عسكرية/ بوليسية مغلفة بنزعات حزبية / عشائرية وأسس لمرحلة قادمة متسمة بكثرة من المصاعب والإشكالات السياسية والاجتماعية نتوقف عند أهمها: ـ

- أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى انهيار الدولة الاستبدادية وأفضى إلى قيام سلطة مزدوجة تتقاسمها قوى الاحتلال العسكرية وأحزاب الشرعية الانتخابية.
- أفضى الاحتلال الأمريكي إلى تفكك القاعدة الاجتماعية والمنظمات السياسية الساندة للسلطة البوليسية وجرى استبدالها بقوى سياسية ناشطة عاملة على خلق قوى اجتماعية حاملة لتوجهاتها السياسية. بكلام آخر أصبحت الأحزاب السياسية المتنفذة وبسبب سيطرتها السياسية حاضنة وراعية لكثرة من الفئات الاجتماعية وحارسة لأنشطتها الاقتصادية الخدمية.
- ظهور ازدواجية الهيمنة السياسية / الاقتصادية على قرارات الدولة السيادية بسبب تداخل وتشابك سلطتين أساسيتين هما سلطة الشرعية الانتخابية وفي العراق والإدارة الأمريكية.
- أنتج البناء الجديد للدولة العراقية المرتكز على اقتسام أجهزتها السيادية ـ الرئاسية ،التنفيذية التشريعية ـ قواعد طائفية / عرقية وأدى إلى تحالفات مماثلة مع القوى الخارجية المحتلة.

- أفضى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى انبثاق المؤسسات الدستورية التي شكلت حاجة حضارية لحياة العراق السياسية إلا أن ازدواجية السيطرة الأمريكية / العراقية جعل المؤسسات الدستورية وسلطة الشرعية الانتخابية أجهزة فاقدة لإرادتها الوطنية المستقلة.
- انحسار العمل الوطني المرتكز على نشاط الأحزاب السياسية واستبداله بنشاط المؤسسات الأهلية، العرقية والطائفية الأمر الذي أفضى إلى تفتيت ركائز المشروع الوطني الديمقراطي وحبسه في إطار السياسة اليومية.

إن مستقبل النظام الديمقراطي والبناء الفدرالي لجمهورية العراق الثالثة يتطلب حل حزمة من الإشكالات السياسية / الاجتماعية بمسؤولية وطنية وعقلية استراتيجية ديمقراطية تستند الى جملة من المعايير الوطنية / الديمقراطية أراها في الأفكار والرؤى الآتية: -

1. توطيد البناء الفدرالي لشكل الدولة العراقية على أسس قومية مع ترسيخ ديمقراطية النظام السياسي المرتكز على الشرعية الوطنية.
2. استعادة السيطرة العراقية على القرارات الوطنية بهدف إعاقة تطور ازدواجية السلطة الوطنية / الخارجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تكريسها عبر اتفاقية الشراكة الاستراتيجية. (3).
3. يترافق بناء الدولة العراقية واستعادة قرارها السيادي مع وضع الأسس المادية / الاجتماعية الضامنة لوحدة التشكيلة العراقية المستندة إلى: -
   - نبذ العنف والاحتكام إلى الديمقراطية والشرعية الانتخابية.
   - مساواة مكوناتها الاجتماعية وتأكيد توازن مصالحها الطبقية.
   - تبني سياسة حزبية عراقية مناهضة للولاءات / العرقية / الطائفية.
4. بناء مؤسسات الضبط والسيطرة على أسس الكفاءة الإدارية والروح الوطنية وتكريسها في لوائح قانونية، فضلاً عن إعلان العقيدة الدفاعية للمؤسسة العسكرية وعدم ربطها بأية أحلاف عسكرية,
5. تفتيت الأجهزة الأمنية /المخابراتية الحزبية والعمل على فك ارتباطها مع مثيلاتها الإقليمية / الدولية بهدف منع التأثيرات الخارجية على مصالح الدولة العراقية وأمنها الوطني.
6. إتباع سياسة خارجية تستند إلى رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام أنظمتها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية.والعمل مع

دول الجوار على بناء الأمن الإقليمي المستند إلى توازن المصالح الوطنية / الإقليمية

إن الأفكار والتوجهات السياسية التي جرى استعراضها تؤدي حسب ما أزعم إلى وضع الدولة العراقية على طريق البناء الديمقراطي الضامن لحرية وسلامة وحدة مكوناتها الاجتماعية.

استناداً إلى طبيعة التحليل والمنطلقات الفكرية الملازمة له نحاول تثبيت بعض الاستنتاجات التي أراها ضرورية: -

- أولاً: لم تنجح الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى انهيارها في بناء شرعية وطنية للحكم وذلك بسبب احتكار الأقلية لسلطتها السياسية وما نتج عن ذلك من اغتراب الدولة عن مكوناتها الاجتماعية.
- ثانياً: بسبب ضعف وهشاشة التشكيلة العراقية تبوأت المؤسسة العسكرية موقعاً مقررا في الحياة السياسية فارضة بذلك نزعاتها الاستبدادية على الدولة والمجتمع.
- ثالثاً: لم تشهد تشكيلة العراق الاجتماعية استقرارا في بنائها الطبقي بسبب تعرض شرائحها الطبقية إلى التبدل والتغير تبعا لإرادة كتلها السياسية الحاكمة.وبهذا المعنى تكتسب موضوعة (أن السياسة تعلو على الاقتصاد) شرعيتها في العراق ولكن بسمات تخريبية.

الهوامش

1: - امتدت المرحلة الملكية للدولة العراقية من 1921 إلى 1958 وشغلت الجمهورية الأولى سنوات 1958 إلى 1963 أما الجمهورية الثانية فقد بدأت مع الانقلاب البعثي الأول 1963 إلى الغزو الأمريكي للعراق عام .2003

2: - مرت عمليات المصادرة بمراحل مختلفة أبرزها تهجير اليهود وتصفية ممتلكاتهم ، مصادرة أملاك الكورد الفيلية والتجار العرب من الطائفة الشيعية بحجة التبعية الإيرانية ناهيك عن مصادرة أملاك الخصوم السياسيين.

3. أن مشروع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الأمريكية العراقية ينطلق من السياسة الأمريكية الهادفة إلى ترسيخ ازدواجية السلطة في العراق باتفاقات دولية وقواعد قانونية. بكلام آخر أن الاحتلال الأمريكي يحاول التمسك بمفصلين أساسيين في الاتفاقية المفترضة هما المشاركة في (أمن) العراق بعد ربطه بالاستراتيجية الأمريكية وما يتضمنه ذلك من المساهمة في بناء مؤسسته العسكرية وأجهزته الأمنية وكذلك إرساء سيطرة الشركات الأمريكية على تطور ثروات العراق النفطية واتجاهات تطور اقتصاده الوطني.

المرحلة الانتقالية وازدواجية السلطة في العراق

أنتجت الرأسمالية المعولمة سياسة دولية (موحدة) مضمونها المشاركة والتدخل في النزاعات الوطنية وذلك لغرض تدويلها وجعلها شأنا" من شؤون السياسة الدولية ورغم الطابع العام لسياسة تدويل الصراعات الوطنية إلا ان تلك النزاعات تحكمت في مسار تطورها المصالح الاستراتيجية لهذا المركز الرأسمالي أو ذاك. وبهذا الاتجاه فان الأزمة العراقية ومنذ تدويلها بعد حرب الخليج الثانية ، أمست ولازالت مفصلا" من مفاصل الاستراتيجية الأمريكية .لقد حملت الأزمة العراقية وبسبب تشابكها واتجاهات السياسة الأمريكية المتشحة بالعسكرة وروح الهيمنة الكونية الكثير من السمات التي ميزتها عن الأزمات الداخلية التي عالجتها المراكز الرأسمالية في العديد من الدول الوطنية وبهدف تحديد تلك السمات من المفيد التوقف عندها بملاحظات عامة أهمها : ـ

- أولا": ليست هناك أزمة وطنية أحاط بها هذا القدر الهائل من السجالات الدولية ، العربية ، الداخلية مثل القضية العراقية. رغم تأكيد الجميع على وحشية النظام الديكتاتوري البائد.
- دوليا": تمحور السجال حول جل الركائز الأساسية للعلاقات الدولية التي أفزرتها حقبة المعسكرين مثل ـ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية واحترام مبدأ السيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، عدم شرعية الغزو والاحتلال .. الخ من الموضوعات التي شكلت الأسس القانونية السياسية لبناء العلاقات الدولية. وهنا لابد من التأكيد على أن الجدل المثار بشأن القضية العراقية انطلق من التعارض بين القانون الدولي باعتباره تعبيرا" عن موازنة المصالح الدولية الوطنية وبين مفردات السياسة الدولية كونها تجليات ملموسة لمصالح الدول الاستراتيجية.
- عربيا": تجدد الحوار الفكري بين فصائل حركة التغيير العربية حول العديد من المفاهيم مثل ـ احتكار السلطة ،الشرعية الوطنية للأنظمة العربية الديمقراطية والتعددية السياسية، حركة التحرر العربية وتطور وحدتها الكفاحية، العلاقة بين التحرر الوطني والتبعية الاقتصادية،

تحديد التناقضات الرئيسة والثانوية . وأولوية مواقعها في الكفاح الوطني الديمقراطي.

- عراقيا": طرحت موضوعة استخدام الجيوش الأجنبية في حل الأزمات الوطنية الكثير من الإشكالات في الفكر السياسي أبرزها: هل باتت الصراعات الوطنية غير قادرة على حل التناقضات مع الأنظمة اللاديمقراطية؟ وهل أصبح العامل الخارجي عاملا مقررا" لسير تطور التناقضات الاجتماعية ؟ وهل أصبحت التدخلات العسكرية علاجات أساسية لحل الأزمات الوطنية ؟

- ثانيا": لم تفرز التجربة التاريخية أزمة وطنية رافقها هذا الكم الهائل من تناقض المفاهيم وازدواجيتها حيث تجاورت على ضفاف الأزمة العراقية كثرة من المتناقضات مثل : الشرعية الدولية وروح الهيمنة الأمريكية، السيادة الوطنية، خراب الدولة العراقية،انهيار الديكتاتورية الاحتلال الأمريكي، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، انعدام الأمن وضياع الحقوق الأساسية للمواطن ... الخ من المفاهيم المتناقضة التي شكلت النتائج الفكرية السياسية لحل الأزمة العراقية..

استنادا" الى طبيعة الجدل السياسي القانوني الذي أثاره تشابك الأزمة العراقية والمصالح الاستراتيجية من جهة، وطموحات الشعب العراقي في الحرية والسيادة الوطنية من جهة أخرى أحاول معالجة النتائج التي افرزها الاحتلال الأمريكي للعراق من خلال محددات رئيسة أولها : تأثيرات الاحتلال العسكري في منظومة العراق السياسية ، وتشكيلته الوطنية. وثانيها طبيعة المرحلة الانتقالية وقواها الاجتماعية. أخرها ملاحظات حول الديمقراطية الوطنية وضمان السيادة العراقية

الفرع الاول

الدولة العراقية بين التفكك والاحتلال

لم تشهد العلاقات الدولية ومنذ الحرب العالمية الثانية تدخلا" عسكريا "أنتج هذا القدر الهائل من الخراب الاقتصادي والتفكك الاجتماعي لدولة وطنية، مثلما أحدثه التدخل العسكري الأمريكي في العراق . حيث أحدث خرابا" شاملا" لبنى الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية الذي يمكن معاينته بمستويات مختلفة أهمها: -

1 ـ تفكك الدولة وانهيار وظائفها الأساسية

- بهدف فك الالتحام والتداخل بين الأبنية العسكرية الأمنية الحزبية في نظام الدولة العراقية أقدمت العسكرية الأمريكية على تحطيم آلة الدولة الديكتاتورية، حيث شمل هذا التدمير جل الركائز الأساسية للنظام الديكتاتوري
- الأجهزة الأمنية المخابراتية ،التشكيلات العسكرية ، الميليشيا المسلحة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية . الأمر الذي أدى الى الانفلات الامني وما أفضى إليه من تدمير بقايا الدولة العراقية.
- تفكك البنية السياسية والاجتماعية للحزب الحاكم حيث شمل هذا التحلل الروافد الأساسية التي شكلت القاعدة الاجتماعية لحزب البعث والمتمثلة في القوى الاجتماعية المتغلغلة في جهاز الدولة العسكري البيروقراطي المنحل. فضلا "عن تبعثر القوى الحزبية الناشطة في المنظمات المهنية والتجمعات الشعبية (*) .
- على الرغم من ان تدمير بعض الأجهزة الأمنية والمخابراتية شكلت مطلبا" وطنيا " إلا ان تلك التطورات أفرزت نتيجتين مهمتين :ـ

(أ): ان العمليات العسكرية والانفلات الأمني أديا الى خراب البني التحتية وغالبية المؤسسات الإنتاجية وما نتج عن ذلك من انهيار الوظائف الخدمية والإنتاجية للدولة العراقية.

(ب) ـ تشكل ملامح ازدواجية السلطة الوطنية الخارجية بهدف سد الفراغ الأمني وإعادة الوظائف السياسية الأمنية الاجتماعية للدولة العراقية .

2 : ـ تحلل النسيج الاجتماعي وانهيار البنية الطبقية

انعكست النتائج الفعلية لتدمير الدولة العراقية وانهيار وظائفها السياسية الاقتصادية على البنية الطبقية التي تجسدت في تفكك التشكيلة الوطنية وظهور مؤسسات قبلية طائفية تسعى لإشغال الفراغ السياسي بديلا" عن الأحزاب والتجمعات السياسية.

لتقدير شرعية الموضوعة المارة الذكر من الضروري التوقف عند التكوينات الاجتماعية الناشطة في التشكيلة العراقية والتي يمكن حصرها بـ :ـ

أ ـ المؤسسة العشائرية

أثبتت الوقائع المعاشة إن هذه الوحدة الاجتماعية التي تشد أواصرها القرابة والتكافل والتضامن تلعب دورا" أساسيا" في الحياة السياسية ورغم الدور الكبير

لهذا التشكيل الاجتماعي إلا أنه يتلازم وسمات أخرى أنتجتها التجربة التاريخية أهمها : ـ

- أفضى تزاوج العلاقة بين غالبية شيوخ القبائل وبين مؤسسات الدولة الديكتاتورية الى تبؤ الكثير من أبناء العشائر مواقع قيادية في حزب السلطة الأمر الذي أدى الى تطور المكانة السياسية الاجتماعية للمؤسسة العشائرية.
- بهدف التأثير في مسار التطورات السياسية في البلاد تحاول التكوينات العشائرية تحويل كياناتها الاجتماعية الى أحزاب سياسية تشدها روابط الدم والقرابة (**).
- تسعى المؤسسة العشائرية الى ترسيخ تحالفاتها مع القبائل الأخرى وما يعنيه ذلك من بروز تحالفات وخصومات تؤدي الى النزاعات القبلية و سيادة الأعراف العشائرية.

خلاصة القول ان السمات التاريخية والحاضرة للتكوينات العشائرية تدفع الى القول أن القوى الاجتماعية الناشطة في المؤسسات القبيلية تتشكل من شرائح الطبقة الوسطى المترابطة وقوى اقتصادية تجارية وعقارية الأمر الذي يعني توظيف التضامن العشائري لخدمة التطلعات السياسية لهذه القوى الاجتماعية. .

ب: ـ الطائفية السياسية وسماتها الجديدة

على الرغم من فعالية الإسلام السياسي في العراق وكفاحه ضد النظام السابق إلا إن إسقاط الديكتاتورية أعطى دفعة كبيرة لإعادة بناء المؤسسة الطائفية خاصة الشيعية منها ، حيث أكدت وقائع الفترة المنصرمة إن المؤسسة الطائفية ستلعب دورا" نشطا" في صياغة مستقبل العراق القادم استنادا" الى الطور الجديد للإسلام السياسي في العراق المتمثل بـــ ـ

- توطيد اللحمة بين المرجعيات الدينية والأحزاب السياسية الإسلامية بهدف توظيف الاجتهادات الفقهية لخدمة توجهات السياسة الحزبية (***) .
- تنامي واتساع البنية التحتية للحوزات العلمية والأحزاب الإسلامية وتنوع مصادرها المالية.
- ترابط المؤسستين الدينية والعشائرية وما يعنيه ذلك من ارتكاز المؤسسة الدينية على قاعدة اجتماعية ـ شعبية عريضة .
- الامتداد الاقليمي للتيارات الإسلامية وما يشترطه ذلك من ترابطات سياسية مع توجهات دول الجوار الاقليمي .

تلخيصا": يمكننا التأكيد على ان النواة السياسية الفاعلة في التكوينات القبيلية / الطائفية تتشكل من فئات الطبقة الوسطى المحاطة بحشد من الجماهير الشعبية المحبطة، المندفعة نحو الحماية العشائرية، والمستظلة بالمشاعر الدينية

الفرع الثاني

المرحلة الانتقالية وبناء الدولة العراقية.

قبل التقرب من معاينة الإشكالات السياسية الاجتماعية التي أفرزتها المرحلة الانتقالية المتمثلة بـــ:

- كيفية إعادة بناء شكل الدولة الفدرالي واللا مركزي
- تأثيرات سلطة الاحتلال على بناء سلطة الدولة ونظامها السياسي
- القوى السياسية المقررة
- ساليب الصراع الاجتماعي بين القوى السياسية الناشطة

يتعين علينا فك الاشتباك بين مفهوم المرحلة الانتقالية باعتبارها الفترة الزمنية التي يتحدد فيها بناء شكل الدولة العراقية الجديدة وطبيعة نظامها السياسي وبين مفهوم الحكومة الانتقالية باعتبارها الأداة التنفيذية لإعادة البناء. وذلك لغرض ترصين المفاهيم السياسية ، وتحديد المهام الوطنية ، على قاعدة فكرية سياسية معللة.

على أساس تلك العدة التحليلية ، نحاول التعرض الى الموضوعات أدناه : ـ

- بسبب ترابط المرحلة الانتقالية وتوجهات الاستراتيجية الأمريكية وما تفرزه من تناقضات اجتماعية ونزاعات سياسية فأنها ـ أي الفترة الانتقالية ـ لا يمكن التكهن بتخومها الزمنية . (1)
- نتيجة لتناقض اتجهات تطورها تشهد المرحلة الانتقالية نزاعات فكرية سياسية تتمحور حول أشكال ومضامين إعادة بناء شكل الدولة وسلطتها السياسية وبهذا الاتجاه تحتشد القوى الوطنية وسلطة الاحتلال حول شعارين كبيرين أحدهما شعار حكومة وطنية ديمقراطية موقتة تسعى الى استعادة الدولة العراقية استقلالها وسيادتها الوطنيتين على قاعدة دستورية ـ ديمقراطية بديلا" عن الدولة الديكتاتورية المنهارة.

و شعار سلطة عراقية انتقالية تنطلق من رعاية أمريكية تسعى وبالتعاون مع القوى الاجتماعية الراغبة في التحالف معها الى تعطيل سيادة الدولة بما يضمن ترسيخ مشاركة سلطة الاحتلال في صياغة المرتكزات السيادية للدولة العراقية عبر التقديرات التالية: ـ

1 ــ إعادة بناء التشريعات والقوانين الوطنية

تتشكل إعادة صياغة القوانين الوطنية حسب الرعاية الأمريكية انطلاقا "من محورين **الأول** يرتكز على شرعنة التشابك والتداخل بين القوانين المحلية ــ خاصة الاقتصادية منها ــ وقوانين الشركات الاحتكارية الأمريكية وما ينتج عن ذلك من وضع التطور الاقتصادي اللاحق للعراق ضمن المصالح الاستراتيجية للاحتكارات الأمريكية وفي هذا السياق فان السجال الدائر حول القطاع النفطي ــ تشريع مكانته القانونية ، الجهات المسؤولة عن أدارته ، دوره في التنمية الوطنية ـ يتمتع بأهمية اقتصادية اجتماعية لمستقبل الدولة العراقية ومكوناتها الاجتماعية . **والثاني** يتلخص مضمونه في محاولة تكريس الإجراءات السياسية الاقتصادية التي تتخذها حكومة المرحلة الانتقالية في قوانين عراقية تتضمن الرؤية الأمريكية في آلية عمل المفاصل الأساسية لتشريعات الدولة العراقية . (****)

2 ــ المؤسسة العسكرية وإعادة بناءها.

بهدف الأشراف على وظيفته الدفاعية وتحديد مواقعه المستقبلية في منظومة الأمن الاقليمي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى إعادة بناء الجيش العراقي استنادا" الى الإجراءات الآتية : ــ

أ. ربط بنيته التسليحية ـ الجيش العراقي ـ بالبنية العسكرية الأمريكية انطلاقا" من إعادة التسليح، الإيفاد التدريب، المناورات المشتركة وبهذا المنحى يمكن تفسير التدمير الشامل لآليات ومعدات، وعتاد المؤسسة العسكرية المنحلة (*****)

- صياغة عقلية الطواقم العسكرية بما يضمن إطفاء النزعات الوطنية و القومية من خلال حصر اهتمامها بجوانب الحرفة العسكرية والتقاليد المسلكية .
- إبرام اتفاقات عسكرية للدفاع المشترك بين المؤسسة العسكرية العراقية وحليفها الأمريكي تتيح لوحدات الجيش الأمريكي التواجد و تخزين الأسلحة والذخيرة على الأراضي العراقية
- توجيه الوظائف العسكرية للجيش العراقي بما يخدم تطور الامن الاقليمي تحت الرعاية الأمريكية.

ب. في مجال الأمن الداخلي : تسعى السلطة العراقية وسلطة الاحتلال في المرحلة الانتقالية الى إنجاز مهامتين مترابطتين الأولى إعادة بناء جهازي الشرطة العلنية والسرية بما يكفل صيانة البلد من الاضطرابات الداخلية والعمليات الإرهابية، والثانية عملية تشكيل الأجهزة الاستخباراتية وتعزيز ترابطها مع أجهزة المخابرات الأمريكية المتشابكة مع الأجهزة الأمنية الإقليمية.

3 ــ إعادة بناء السياسة الخارجية للعراق.

تسعى سلطة الاحتلال في المرحلة الانتقالية الى بناء السياسة الخارجية استنادا" الى عدة حلقات مترابطة أهمها:

(أ) تطهير الجهاز الدبلوماسي من الوظائف المخابراتية التي زرعها النظام السابق.

(ب) حصر الوظائف الدبلوماسية بالمهام البروتوكولية ورعاية المصالح العراقية.

(ج) إنهاء عزلة العراق الدولية وتطوير علاقاته السلمية مع دول الجوار الاقليمي.

ان إعادة بناء المفاصل السيادية للدولة العراقية تترافق وإجراءات أخرى يتصدرها إعادة بناء المناهج التعليمية وتشذيبها من مفردات عبادة الفرد الروح العدائية للغرب ،النبرة القومية الصاخبة ... الخ من التوجهات الأيدلوجية التي تشكل مناخا" ملائماً لتوليد النزعات المناهضة للهيمنة الأجنبية.

ان الاشارة الى المساعي الأمريكية الرامية الى بناء الدولة العراقية على اساس ازدواجية الهيمنة الداخلية الخارجية تترابط والأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تحقيقها في الشرق الأوسط والتي يمكن تلخيصها بهدفين:

أولهما: ان نظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي يفضي الى تطوير التشابكات العسكرية التي تشكل بدورها عتبة أساسية نحو تسريع الترابطات الاقتصادية وما يفرزه ذلك من بناء أنظمة أمن إقليمية مندمجة والاستراتيجية الأمنية العسكرية الأمريكية.

وثانيهما: يسعى نظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي الى إعاقة التوجهات المستقبلية لمشروع التعاون الاقتصادي العربي الذي يشكل ركيزة أساسية نحو تحقيق التعاون العربي واستبداله بتعاون إقليمي يستند الى عدة توجهات أمريكية منها

- تطوير التحالف الاستراتيجي الامريكي الإسرائيلي بعد تعزيز التعاون العسكري مع العراق.
- تحويل التحالف العسكري الى تعاون اقتصادي إقليمي .
- تطوير التعاون الى تكتل اقتصادي يشكل قاطرة إقليمية لسوق شرق اوسطية .

أخيرا" لابد من التأكيد إن التقديرات السياسية والاجتهاد ات الفكرية الواردة في تحليل توجهات السياسة الأمريكية ليست قوالب جامدة بل إنها قابلة للتعديل والتغيير ارتباطا" بـ : أشكال تجلي النزاعات الوطنية مع سلطة الاحتلال أولا " وأساليب إدارة النزاعات بين التجمعات العراقية ثانيا .

الفرع الثالث

المرحلة الانتقالية و قواها الاجتماعية

بعد استعراضنا لتوجهات السياسة الأمريكية الهادفة الى صياغة هيمنتها الاستراتيجية على أساس ازدواجية السيطرة الكولونيالية تواجهنا كثرة من التساؤلات منها ما هي تأثيرات ازدواجية الهيمنة على التشكيلة العراقية ؟ و ما هي القوى الاجتماعية الناهضة اقتصاديا" والمؤثرة سياسيا" في التشكيلة الوطنية ؟ وأخيرا" ما هي الشرائح الاجتماعية والقوى الطبقية المتضررة في المرحلة الانتقالية ؟ .

للتقرب من مضامين الأسئلة المثارة لابد من التأكيد على أن الإجراءات السياسية الاقتصادية التي تتخذها السلطة الانتقالية تفضي الى عمليتين اجتماعيتين متناقضتين يمكن رصد ملامحها بالمؤشرات الآتية : ـ

- أولا"ـ تعزيز التحالف بين القوى الاقتصادية الناشطة في السوق العراقية والتي تتكون من :
  - الشركات الأمريكية التي ستكون القوى الأساسية الفاعلة في اتجاهات تطور الاقتصاد العراقي بعد حصولها على مواقع مفتاحية في السوق العراقية . وبهذا الصدد تشير التقارير الاقتصادية الى ان الشركات الأمريكية المكونة من : شركة بكتل ، شركة الخدمات الأمريكية المكلفة بإعادة تشغيل مرافئ أم قصر وشـــركة كالوغ براون المكلفة بإطفاء

الحرائق ، وشركة هارلتون حصلت على معظم العقود الخاصة بإعادة أعمار العراق . (******)

- البرجوازية العربية المتحالفة مع الاحتكارات الدولية والمتمثلة في تكتل اقتصادي عربي جديد يضم الإمارات ،السعودية، مصر ،الأردن وشراكة أمريكية حيث تعمل هذه الشركات على توظيف استثمارات لأعمار بعض المشاريع الخدمية (2)
- القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للدولة الديكتاتورية المنهارة بعد إعادة بناء نفسها بهدف الاستفادة من الوقائع الاقتصادية الجديدة المتمثلة بانهيار ملكية الدولة الاقتصادية والانفتاح على التجارة الدولية. (3)
- فئة التكنوقرط التي تسعى الإدارة الانتقالية الى توظيف مهاراتها التقنية الإدارية لدى المؤسسات والشركات الوطنية الدولية الناهضة في العراق .

استنادا" الى ملامح اللوحة الاقتصادية الاجتماعية نستطيع القول ان القوى الاقتصادية المتوقع هيمنتها على السوق العراقية تحاول العمل على جبهتين:

- اولهما اعتماد الليبرالية الجديدة ونهجها في خصخصة الحياة الاقتصادية العراقية لغرض إقصاء مساهمة الدولة في الحياة الاقتصادية
- وثانيهما البحث عن ايجاد قوى سياسية حليفة لها لغرض ضمان سيطرتها على اتجاهات تطور السياسية الوطنية.وبهذا الاتجاه نشير الى أن التيار الليبرالي رغم تشكل قواه الرئيسية من الكوادر الاكاديمية والعديد من الشخصيات الوطنية المغتربة، إلا انه المرشح الأقوى لتمثيل مصالح القوى الاقتصادية المتوقع صعودها في التشكيلة العراقية

➢ ثانيا" ـ تضرر العديد من القوى الطبقية والشرائح الاجتماعية.

أفضت الإجراءات العسكرية والسياسية التي أنتجتها سلطة الاحتلال فضلا" عن اعتمادها الليبرالية واقتصاد السوق الى عدد من الإشكالات الاقتصادية الاجتماعية لكثرة من الشرائح والفئات الطبقية أبرزها :

أ. تعرض أقسام كبيرة من العمال والمستخدمين الى البطالة والضياع بسبب انهيار قطاعات الدولة الاقتصادية والخدمية فضلا" عن انحسار فرص التشغيل في القطاعات الاقتصادية الأهلية الذي أدى انهيار القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي .

ب. إقصاء شرائح الأجهزة الإدارية ـ الموظفين، المستخدمين، منتسبي القوات المسلحة ـ بسبب انهيار الدولة العراقية الأمر الذي أدى الى تدني فعالية الطبقة الوسطى الاقتصادية خاصة تلك التي تعمل في قطاع الخدمات بسبب تأثيرات الحصار الاقتصادي وتباطؤ عمليات أعمار العراق .

ان سعة القوى الاجتماعية المتضررة من الانهيارات السريعة في التشكيلة العراقية تتطلب قوى سياسية تشكل إطارا"منظما" للدفاع عن مصالحها .وهنا نستطيع التأكيد أن قوى اليسار والديمقراطية ، استنادا" الى تجربتها الكفاحية تستطيع النهوض بالأوساط الشعبية الكادحة ،المثقفين ، أفراد الطبقة الوسطى وصولا" الى تنظيمها وزجها في انشطة شعبية دفاعا" عن مصالحها الاجتماعية وتوجهاتها الديمقراطية ـ الوطنية (*******)

الفرع الرابع

الوطنية الديمقراطية ضمان السيادة العراقية

بعد ملامستنا الأولية لاتجاهات تطور مستقبل العراق الاقتصادي ـ السياسي تواجهنا الإشكالات الآتية:ـ ما هي أساليب مناهضة ازدواجية الهيمنة في الدولة العراقية ؟ وما هي الآليات والأنشطة الفكرية السياسية التي يرتكز عليها نضال القوى الديمقراطية ؟ وأخيرا"ما هي القوى الاجتماعية القادرة على قيادة الكفاح من اجل العمل والديمقراطية والسيادة الوطنية ؟.

بهدف الاحاطة بإشكالات الفكر السياسي الديمقراطي لابد من التوقف عند بعض الموضوعات الفكرية الساندة لكفاحنا الوطني ـ الديمقراطي والمتمثلة بـــ : ـ

1. بات ضروريا" إرساء الكفاح الديمقراطي على قاعدة فكرية منسجمة وطبيعة التشكيلة العراقية المتسمة بتكوينات ومؤسسات عشائرية، دينية، قومية ناشطة. بمعنى التركيز على تطوير الوعي الوطني بمنطلقات سياسية تتجاوز البنية العراقية المتشظية الأمر الذي يشترط نسج روابط اجتماعية سياسية مع التكوينات العراقية لغرض التواصل والتفاعل مع توجهاتها الوطنية . بكلام آخر بلورة الأهداف المشتركة للكفاح الوطني ـ الديمقراطي التي تتطلب بدورها التواصل والتفاعل مع مختلف القوى والفعاليات السياسية العراقية بهدف الحد من تأثيرات ازدواجية الهيمنة

2. تتزامن عملية تطوير الوعي السياسي الوطني وتجاوز إطاراته المحلية مع المطالبة بترسيخ الديمقراطية باعتبارها الضمانة الأساسية لنمو وتطور الوحدة الوطنية المستندة الى موازنة المصالح السياسية للكتل والمكونات الطبقية الناشطة في التشكيلة الوطنية العراقية.

3. العمل على تشكيل تحالف شعبي عراقي مناهض للتبعية والتهميش تتلخص فعاليته بأهداف سياسية اقتصادية وطنية تدفع باتجاه تطوير العلاقات العراقية الأمريكية على أساس الموازنة الوطنية الدولية.

تلخيصا" يمكن القول ان المهام البرنامجية للتحالف الديمقراطي في مرحلة نظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي تتحدد على أساس تعميق مفهوم الوطنية الديمقراطية المرتكز على ثلاثة مساند أساسية : ـ

- صياغة برنامج وطني ـ ديمقراطي ينطلق من تحديد طبيعة المرحلة بما يستجيب لروح اللحظة التاريخية ومهامها المتمثلة برفض نظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي.
- التركيز على الاستقلال والسيادة الوطنية استنادا" الى المطالبة بتشكيل حكومة وطنية ائتلافية تشكل الإطار الوطني الضامن لإعادة بناء الدولة العراقية والتفاوض على رحيل المحتلين .
- ربط الديمقراطية السياسية بتوازن المصالح الطبقية والاجتماعية في التشكيلة العراقية والتي تشكل بدورها أساس الوحدة الوطنية المناهضة للتبعية والتهميش.

استنادا" الى طبيعة التحليل ومضامينه الفكرية السياسية لابد من إيراد بعض الاستنتاجات التي تشكل تكثيفا" لموضوعاته الأساسية : ـ

أ. تتميز المنظومة السياسية العراقية بسمات جديدة تتمثل في انهيار آلة الدولة الديكتاتورية وتراجع المكونات الطبقية للتشكيلة الوطنية وما يشترطه ذلك من انتعاش الأدوار السياسية الفكرية لتكوينات وتيارات اجتماعية سلفية .

ب. تتطور التشكيلة العراقية ومنظومتها السياسية في الظروف التاريخية.

ج. المعاشة استنادا" الى تأثيرات خارجية الأمر الذي يؤشر الى أن الاحتلال الأمريكي وأبعاده الاستراتيجية يحدد توجه بناء الركائز السيادية للدولة العراقية في المرحلة الانتقالية.

د. يتحدد جوهر المرحلة الانتقالية بصياغة الشكل السياسي الاقتصادي نظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي الذي يشكل عودة معاصرة الى المرحلة الكولونيالية تتجاوب ومضامين العولمة الأمريكية.

الهوامش

(*): - إن الانهيار الشامل في بنية شبكة الكادر القيادية لحزب البعث التي قدر عددها بـ 200 ألف عضو شعبة ، فرقة ، عضو فرع وقيادة قطرية لا يعني ان هذا الحزب قد ترك الساحة السياسية بل يمكن القول ان المصادر الاجتماعية التي شكلت القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي البائد خاصة تلك القوى السياسية المنسلخة عن الديكتاتورية تسعى بهذا القدر أو ذاك الى تشكيل تيار قومي يحاول التأثير على مسار التطورات السياسية الاجتماعية للمرحلة السياسية المقبلة في حال التزامه بالصيغة الديمقراطية والمنافسة السلمية.

(**) : ـ تجسد النشاط السياسي للعشائر العراقية بسلسلة من الاجتماعات ذات الأهداف السياسية في مختلف المدن العراقية.

(***) : ـ هذا الواقع تشهده المدن الدينية حيث تختلط المشاعر الدينية مع التوجهات السياسية للأحزاب الإسلامية.

(1) : ـ أشارت بعض الأوساط الصحفية نقلا" عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية الى ان تلك الإدارة الأمريكية أبلغت دوائر أوربية وعربية نيتها تأجيل المسار الديمقراطي في العراق لأسباب عديدة منها -

1 : - . ـ منع نشوب حرب أهلية. 2: - إلغاء الطابع البعثي للدولة العراقية . 3: - إعادة بناء الجيش . 4 : ـ المحافظة على الثروات النفطية . 5 : - منع التدخل الخارجي.

وذلك حسب الوطن السعودية بتاريخ 14 - 2 - 2003 .

(****) : - ـ هناك ما يقارب 400 خبير أمريكي في مختلف الاختصاصات يشاركون المختصين العراقيين في إعادة صياغة الطوابق الحقوقية الاقتصادية للدولة العراقية فضلا "عن عشرات العراقيين الذين رشحتهم الجهات الأمريكية لعضوية اللجان المختلفة المكلفة بإعادة بناء الدولة العراقية

(*****) : - ـ عقد اجتماع للضباط الأحرار في العلوية يوم 19 - 4 - 2003 قاده الجنرال جودت كاظم العبيدي الذي نسق مع القوات الأمريكية وطرح التصورات الآتية :

ـ بناء جيش صغير الحجم بتقنية عالية ، وظيفته دفاعية لا يهدد الجيران وفي ذات السياق أعلن في بغداد في 14 - 7 - 2003 ان الفرقة الأمريكية 101 ستقوم بتدريب قوات الجيش العراقي المؤمل إنشاءها وستكون بحدود 12 ألف متطوع في العام الأول .

(******) : ـ حصلت شركة بكتل على عقد لأعمار العراق بقيمة 680 مليون دولار وبهذا الاتجاه أشارت على صفحتها الالكترونية الى أن سلطة الاحتلال ومن خلال وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (باعتبارها حلقة بين المستثمرين والسلطات الأمريكية) منحت 16 مشروع لشركات أمريكية ، بريطانية ،سعودية ، كويتية لإعادة أعمار المرافئ والموانئ.

(2) : ـ حصل أول مجلس تنسيقي لأول تحالف تجاري مكون من عدة شركات سعودية ، مصرية ، أردنية ، إماراتية ، أمريكية على التزام رسمي من أحدى الجهات الأمريكية على عقود بناء مشاريع البنية التحتية ـ انظر الوطن السعودية 4 - 6 – 2003

(3) : ـ حصلت الشركة العراقية المسماة شركة البنية التجارية المؤسسة عام 1993على مقاولة من شركة بكتل الأمريكية بقيمة 5 مليون دولار لبناء جسر غرب بغداد .

نفس المصدر.

(*******) : ـ الساحة العراقية مرشحة لظهور تيارات ديمقراطية تعمل على تعدد وتلوين المشهد الديمقراطي في العراق .

الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية

منذ انهيار جدار برلين والعلاقات الدولية تشهد تطورات متسارعة لا يمكن الإلمام بها لكثرة تبدلاتها وعمق تغيراتها، لهذا بات على المهتم بتطور الشؤون الدولية رصد كثرة من الظواهر وعزلها والانفراد بها في محاولة لوضعها في السياق العام للطور الجديد من العولمة الرأسمالية.

بهذا المعنى نحاول التعرض لبعض الموضوعات الناظمة لحوارنا الفكري الذي يمكن تناوله من خلال ثلاثة فروع أساسية .

الفرع الاول

التوسع الرأسمالي ونشوء الدول الهشة

من المعروف أن نشوء الدول الوطنية ارتبط بمراحل تطور حركة رأس المال الدولية وبالتالي فان السمات التي حملها كل طور تميزت وتلونت بالمضامين الفعلية لطبيعة تلك الحركة وتعقد مساراتها التاريخية. لهذا دعونا نستعرض بتكثيف بالغ التجليات السياسية لتلك الحركة متوقفين أمام التناقضات الرئيسة في كل مرحلة من مراحل تطور رأس المال: ـ

أولاً. تجلت مرحلة المنافسة بين الدول الرأسمالية الأوربية بكثرة الحروب الإقليمية والدولية لغرض السيطرة على مناطق النفوذ والاستحواذ على المواد الأولية في البلدان المفتوحة حيث حاولت الدول الكبرى وبهدف الإبقاء على مستعمراتها أن تبتدع أساليب الوصاية الدولية أو الانتداب على الدول الضعيفة تحت شعارات إدخال التحضر إلى هذه الدول ونقلها إلى عصر التطور والتحرر. وعلى الرغم من إن هذه التداخلات شكلت خطوة تاريخية خاصة بعد بناء الدول الوطنية وما نشأ عنها من تقلص لدور المؤسسات التقليدية العشيرة والطائفة إلا أن المحصلة النهائية تمثلت في إبقاء هذه الدول ضمن الحركة العامة التي تتحرك في مساراتها مصالح الدول الكبرى.

ثانياً. أفضى انتقال حركة رأس المال من طور المنافسة إلى طوره الاحتكاري إلى جملة من الانعطافات التاريخية الكبرى متمثلة بانقسام العالم إلى رؤيتين اقتصاديتين / أيديولوجيتين انعكستا على تنامي قوة الفكر الاشتراكي وانتشار النزعة القومية لدى الشعوب المكافحة من اجل استقلالها، وبهذا المسار برز اتجاهان، الاتجاه الأول تمثل بمبادئ الرئيس ولسن التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها الى كسر هيمنة راس المال الأوربي على البلدان المحتلة خاصة في الشرق الأوسط لغرض مشاركة أوربا في استثمار ثروات هذه البلدان، وبهذا السياق نشير إلى أن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمحور أساسي في الصراعات اللاحقة انطلق من التقاليد الأمريكية المشرقة بجانبيها السياسي الفدرالي الديمقراطي و الاقتصادي المبني على الروح الفردية وتطور مؤسسات المجتمع المدني وروحه التضامنية. أما الاتجاه الثاني ارتكز على المبادئ اللينينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتي حاولت الثورة البلشفية من خلالها تأجيج النزعة الاستقلالية بهدف جعلها رديفاً للثورة الاشتراكية العالمية.

إن انتشار النزعة القومية في هذه المرحلة وسماتها التحررية لم يمنع رأس المال الألماني من تعزيز الروح العنصرية في حركته التوسعية والتي حاولت تقليدها كثرة من الحركات القومية العربية.

إن التعارضات السياسية في حركة رأس المال وتنازع مساراته وضعت العالم في الفترة ما بين الحربين العالميتين أمام تناقضات رئيسية أهمها التناقض بين تيارات الحداثة الليبرالية والماركسية من جهة وبين الفاشية الألمانية وحليفتيها العسكرية اليابانية والعنصرية الإيطالية من جهة أخرى.

ثالثاً. أنتجت الحرب العالمية الثانية معسكرين متناحرين رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انتصرت على خصومها الأوربيين واشتراكي بعد ظهور الدول الأوروبية ذات النمط السوفيتي حيث تطورت نزعة التدخل في الشؤون الداخلية واندلعت الحروب الأهلية على اساس الانقسامات الأيديولوجية التي جرت تغذيتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

إن الصراع الأيديولوجي المتحكم في مسار العلاقات الدولية انعكس في الدول الوطنية الهشة على شكل صراعات دامية بين تيارين قومي ذو نزعة عنصرية واشتراكي ذو أردية شمولية و ما نتج عنها من إرهاب شامل وحكم استبدادي كان ضحيتها الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان حيث ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الأنظمة الاستبدادية المناهضة للديمقراطية وشجعت الكتلة السوفيتية أنظمة الشرعية الانقلابية المصرة على الوحدانية الحزبية.

رابعاً. إن مراحل تطور بناء الدول الوطنية الهشة لم يكن بمعزل عن حركة رأس المال وأشكال صراعاته المرحلية مع خصومه التاريخيين ذوي البرامج

الاقتصادية الراديكالية أو أولئك الملتحفين بالروح العنصرية المحتكرين للسلطة القومية.

خامساً. افرز انهيار الكتلة الاشتراكية كثرة من المفاهيم الليبرالية مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، المجتمع المدني, تجريد الدولة من مسؤوليتها الوطنية / الاجتماعية و التي تعززت برؤى جديدة على صعيد العلاقات الدولية منها حق الانفصال, حق التدخل الإنساني، تآكل مبدأ السيادة الوطنية، وأخيراً محاولة إلحاق الدول الهشة بالتكتلات الاقتصادية الدولية.

على أساس تلك المعطيات يمكننا القول إن مضامين الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية رأس المال المعولم تتجلى اليوم بمنحيين أحدهما يتسم بتهديم سيادة الدول الوطنية وتخريب تشكيلاتها الاجتماعية. وثانيهما بالنزعات الإلحاقية المتمثلة في تهميش اقتصاديات الدول الهشة عبر إلحاقها بالاحتكارات الدولية بهدف الهيمنة على الثروات الوطنية.بكلام مختصر فتح الأبواب أمام حرية حركة راس المال المدول وامتداداته وصولا" إلى بناء أسواق إقليمية تابعة للتكتلات الاقتصادية.

أن الليبرالية الجديدة المفروضة بالقوة العسكرية الأمريكية تلعب دوراً محورياً في إحداث تغيرات هيكلية في مواقع القطاعات الاقتصادية الوطنية عبر اشتراطات المؤسسات الدولية وما يتطلبه ذلك من تسريع عمليات الحراك الاجتماعي لصالح القوى الطبقية الناهضة في هذه البلدان والمتشابكة مصالحها الاقتصادية ومصالح الشركات الدولية.

إن الآثار السياسية/الاجتماعية التي تفرزها الطبيعة التخريبية لحركة راس المال المعولم على مستقبل الدول الهشة وتشكيلاتها الاجتماعية يمكن ملامستها عند التعرض إلى مفاصلها الأساسية والتي يمكن تأشيرها بـ: -

- رغم تقدمية عمليات التشابك والاندماج وتشكيل الأسواق الإقليمية قياسا" إلى الأسواق الوطنية إلا أن ترابط تلك العمليات مع حركة قوانين التمركز والتركز والاستقطاب تشكل عودة معاصرة إلى مرحلة الهيمنة الكولونيالية المتجاوبة والعولمة الرأسمالية.
- إن وحدة العالم الرأسمالي الاقتصادية وترابط مستوياته المتقدمة منها والمتخلفة تشترط تطوير آليات الهيمنة الطبقية المزدوجة الخارجية منها والمتمثلة بالمراكز الرأسمالية والداخلية المتجسدة بالقوى الطبقية المحلية الناهضة والمتحالفة مع الوافد الخارجي وما ينتج عن ذلك من تحويل الدولة إلى مؤسسة وطنية ناقصة السيادة تتلخص وظيفتها الأساسية بحراسة وحماية المصالح الدولية / المحلية المشتركة.

- يمثل تحويل الدول الهشة في الشرق الأوسط من دول وطنية إلى دويلات طائفية جوهر الشكل السياسي لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي في الطور المعاصر من الرأسمالية المعولمة. (1) .

إن الملاحظات المكثفة المشار إليها تحيلنا إلى دراسة المفاصل الأساسية للدولة الطائفية.باعتبارها الشكل السياسي المعبر عن ازدواجية الهيمنة في الطور المعاصر من حركة التوسع الرأسمالي.

الفرع الثاني

الاحتلال وسمات الدولة العراقية.

قبل الخوض في تقدير ملامح الدولة الطائفية في العراق لابد لنا من تدقيق النظر في مفهوم الدولة الدينية التي يرددها كثرة من الكتاب والباحثين وبهذا الصدد أود أن أشير إلى أن هذا المفهوم لا يتمتع بالدقة العلمية المطلوبة وذلك للأسباب الآتية: ـ

- ليس هناك دولة دينية بمعنى الجمع بين السلطتين الدينية والسياسية بيد شخصية أوهيأة حاكمة واحدة.
- هناك كثرة من البلدان العربية الإسلامية ذات الدساتير العلمانية تعتمد على أحد المذاهب الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية الأمر الذي يجعلها دول ذات صبغة طائفية بسبب اعتمادها على مذهب دون غيره وما ينتج عن ذلك من تعرض أنصار المذاهب الأخرى للتمييز المذهبي أمام المؤسسات الشرعية للدولة.
- حملت كثرة من الدول الهشة التي أفرزتها حركة رأس المال التاريخية بذور الطائفية السياسية وبهذا المعنى بات من الأصح التركيز على مفهوم الدولة الطائفية بدل الدولة الدينية .

لتدقيق النظر في موضوعة المزاوجة بين الطائفية كصيغة دينية للدولة الوطنية وبين ممارستها السياسية نعمد إلى دراسة بعض النماذج التاريخية المعاصرة للدولة الطائفية: ـ

- **أولا: النموذج (الديمقراطي) للدولة الطائفية**

أ. تعتبر الدولة اللبنانية الشكل الطائفي الأكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط حيث جرى تقاسم الدولة وسلطتها السياسية استناداً إلى

نصوص دستورية منبثقة من مبادئ التوافق الطائفي حيث (طوّر الفكر الدستوري أعرافا لها قوة الدستور نفسه وهو ما عُرف بـ ـالصيغةـ التوافقية واستقر العرف على توزيع طائفي للرئاسات الثلاث وعلى كيفية تشكيل الحكومة وتجسد في قانون انتخاب يؤمن التمثيل الطائفي والمناطقي ويراعي حصص الطوائف في الإدارة). (2) إن نموذج الدولة الطائفية في لبنان وبسبب تغيرات كثيرة منها ديمغرافية ـ تزايد نسبة الشيعةـ وأخرى سياسية بسبب هزال الدولة وانخراط الأطراف الوطنية بالنزاعات الدولية / الإقليمية يعيش أزمة حادة لن نتوقف عند مساراتها المستقبلية لارتباطها بجملة من التشابكات الوطنية / الدولية.

ب. الدولة الطائفية الإيرانية: ـ على الرغم من أغلبية التيار الشيعي في إيران إلا أن (ديمقراطية) هذا البلد تتحرك في إطار تيارات سياسية إسلامية مستندة إلى مبدأ ولاية الفقيه الذي شكل مرتكزاً فقهياً ودستورياً أساسياً في البناء السياسي للدولة الفارسية. وبهذا الإطار يشير الدستور الإيراني في مادته الخامسة إلى (أن ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في زمن غيبة الإمام المهدي (الإمام الثاني عشر عند الشيعة الأمامية) تكون بيد الفقيه العادل المتقي العالم بأمور زمانه.

- **ثانياً: النموذج الديكتاتوري للدولة الطائفية**

أ. نموذج الدولة الطائفية الديكتاتورية في العراق الذي جرى بناءه بواسطة طواقم قيادية لطائفة دون غيرها مع استخدام العنف المنظم ضد الأغلبية الشيعية والأقليات القومية. إن السمة الأساسية لهذا النموذج هو اكتساءه رداء الدولة القومية رغم إن الدولة وسلطتها السياسية كانت منسلخة عن غالبية مكوناتها الاجتماعية الأمر الذي وسمها بالدولة البوليسية.

ب. المملكة العربية السعودية المعتمدة على تحالف السلطة السياسية للدولة مع التيار الوهابي الأصولي المهيمن على الحياة السياسية / الاجتماعية في البلاد وممارسته الإرهاب ضد الطوائف الأخرى فضلاً عن اعتماد العنف ضد القوى السياسية المعارضة للنهج المتطرف للسلفية الوهابية. (3)

تلخيصاً يمكننا القول إن الدولة الطائفية بشكليها التوافقي / الديكتاتوري تتسم بسمة أساسية ترتكز على تداخل الأجهزة الاستخبارية / الأمنية مع الشبكات العنفية ذات النزعة الطائفية وما يشترطه ذلك من اشتداد نزعة التدخل في الصراعات الوطنية للدول الأخرى ونسج التحالفات الإقليمية / الدولية المناهضة لمصالح البلاد الوطنية.

على أساس المحددات المشار إليها يواجهنا السؤال الأتي: ـ هل يتناسب الشكل الطائفي للدول الهشة مع المصالح الأساسية للطور المعاصر من العولمة الرأسمالية ؟.

للاحاطة بمضامين السؤال المثار دعونا نبحث الأمر من خلال التجربة التاريخية للدولة العراقية عبر المحددات الآتية: ـ.

المحدد الأول: لا يمكن الحديث عن بناء الدولة العراقية ومستقبلها دون التعرض لدور الاحتلال البريطاني في نشأتها وما رافقها من ثغرات خطيرة أفضت إلى بناء الدولة الوليدة على أسس طائفية وذلك انطلاقاً من ثلاث سمات أساسية: ـ

- اعتماد البناء البيروقراطي للدولة العراقية على الطائفة السنية العربية /التركية الخارجة من جهاز الإمبراطورية العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الثانية.
- إقصاء الأكثرية العربية الشيعية و أبناء القومية الكردية من المساهمة في بناء الشرعية الوطنية للدولة الجديدة.
- تزامن سياسة الإقصاء والإبعاد مع القمع السياسي المنظم.

إن السمات الأساسية التي رافقت بناء الدولة العراقية في مرحلة الاحتلال البريطاني نمت وتطورت بأشكال مختلفة واتخذت ألواناً متعددة أهمها الدولة القومية التي أصبحت غطاءً سياسياً للمحافظة على الجوهر الطائفي المتمثل بسيطرة الأقلية الطائفية على الدولة وسلطتها السياسية. (4)

المحدد الثاني: ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في إحياء البناء البيروقراطي / الطائفي للدولة القديمة بأردية جديدة عبر إعادة إنتاجها بأشكال(حضارية) ـ الديمقراطية السياسية، الشرعية الانتخابية، الشرعية الدستورية، المساومات الطائفية، وما نتج عن ذلك من اقتسام سلطة الدولة بين الطوائف والأعراق.

المحدد الثالث: توزع السلطات الثلاث للدولة وأجهزتها السيادية بين الكتل السكانية المنضوية تحت ألوية طائفية/ عرقية عبر المحاصصة السياسية وما حمله ذلك من مخاطر تفتيت الوحدة الوطنية.

المحدد الرابع: رغم امتلاك الدولة العراقية جيشاً وطنياً إلا إن الكتل الطائفية تمتلك أجهزتها العسكرية الخاصة باعتبارها المدافع الفعلي عن المصالح الطائفية.

المحدد الخامس: أفرز البناء السياسي للدولة العراقية نظاماً سياسياً يرتكز على مبدأ التوافق بين القيادات الأساسية للطوائف / الأعراق الناشطة في العملية السياسية.

على أساس تلك الملامح السياسية لبناء الدولة الطائفية نحاصر بالإشكالية الآتية ما هي سمات التشكيلة الاجتماعية الساندة للدولة الطائفية ؟ وما هي قدرتها على النمو والتطور ؟

بهدف التقرب من الإشكالية المثارة نحاول تدقيق البحث في المعطيات الآتية. ـ

- تشترط الدولة الطائفية انقسام التشكيلة الوطنية إلى كتل سكانية طائفية/ عرقية متلازمة ونتائج فرعية أهمها: ـ

أ. العزل السكاني وما يتطلبه ذلك من توتير الروح الطائفية التي تتحول في مجرى التطور إلى غطاء إيديولوجي لبنية اجتماعية مغلقة مناهضة للروح الوطنية. (*)

ب. يفضي العزل السكاني وتطور البني الاجتماعية المغلقة إلى تأجيج روح الانفصال وانقسام الدولة الوطنية إلى دويلات متفاوتة التطور بسبب امتلاك الثروة لدى البعض وانعدامها لدى البعض الآخر (**).

ج. يؤدي تفاوت الثروة والروح العصبية ومشاكل الحدود إلى توترات سياسية وحروب دائمة بين (الدويلات) تغذيها المصالح الدولية / الإقليمية المتناقضة.

- يشترط انقسام التشكيلة الاجتماعية في الدولة الطائفية إلى كتل سكانية هلامية تجريف الحدود الطبقية بين الطبقات الاجتماعية وما يعنيه ذلك من ركود الصراع الاجتماعي المبني على تناقض المصالح وتطورها. بهذا الإطار نشير إلى إن الشرائح المهيمنة اقتصادياً والقائدة طائفياً تشكل وبسبب هزال وحدتها الوطنية الحامل الاجتماعي لنهج التنازلات الوطنية.

- يستند ضبط التوترات الاجتماعية داخل البنية الطائفية الى ديمقراطية سياسية شكلية تتحكم فيها آليات عدة يتصدرها : ـ

- آليات أيديولوجية معبر عنها في الفتاوى والمواعظ الدينية ذات الأهداف السياسية الرامية إلى كبح المشاركة الشعبية في الحياة السياسية على أسس وطنية.

- آليات سياسية تتحكم في مساراتها أحزاب طائفية معبرة عن مصالح شرائح اجتماعية سائدة في البنية الطائفية في هذا السياق نشير الى أن أحزاب الأيديولوجية الدينية تحاول التحكم في أنشطة منظمات المجتمع المدني بعد بنائها بروح طائفيةً، حيث تنتشر هناك شبيبة إسلامية وأخرى مسـيحية ونقابات لهذه الطـــائفة أو تلك الأمر الذي يعيق بناء

الروح الديمقراطية المستقلة المدافعة عن حرية المواطن ومستقبله الديمقراطي.

- آليات اقتصادية / اجتماعية تترابط وفعاليات مختلفة / مساعدات مالية / مدارس مجانية / خدمات طبية، خدمات اجتماعية متعددة تشكل رافعات أساسية في شد القوى الهامشية وضبط حركتها داخل البنية الطائفية. بكلام آخر يؤدي المستوى الاقتصادي / الاجتماعي دور الضامن الأساسي في ضبط البنية الطائفية من التفكك عند اشتداد الصراعات الاجتماعية.

إن صيانة البنية الطائفية من التفكك والانقسام يستند الى تحالف الشرائح الاجتماعية السائدة في البنية الطائفية والمتمثلة بـــ: ـ

1. الشرائح المالية:ـ التي تتوزع بدورها على القطاعات المصرفية والبنوك الإسلامية المترابطة مع قوى رأس المال واحتكاراته الدولية.
2. الفئات الكمبورادورية:ـ بأقسامها التقليدية المرتكزة على تصدير واستيراد السلع التراثية المرتبطة بالمزارات الدينية و الشرائح الجديدة الناهضة المترابطة والشركات الدولية عبر عقود الوكالة التجارية. وبهذا المعنى تشكل الشرائح الكمبورادورية التقليدية منها والجديدة الرافعة الأساسية لإقامة التحالفات الإقليمية/ والدولية ذات النزعة الطائفية.
3. الشريحة العقارية: المستندة الى قطاعي الخدمات والسياحة المزدهرين في ظل انتعاش الشعائر الدينية

المعطى الأخير: إن تفتت الوعي الوطني وتوزعه بين خانات طائفية عرقية يكون عاملاً أساسياً من عوامل القبول بالهيمنة الخارجية لحفظ التوازنات الداخلية.

الفرع الثالث

الدولة الطائفية والأمن الإقليمي.

بعد هذا العرض السريع والمكثف لملامح الدولة الطائفية يواجهنا السؤال الآتي: - كيف ينعكس هذا البناء الطائفي على الأمن الإقليمي وما هو مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في التشكيلات الطائفية ؟

لمحاولة التقرب من مضامين الأسئلة المثارة لابد لنا من استعراض طبيعة الصراعات الفكرية / السياسية التي أحاطت منطقة الشرق الأوسط خاصة في العقود الأخيرة من عمر الدول الوطنية الهشة.

بدءاً نشير إلى موضوعة أساسية يتحدد مضمونها في إن العوامل الخارجية كانت وما زالت أهم العوامل في تصدير وتغذية النزاعات الفكرية / السياسية التي دارت وتدور بين التيارات السياسية في التشكيلات الاجتماعية للدول الوطنية.

لغرض تقدير شرعية هذه الموضوعة دعونا نستعرض تلك النزاعات عبر تجلياتها التاريخية بعناوين عامة آملين إغناءها لاحقاً عبر دراسات تفصيلية.

1. انعكس الصراع بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية على دول منطقة الشرق الأوسط عبر تبعية اقتصادية / سياسية لأحد المعسكرين وبهذا المسار سادت مفاهيم الدول الرجعية والدول التحررية على قاعدة أيديولوجية شكلت غطاءً سياسياً لاحتكار السلطة وشيوع الإرهاب السلطوي.
2. تجلت الخلافات في دول الشرعية الانقلابية بين الأنظمة القومية وأحزابها من جهة وبين القوى الديمقراطية واليسارية من جهة أخرى تحت رايات إحياء الروح القومية ومناهضة الروح الشعوبية وما نتج عن ذلك من هدر لحقوق الإنسان وسيادة النزعة البوليسية في سياسة الدول الرسمية.
3. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية انتقل الصراع بين الخارج والداخل على وفق قاعدة مكافحة الإرهاب ذو النزعة الإسلامية.
4. لغرض تفتيت الروح الإسلامية المناهضة لروح العسكرة الأمريكية يجري العمل على تفكيك التيار الإسلامي في كل بلد عبر استنهاض مكوناته المذهبية واستحضار نزاعاته التاريخية.

5. تسعى المراكز البحثية للمراكز الرأسمالية إلى تحويل النزاعات المذهبية الداخلية إلى نزاعات إقليمية وتطويرها إلى تناقضات أيديولوجية عدائية وما يحمله ذلك من مخاطر تفتيت الأمن الإقليمي وسيادة الكراهية والعداء بين شعوب المنطقة.(5)
6. استناداً إلى الرؤية المشار إليها يتبلور اتجاهان طائفيان في توجهات السياسية الإقليمية أحدهما تمثله المملكة العربية السعودية ينطلق من تزاوج الروح العربية / الإسلامية بمذهبية طائفية. وثانيهما تتحدد مسانده بطموحات قومية فارسية للهيمنة الإقليمية بعباءة شيعية. (***)

خلاصة القول إن الدول الهشة وبسبب بناءها الخارجي وسماتها الداخلية عاجزة عن فرز بنية ديمقراطية قادرة على احترام حقوق الإنسان في الظروف التاريخية المعاصرة الأمر الذي يجعلها عرضة للتفتت والانقسامات الطائفية / العرقية الذي تعززه الميول المتناقضة لتطور مسارات العولمة الرأسمالية.

الهوامش

1: ـ انظر: ـ لطفي حاتم ، انتقال السلطة وازدواجية الهيمنة في العراق

الحوار المتمدن - العدد: 924 - 2004 / 8 / 131:

2: ـ سليمان تقي الدين، الفكر الدستوري اللبناني بين الطائفية والمواطنة

السفير 26-04-2006

3: ـ يشير دستور المملكة العربية السعودية في المادة الأولى من الباب الأول إلى أن المملكة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله. كما تنص المادة الثانية على إن عيدا الدولة هما عيد الفطر والأضحى.. وتقويمها هو التقويم الهجري .

المادة السادسة والثامنة من الباب الثاني تشيران إلى مبدأ المبايعة والشورى وفق الشريعة الإسلامية

4: ـ انظر لطفي حاتم ، المواطنة بين المساواة الشكلية وتفكك الدولة العراقية. الثقافة الجديدة العدد 315 لسنة 2006.

*: ـ حاولت المليشيات الطائفية تهجير المواطنين العراقيين على أساس الهوية الطائفية بهدف إخضاع المناطق لهيمنتها السياسية / الاجتماعية. وبهذا المنحى تشكل الجدران العازلة محاولة لتثبيت العزل الطائفي .

**: ـ إن المخاطر المشار إليها تتناسب وميول العولمة الرأسمالية التي تسعى لسلخ المناطق الغنية عن دولها وإلحاقها بالتكتلات الاقتصادية وإهمال المناطق الفقيرة.

5: ـ قال العاهل السعودي لصحيفة الوطن الكويتية ".27 كانون الثاني، 2007 "نحن على علم بأبعاد عملية التشيع والى أين وصلت، لكننا نرى أن هذه العملية لن تحقق غرضها لأن أكثرية المسلمين الطاغية تعتنق مذهب أهل السنة والجماعة.

كذلك انظر: ـ فهمي هويدي ، مصارحة ضرورية قبل اندلاع الفتنة ألكبري

الأهرام المصرية، الثلاثاء، 30 كانون الثاني، 2007.

***: ـ تسعى الإدارة الأمريكية ومن وراءها الكثير من المؤسسات البحثية والإعلامية إلى تحقيق تحالف إقليمي طائفي يضم السعودية والباكستان والأردن والإمارات وأخيراً تركيا، مناهض لإيران الشيعية.

العولمة الرأسمالية وفكر اليسار الديمقراطي

شهد العالم في العقدين الأخيرين كثرة من التغيرات المتسارعة تمثلت بشدة الترابطات بين مكوناته الدولية ومستوياته الاقتصادية الوطنية / الإقليمية / الدولية المرتكزة على قاعدة السوق الرأسمالي وبهذا السياق فان التغيرات المشار إليها شملت كثرة من المفاصل السياسية منها تنامي دور الشركات الدولية في العلاقات الدولية ومنها تراجع مواقع الدول في شبكة الضمانات الاجتماعية فضلا عن تراجع دورها في العلاقات الدولية ومنها تراجع دور الأحزاب السياسية في تحقيق مصالح قاعدتها الاجتماعية ناهيك عن تنامي دور المنظمات غير الحكومية وتزايد تدخلها في الحياة السياسية / الاجتماعية .

لقد انعكست التغيرات التي عصفت (بعالمنا المعاصر) بشدة على حياة الأحزاب اليسارية خاصة بعد انهيار النموذج السوفيتي للاشتراكية والذي شكلت ركائزه الأيديولوجية، ونموذج دولته الفدرالية وبناء سلطته السياسية مثالاً لغالبية الأحزاب الاشتراكية والقومية .

انطلاقاً من تلك التبدلات يستعر السجال بين صفوف الأحزاب الاشتراكية وتختلف الرؤى وتتعدد الأفكار حول سبل النهوض بأحزاب اليسار الاشتراكي وتطوير مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية، وبهذا المسار يطرح بعض المهتمين بتطور الفكر الاشتراكي الاحتذاء بنموذج الاشتراكية الديمقراطية التي أفرزتها التجربة الأوربية بهدف النهوض بحركة اليسار الاشتراكي .

من جانبي أحاول التوقف عند الحاضنة التاريخية التي أفرزت أحزاب الاشتراكية الديمقراطية معتمداً أسلوب المقارنة التاريخية لغرض الوصول الى رؤية واقعية مستمدة من طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي عبر فروع أساسية : ـ

الفرع الاول

الفكر الاشتراكي وتحولاته التاريخية

نشأت الأحزاب الاشتراكية في المرحلة الأولى من التوسع الرأسمالي المتسمة بالثورات البرجوازية الديمقراطية وتشكلت الرؤى الفكرية والمرتكزات السياسية للفكر الاشتراكي في الأممية الأولى التي شكلت التجربة السياسية الأولى للحركة الاشتراكية الناهضة.

لقد تبلور الفكر الماركسي وقواعده النظرية استناداً الى النزاعات الطبقية الوطنية التي أغنت الكفاح السياسي للأحزاب الاشتراكية ناهيك عن الصراعات الدامية بين الدول الرأسمالية الناهضة، وبهذا السياق نشير الى إن مضامين النزاعات الفكرية داخل الحركة الاشتراكية العالمية تجسد في ثلاثة مفاصل أساسية تمحور الأول حول الدولة والموقف من طبيعتها السياسية حيث تعززت الرؤية الماركسية لدى الأحزاب الاشتراكية الهادفة الى استلام سلطة الدولة وإقامة نظام العدالة الاجتماعية موجهة بذلك هزيمة فكرية الى التيار الفوضوي القائل بضرورة تحطيم جهاز الدولة وعدم بناء دولة جديدة . أما المفصل الثاني فتمثل في بناء الحزب البروليتاري وبرنامجه السياسي / الاقتصادي الثوري استنادا الى تحديد طبيعة النظام الرأسمالي ودور الطبقة العاملة فيها . وتبلور المحور الثالث في تحديد طبيعة المهام الثورية للطبقة العاملة بعد هزيمة التيار الاقتصادي الهادف الى حصر النضال الطبقي في مستواه الاقتصادي .

إن تحديد المهام الطبقية السياسية والاقتصادية للطبقة العاملة وسيادة المنظومة السياسية / الفكرية للماركسية دفع الأحزاب الاشتراكية الى تطوير كفاحها المناهض لرأس المال والهادف الى إشاعة العدالة الاجتماعية.

عززت البنى السياسية والفكرية التي جرى ترسيخها في الأممية الثانية المسار الفكري للأحزاب الاشتراكية لكن الوحدة الفكرية بين الأحزاب الاشتراكية لم تدم طويلا خاصة بعد انتقال الرأسمالية الى مرحلتها الاحتكارية وتنامي دور الدولة في النزاعات المسلحة بين الرأسماليات المتنافسة على مناطق النفوذ، فضلا عن تدخلها ـ الدولة ـ في الصراع الطبقي لصالح القوى الاقتصادية المتنفذة .

ان التطورات الجديدة التي أفرزتها المرحلة الإمبريالية انعكست على الفكر السياسي لأحزاب الاشتراكية التي واجهت أوضاعا سياسية / اقتصادية جديدة تتطلب تعليلاً فكريا لطبيعة التغيرات التي أفرزها الطور الاحتكاري من التوسع الرأسمالي لغرض تطوير الكفاح الطبقي والسياسي للطبقة العاملة وصيانة مصالحها الاجتماعية / السياسية .

لقد واجهت أحزاب الأممية الثانية كثرة من الموضوعات الفكرية والتي يمكن حصرها بالقضايا السجالية الآتية: ـ

أ ـ الدولة وسلطتها السياسية

احتلت موضوعة الدولة القسم الأساسي من النزاع الفكري بين الأحزاب الاشتراكية حيث انقسمت تلك الأحزاب الى تيارين فكرين التيار الديمقراطي الاشتراكي الذي رأى في الشرعية الديمقراطية البرجوازية الشكل الأفضل لصيانة وتطوير سياسية التوازن الطبقي بين العمل ورأس المال متخليا بذلك عن الأسلوب الثوري لاستلام السلطة واستخدامها في خدمة النضال الطبقي وبهذا فقد شرع هذا التيار الأبواب أمام تطوير الشرعية الديمقراطية البرجوازية والأخذ بالطريق البرلماني الذي جسد مفهوم السلام الاجتماعي بديلا عن الصراعات العنفية . بكلام أخر تخلي التيار الاشتراكي الديمقراطي عن الماركسية ومنظومتها السياسية المتمثلة بالثورة البروليتارية وسلطتها السياسية .

أما التيار اللينيني فقد تمسك بالرؤية الماركسية ومفاصلها الأساسية في السلطة والثورة الاجتماعية محاولاً تكييف المنظومة السياسية الماركسية مع الطور الاحتكاري من التوسع الرأسمالي ، بعد انتقال مركز الحركة الثورية الى الإمبراطورية الروسية المتسمة بضعفها الاقتصادي الرأسمالي وتعددها القومي فضلاً عن استبدادها السياسي .

ب ـ القومية والأممية

انطلقت الماركسية من الأممية البروليتارية ودورها في الثورة العالمية استنادا الى نضوج النزاعات الطبقية في البلدان الرأسمالية المتمثلة في إنكلترا، فرنسا ، أميركا ، وألمانيا ، مفترضة ـ الماركسية ـ ان الثورة البروليتارية ستندلع في عدد من البلدان المتطورة مستندة بذلك الى الوحدة الطبقية لعمال العالم وجهازها السياسي المنظم والقائد للثورة الاشتراكية .

لقد تعرضت الرؤية الماركسية بشان التضامن الاممي الى الاهتزاز لأسباب كثيرة منها تنامي الروح القومية والوطنية عند الأحزاب الاشتراكية في البلدان الرأسمالية بسبب سياسة التوازنات الاجتماعية التي أقدمت البلدان الرأسمالية عليها بعد إجراءات اقتصادية وضمانات اجتماعية للقوى المنتجة ومنها سيادة الشرعية الديمقراطية للحكم ، وأخرها تزايد الروح التوسعية والعسكرة عند البرجوازية الحاكمة في بعض البلدان الرأسمالية.

لقد تمسكت اللينينية بالأممية البروليتارية بعد انتقال الحركة الثورية الى الإمبراطورية الروسية لكثرة من الوقائع التاريخية الملموسة أهمها التعدد القومي / الإثني للإمبراطورية الروسية الامر الذي يتطلب وحدة شعوبها لبناء النظام

السوفيتي الجديد المرتكز على قيادة الحزب الثوري ، ولهذا فقد دعت اللينينية بعد انتصار ثورة أكتوبر شعوب الشرق الى النهوض بهدف التحرر من المرحلة الكولونيالية وإقامة الدولة القومية رغم أن تلك الدعوة ارتبطت بإقامة نموذج الدولة الاشتراكية .

لقد جددت اللينينية الرؤية الماركسية بصدد الأممية البروليتارية رغم تخليها عن مبدأ الثورة في عدة بلدان والتركيز على إمكانية قيام الثورة في بلد واحد انطلاقا من شروط جديدة ترتكز على وجود حركة جماهيرية عمالية بقيادة جهاز سياسي ثوري منظم .

ج ـ الرأسمالية الاحتكارية

- عصفت الخلافات بالحركة الاشتراكية عشية الحرب العالمية الأولى حول موضوعات فكرية كثيرة منها توصيف المرحلة الإمبريالية والموقف من الحرب حيث انخرطت اغلب أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الجهود الرامية للدفاع عن أوطانها وذلك بغية الدفاع عن مكاسبها الاجتماعية وضد الهيمنة الخارجية بالضد من اللينينية التي دعت الى استغلال ظروف الحرب لاستلام السلطة وقلب الحكومات الرأسمالية .
- تناقض الرؤيتين اللينينية والاشتراكية الديمقراطية جاء بسبب الاختلاف حول توصيف طبيعة الطور الاحتكاري للتوسع الرأسمالي في مرحلته الثانية حيث رأت الأحزاب الاشتراكية بان تقارب المصالح بين الدول الرأسمالية يقود الى السلم الدولي والتعاون بين الطبقات الرأسمالية كما أشار الاشتراكي الديمقراطي البارز كاوتسكي واستناداً الى ذلك فقد جرت مراجعة شاملة لمنظومة ماركس السياسية قام بها الألماني برنشتين تركزت حول حصر أهداف الحركة العمالية بالمطالب الاقتصادية والعمل البرلماني. من جانبها رأت اللينينية أن الرأسمالية الاحتكارية هي أعلى مراحل الرأسمال وعشية الثورة الاشتراكية وما يشترطه ذلك من ضرورة إعداد البروليتاريا للانقلاب الثوري حيث توجت البلشفية برنامجها الكفاحي في استلام السلطة السياسية وإقامة النموذج الاشتراكي للدولة السوفيتية.
- كرس انهيار الأممية الثانية عشية الحرب العالمية الأولى الانقسام الاممي بين أحزاب الاشتراكية الديمقراطية والبلشفية وما نتج عن ذلك من سيادة نهجين للعمل السياسي / الاجتماعي ، حيث أثر انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية على مجمل المسار السياسي الاجتماعي اللاحق للأحزاب الاشتراكية وخاصة في بلدان العالم الثالث حيث ساهمت

الأممية الثالثة التي أنشأتها الأحزاب الشيوعية بتشجيع الأحزاب الديمقراطية الوطنية في الدول الكولونيالية للتحول الى أحزاب اشتراكية تقاربت برامجها الاجتماعية ورؤاها الفكرية مع التيار البلشفي وتجربته الكفاحية .

إن انسداد التطور التاريخي للمنظومة الاشتراكية في الدولة السوفيتية فضلا عن سيادة الاستبداد السياسي أحدث تصدعات جديدة في الحركة الشيوعية تركزت حول الموقف من الشرعية الديمقراطية للحكم وسلطة الطبقة العاملة فضلاً عن أساليب الوصول الى السلطة السياسية وما أفرزته تلك السجالات من ابتعاد الأحزاب الشيوعية الأوربية عن أهم الموضوعات الفكرية للمنظومة الماركسية المتمثلة بسلطة الطبقة العاملة واعتماد النهج السلمي عبر الشرعية البرلمانية وما اصطلح على تسميته الأورو شيوعية (*) .

أن التجربة التاريخية لشكل الحكم في البناء السوفيتي المتسم بسيادة الحزب الواحد وغياب الديمقراطية والتعددية السياسية وكذلك البناء الاقتصادي السوفيتي المستند الى إحداث التراكم الابتدائي الرأسمالي الذي رفعته الدولة الى سياسة رسمية وما نتج عنه من تفكك الوحدة الكفاحية بين الطبقة العاملة والفلاحين أفضى الى انسداد بناء نموذج اشتراكي إنساني قادر على مواكبة التطورات السياسية / الاقتصادية.

خلاصة القول لقد أثبتت التجربة التاريخية أن نموذج الدولة الاشتراكية السوفيتية لم يكن سوى نموذجا مقارباً لبرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الاجتماعية بفارق يكمن في اختلاف طبيعة السلطة حيث أدت المنظومة السياسية للدولة الاشتراكية بقيادة الحزب الواحد الى بناء الممهدات التاريخية لتحول القوى الحزبية البيروقراطية الحاكمة الى طبقة برجوازية جديدة بعد استحواذها على ملكية الدولة . (**)

الفرع الثاني

الفكر الاشتراكي وانهيار التجربة السوفيتية.

أدى انهيار التجربة الاشتراكية ونموذج دولتها الاحتكارية الى كثرة من التساؤلات منها هل يمكن لأحزاب اليسار الاشتراكي في البلدان العربية الاستمرار في تبني المرتكزات الفكرية للتجربة السوفيتية ؟ هل تتمكن تلك الأحزاب من التحول الى أحزاب اشتراكية ديمقراطية بعد تبني العديد منها أفكار

الشرعية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ؟ وأخيراً هل يفترض الطور الجديد من التوسع الرأسمالي البحث عن رؤى فكرية وأساليب كفاحية جديدة تتناسب ومواقع الأحزاب اليسارية في الدول الوطنية .

تنطلق مقاربتي لهذا التساؤلات من موضوعتين مهمتين أولهما التأكيد على أن التجربة السوفيتية كمنظومة فكرية سياسية لا يمكن الأخذ بها في الطور المعولم من التوسع الرأسمالي بل يمكن لأحزاب اليسار الاشتراكي الاستفادة من تلك التجربة التاريخية . أما الموضوعة الثانية والتي تشكل مضامين مداخلتي فتشير الى عدم أمكانية استنساخ تجربة أحزاب الاشتراكية الديمقراطية بسبب اختلاف المراحل التاريخية للتوسع الرأسمالي مواصلاً تعليل فرضيتي المتلخصة بضرورة تحويل اليسار الاشتراكي الى يسار ديمقراطي فاعل في التشكيلات العربية الاجتماعية.

أن رؤيتي المتضمنة عدم استنساخ تجربة أحزاب الاشتراكية الديمقراطية تستند الى وقائع تاريخية يمكن إجمالها بالمعطيات الآتية : ـ

- نشأت أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في إطار تشكيلات اجتماعية / اقتصادية رأسمالية ناضجة في تمايزها الطبقي الامر الذي أهلها للخوض في نزاعات طبقية لصالح الطبقة العاملة ضمن التطور التدريجي للديمقراطية البرجوازية حيث اكتسب ذلك الكفاح خصائص وطنية وبهذا المعنى أشير الى أن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية تبنت موضوعتي تعدد أشكال الملكية والديمقراطية السياسية معبرة بذلك عن المصالح الطبقية المختلفة لقوى تشكيلاتها الاجتماعية الامر الذي أهلها لاستلام السلطة وبناء دولة الرفاه الاجتماعي المتمثلة بصيانة الدولة لشبكة الضمانات الاجتماعية والسياسية .
- أفضى بناء دولة الرفاه الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية الى ظهور دولة مغايرة للتجربة السوفيتية معتمدة على دور الدولة في تطوير شبكة الضمانات الاجتماعية المتلازمة والشرعية الديمقراطية.
- بسبب انهيار التجربة السوفيتية وتواصل ألازمة الرأسمالية العالمية تراجع دور الاشتراكية الديمقراطية الأمر الذي جعلها تبحث عن طريق ثالث يجمع بين السلم الاجتماعي والتوازنات الطبقية . (***)

إن نشوء وتطور أحزاب الاشتراكية الديمقراطية والتغيرات التي رافقت مسارها التاريخي يتطلب مقارنتها مع الشروط التاريخية لنشأة أحزاب اليسار الاشتراكي العربي والتي يمكن إجمالها في المعطيات الآتية: ـ

- تبلور بناء الدول العربية ونظمها السياسية في مرحلتي الكولونيالية والاستقلال الوطني وبهذا فان تشكيلاتها الاجتماعية عجزت عن إنتاج نظم سياسية نابعة من تناقضاتها الداخلية بسبب ارتباط تلك الدول بالعامل الخارجي ونزاعاته الدولية .
- دفع غياب القوى الاجتماعية المتناقضة في التشكيلات العربية أحزاب اليسار الاشتراكي الى تبني النماذج الأيديولوجية السائدة في السياسة الدولية حيث تبنت معظم أحزاب اليسار العربي التجربة السوفيتية راغبة بذلك بتطوير بلدانها عبر فك الارتباط مع الاقتصاد والهيمنة الرأسمالية.
- الاعتماد على المنظومة الفكرية / السياسية / التنظيمية السوفيتية أنتج الروح الانقلابية لدى أحزاب اليسار الاشتراكي بهدف استلام سلطة الدولة باعتبارها الرافعة الأساسية للتغيرات الاجتماعية وما افرزه ذلك من ضعف الروح الديمقراطية في بنائها التنظيمي .
- إضاف انهيار التجربة السوفيتية ونموذجها السياسي / الاقتصادي ودخول العالم مرحلة العولمة الرأسمالية صعوبات جدية إمام الدول الوطنية التي تعاني من ظواهر التشظي القومي والطائفي الناتج عن عمليات تهميش الدول الوطنية وتحجيم سياستها الاقتصادية المستقلة .

الفرع الثالث

العولمة الرأسمالية وتطورها المتناقض

قبل الحديث عن أهمية انتقال أحزاب اليسار الاشتراكي الى أحزاب لليسار الديمقراطي و تأكيد مشاركتها المستقبلية في تطوير بلداننا العربية لابد من تحليل طبيعة (عصرنا الراهن) والتي يمكن تحديدها في الموضوعات الاقتصادية / السياسية الآتية : ـ

- افرز الطور المعولم من التوسع الرأسمالي ترابطات اقتصادية / سياسية بين دول العالم على قاعدة سيادة السوق الرأسمالي في العلاقات الدولية.
- تحكم قانون الاستقطاب المعولم في السوق الرأسمالي وما ينتجه من تقاربات بين الدول الكبرى بسبب تواصل عمليات الاندماج بين

الشركات الدولية وما تفرزه تلك الاندماجات من تأثيرات متعددة الأشكال على مسار تطور العلاقات الدولية .

- بموازاة ميول الاندماج أفرز قانون الاستقطاب المتحكم في السوق الرأسمالي تهميشاً عالمياً تبدى بطوابق متعددة منها تهميش الدول الوطنية وتحجيم دورها في السوق العالمية ، ومنها تهميش التشكيلات الاجتماعية من خلال تشظيتها الى هويات فرعية اثنية طائفية ، ومنها تفكيك قوة العمل الوطنية وتخريب وحدتها الطبقية، وأخرها مخاطر إلحاق المناطق الغنية بالاحتكارات الدولية وما يحمله ذلك من نزاعات اجتماعية داخلية تفضي الى تفكك الدول الوطنية.
- أن تشظي الروح الوطنية والتفاوتات الاجتماعية التي أفرزتها ميول التهميش شكلت الممهدات المادية لنشوء نزاعات اجتماعية مستقبلية تتسم بنزعات فوضوية ، الامر الذي يشترط تقوية الوظائف القمعية للدول الوطنية المتشظية.
- استناداً الى ذلك فإن مسار السياسة الدولية المتناقض يتجلى بتنازع مشروعي الموازنة الوطنية / الدولية ومشروع التبعية والإلحاق الذي يشترطه قانون الاستقطاب في المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي .

على اساس تلك الفرضية الفكرية نواجه بالسؤال الكبير الآتي : كيف تتبدى التناقضات الرئيسة في السياسية الدولية ؟ . وما هي الكتل الاجتماعية الوطنية المتنازعة حول مشروعي التطور ؟

لغرض متابعة أثار التناقض الرئيس وتجلياته السياسية /الاجتماعية لابد لنا من تأطيرها في المحددات الآتية : ـ

1 ـ على صعيد السياسة الدولية

يتجلى التناقض الرئيس بين مشروعي التبعية والإلحاق ومشروع توازن المصالح بأشكال مختلفة منها تدويل النزاعات الاجتماعية الوطنية ومنها استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ومنها التدخل في صياغة الأنظمة السياسية ومنها استخدام المؤسسات المالية لهيكلة الاقتصادات الوطنية وأخرها فرض العقوبات الاقتصادية.

2- القوى الاجتماعية السائدة لطرفي التناقض

أفرزت الحركة المتناقضة لقانون الاستقطاب الرأسمالي تناقضات اجتماعية تبدت بظهور تكتلين اجتماعيين كبيرين الأول تكتل الطبقات السائدة المتمثلة بشرائح البرجوزاية المالية ، التجارية ،العقارية والخدمية / السياحية المترابطة مع التكتلات الدولية والمتجاوبة ومشروع التبعية بصيغة الإلحاق. أما التكتل

الاجتماعي الأخر المناهض يتشكل من كتل شعبية تتعدد مصادرها الاجتماعية تضم خليطا من شرائح وقوى طبقية مختلفة أهمها القوى المنتجة وفصائل الطبقة الوسطى فضلاً عن أجزاء من البرجوازية الوطنية الراغبة بتوسيع سوقها الوطنية وتطوير قاعدتها الإنتاجية.

3 ـ النزاعات السياسية لطرفي النزاع الاجتماعي .

يتبدى النزاع السياسي الدائر بين القوى الاجتماعية المتنازعة في التشكيلات العربية بشكل ملموس بين برنامج القوى الاجتماعية المتحالفة والاحتكارات الدولية الراغبة في بناء ازدواجية الهيمنة الوطنية / الخارجية وبين مشروع التكتل الاجتماعي المطالب بتعزيز دور الدولة واستقلال تنميتها الاقتصادية .

4 ـ الأطر التنظيمية للقوى الاجتماعية المتنازعة

رغم افتقار برنامج القوى الاجتماعية المتحالفة والاحتكارات الدولية الى مؤسسات حزبية فاعلة إلا أن نشاطها في مراكز الدولة الأساسية ، المؤسسات المالية والمفاصل التجارية /الخدمية يكسب نشاطها الاقتصادي والسياسي سمة (الشرعية الوطنية) من قبل المؤسسات الدولية . وبالعكس من ذلك يتصف النشاط السياسي للكتل الاجتماعية المناهضة لبرامج التبعية بعدم وجود مؤسسات سياسية فاعلة لقيادة نشاطها السياسي ناهيك عن عدم وضوح أهدافها السياسية والبرنامجية المناهضة لسياسة الإلحاق لهذا فان كفاحها المعارض لسياسة الهيمنة والإفقار يتبدى أحياناً في تحركات سياسية موسميه غير منتظمة سرعان ما تتعرض للانطفاء والتراجع .

استناداً الى التغيرات الدولية التي احدثها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي ونتائجها على الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية يجابهنا السؤال الآتي : ـ هل هناك إمكانية لبناء مؤسسات اجتماعية سياسية يسارية قادرة على قيادة التكتل الاجتماعي المناهض للتبعية والإلحاق ؟. وهل توجد مستلزمات فعلية لتطوير كفاح تلك المؤسسات اليسارية نحو بناء دول وطنية ديمقراطية قادرة على موازنة مصالحها الوطنية مع العالم الخارجي ؟ .

الفرع الرابع

اليسار الديمقراطي وسماته الفكرية.

لمقاربة الأسئلة المثارة يجب تأكيد الموضوعة الفكرية الرئيسة للبحث والتي يتلخص مضمونها في (أن تغيرات السياسة الدولية التي أنتجها الطور المعولم من

التوسع الرأسمالي تعمل باتجاه تحول روابط تبعية الدول الوطنية التي ميزت حقبة المعسكرين الى ركائز لاندماجها بصيغة الإلحاق) وما يشترطه ذلك من ضرورة (تحول أحزاب اليسار الاشتراكي في البلدان العربية الى أحزاب يسارية ديمقراطية) تشكل وريثاً تاريخياً لكل ما اختزنته التجربة الكفاحية للحركة الوطنية الديمقراطية العربية و فاعلا نشطاً في صيانة الدول الوطنية من الإلحاق والتهميش .

لغرض إكساء شرعية معللة على الموضوعات الفكرية الرئيسة للبحث لابد من تأطيرها بالمحددات الآتية : ـ

أ. يشترط الطور المعولم من التوسع الرأسمالي وما نتج عنه من تحول الطبقة البرجوازية وخاصة شرائحها المالية الى طبقة (أممية) التلازم بين الوطنية والأممية من خلال بناء دول وطنية ديمقراطية تسعى الى تحقيق هدفين اساسيين احدهما بناء الدول الوطنية متعددة القوميات على قاعدة فدرالية ديمقراطية تشكل ضمانة سياسية لوحدتها الأممية، وثانيهما إقامة الروابط الكفاحية والعلاقات الأممية مع القوى الاجتماعية في الدول الأخرى المناهضة لميول التخريب والتهميش .

ب. بناء الدول الوطنية الديمقراطية يشترط تطوير شبكة الضمانات الاجتماعية على قاعدة التوازنات الطبقية للتشكيلات الاجتماعية بهدف تعزيز وحدتها الوطنية .

ج. بسبب ميول الاندماج المتسارعة التي تشترطها التحولات الاقتصادية الدولية بات ضروريا تطوير المفهوم الديمقراطي للوحدة القومية بمعنى إعادة بناء مفهوم التقارب الاقتصادي العربي المتمثل ببناء أسواق عربية مشتركة تشكل في نهاية المطاف عتبة سياسية نحو البناء الكونفدرالي للدولة العربية الواحدة .

د. إن تطوير المفهوم الديمقراطي للوحدة القومية يترابط وتطوير العلاقات المشتركة مع المحيط الإقليمي الذي يساهم بدوره في بناء توازنات إقليمية مشتركة فضلا عن توسع قاعدة الكفاح المناهض للهيمنة الخارجية . ****

ه. تشكيل جبهة اجتماعية وطنية / إقليمية تساهم في الحد من التداخلات الدولية التي يشترطها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي الهادف الى بناء ازدواجية الهيمنة الداخلية / الخارجية وما ينتجه ذلك من تدويل النزاعات الاجتماعية والتحكم في مسار السياسية الوطنية.

إن تحول أحزاب اليسار الاشتراكي الى أحزاب يسارية ديمقراطية قائدة للتكتل الطبقي الاجتماعي المناهض للتبعية والإلحاق يتطلب تكييف أبنيته التنظيمية ولوائحه الداخلية من خلال : ـ

- تكييف البنية التنظيمية السابقة بعد نبذ سماتها العسكرية / المراتبية ـ تمشياً وأهداف أحزاب اليسار الديمقراطي المتمثلة بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة السياسية .
- محاورة الرؤى الفكرية المختلفة الهادفة الى بناء دول ديمقراطية بضمانات اجتماعية وعدم الاعتماد على رؤية فكرية واحدة وما يعنيه ذلك من مواكبة التغيرات الدولية / الوطنية المتسارعة.
- التجديد الفكري المتواصل المرتكز على ملاحقة التغيرات الدولية / الوطنية وتعليلها فكرياً بهدف تطوير قدرة الطواقم القيادية على تحليل طبيعة التغيرات الاقتصادية / الاجتماعية.
- تجديد اللوائح الداخلية لأحزاب اليسار الديمقراطي يتجاوب ومضامين نهوجها السياسية المستندة الى مصالح قاعدتها الاجتماعية ومهامها السياسية / الاجتماعية الملموسة المنبثقة من الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
- يشكل الخط السياسي وحاضنته الفكرية المتماشية ومهام اللحظة التاريخية الملموسة أساسا سياسياً / فكرياً لوحدة النشاط السياسي لحزب اليسار الديمقراطي.

بهذه العدة الفكرية السياسية التنظيمية بإمكان اليسار الديمقراطي المتجاوب والطور الجديد من التوسع الرأسمالي أن يتحول كما أزعم الى قوى سياسية / اجتماعية قادرة على النهوض بشعوب المنطقة بما يخدم مصالحها الوطنية / الديمقراطية .

استناداً الى الرؤية التاريخية المقارنة ومنطلقاتها الفكرية وتغيراتها السياسية لابد من صياغة الاستنتاجات الآتية : ـ

- أولا ـ ترابطت تبدلات الفكر الاشتراكي ومنظومته الفكرية / السياسية مع تطور حركة رأس المال التاريخية وتغيراتها الدولية .
- ثانياً ـ عبرت التيارات الفكرية والتجارب الاشتراكية ــ اشتراكية ديمقراطية ، بلشفية سوفيتية ، شيوعية أوربية ، ماويه صينية وتجربة يوغسلافية ــ عن تجليات ملموسة لمفهوم العدالة الاجتماعية ولهذا فان تلك التجارب التاريخية شكلت إضافات فكرية ملموسة لتطور الفكر الإنساني .

- ثالثاً ـ إن مهام اليسار الديمقراطي في الدول الوطنية لا تتماثل والتجارب الاشتراكية التي اندلعت في القرن المنصرم بسبب اختلاف مضامين المراحل التاريخية لحركة التوسع الرأسمالي وتباين الأهداف التاريخية الملموسة المطروحة أمام حركة الفكر اليساري العالمية .
- رابعاً ـ الأخذ بصيغة اليسار الديمقراطي في البلدان العربية تشترطها المهام الجديدة التي تطرحها العولمة على القوى الوطنية الديمقراطية والمتمثلة في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية وصيانة تشكيلاتها الاجتماعية من التهميش المتواصل.

الهوامش

* لقد نظر زعيم الحزب الشيوعي الأسباني سنتياغو كاريللو للاورو شيوعية في كتابه الموسوم الاورو شيوعية والدولة الصادر باللغة العربية عن منشورات مجلة (الثقافة) الصادر في بغداد سنة 1978 .

** إن نموذج الدولة السوفيتية بملكيتها العامة لوسائل الإنتاج وإنتاجها المخطط ومنظومتها السياسية شكلت أداة أساسية لتحول الفئات البيروقراطية الحزبية الحاكمة عند مرحلة تاريخية محددة الى طبقة قومية برجوازية بعد استحواذها على الملكية العامة والتعاونية لوسائل الإنتاج. وبذات السياق نشير الى أن الحزب الشيوعي الصيني وبعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية أصبح المؤسسة السياسية الضامنة لتحول الاقتصاد الاشتراكي الصيني نحو السوق الرأسمالية. وهنا تجدر الإشارة الى أن النموذج الصيني وسوقه (الاشتراكي) يقترب من الاشتراكية الديمقراطية الأوربية ولكن بسلطة استبدادية تفرضها عمليات استكمال النضوج الطبقي للطبقة الرأسمالية الصينية .

***ـــ أدت التغيرات الدولية بعد انهيار التجربة السوفيتية الى تبني بعض فصائل الاشتراكية الديمقراطية لتوجهات الليبرالية الجديدة متخلية بذلك عن دورها التاريخي المتوازن .

**** على الرغم من نهوض مراكز إقليمية تسعى الى السيطرة على مجالها الإقليمي استناداً لقانون التطور المتفاوت الملازم لتطور الدول الرأسمالية إلا أن التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الإقليمية يفضي الى بناء توازنات وطنية / إقليمية / دولية .

لطفي حاتم

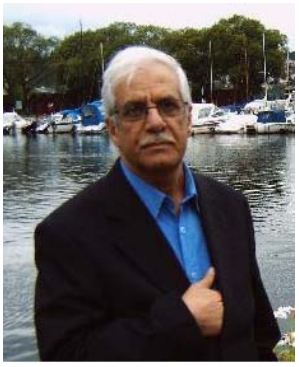

كاتب وباحث عراقي. حاصل على شهادة الدكتوراة في القانون الدولي، تاريخ ونظرية الدولة والقانون، عميد كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. له عشرات البحوث المنشورة في مجال العلاقات الدولية. صدرت له ثلاثة كتب:

الاحتلال وانهيار الدولة العراقية .

آراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي .

موضوعات في الفكر السياسي المعاصر